



**رؤيه بنائية مقترحة لتوطين المفاهيم الوافدة في الفكر
التربوي العربي على ضوء مدخل إعادة بناء المفاهيم
"مفهوم المواطنة العالمية أنموذجاً"**

إعداد

د/ إيمان جمعة محمد عبد الوهاب

مدرس أصول التربية

كلية التربية - جامعة بنها

رؤيه بنائية مقتربة لتوطين المفاهيم الوافدة في الفكر التربوي العربي على ضوء مدخل إعادة بناء المفاهيم "مفهوم المواطنة العالمية أنموذجاً"

إعداد

د / إيمان جمعة محمد عبد الوهاب

مدرس أصول التربية

كلية التربية - جامعة بنها

ملخص البحث

باتت الحاجة إلى توطين المفاهيم الغربية الوافدة في الفكر العربي ضرورة ملحة في ظل أوضاع عولمية جعلت من الصعب تجنب عمليات المثالثة والاحتكاك الثقافي مع ثقافات أخرى، وما يتبع تلك العمليات من وفود مفاهيم محملة بدلالات ومضمونين هي نتاج بيئاتها، وبالتالي تأتي عملية إعادة بناء المفاهيم الوافدة كضرورة ملحة ووسيلة أساسية للتعامل مع مثل تلك المفاهيم؛ للكشف عن دلالاتها ومضمونتها وعوامل الالتباس فيها، وتحديد مدى قابليتها للتوطين في الفكر التربوي العربي، وإمكانات توظيفها تربوياً. وانطلاقاً من ذلك يهدف البحث إلى وضع رؤية بنائية مقتربة لتوطين المفاهيم الوافدة في الفكر التربوي العربي على ضوء مدخل إعادة بناء المفاهيم مع التطبيق على مفهوم المواطنة العالمية، كمحاولة للكشف عن الدلالات والمضمونين وعوامل الغموض التي ينطوي عليها هذا المفهوم، والتتصدى لكافة عوامل الاغتراب، وأشكال الهيمنة، والالتباس، والتناقض، واللامعقولة التي تحيط بالمفهوم وإعادة بنائه من أجل توطينه وتوظيفه تربوياً بالشكل الذي يتناسب مع طبيعة الفكر التربوي، ومبادئ التربية العربية.

الكلمات المفتاحية:

إعادة بناء المفاهيم، توطين المفاهيم، المفاهيم الوافدة، المواطنة العالمية، الفكر التربوي.

مقدمة:

مررت عمليات بناء المعرفة عموماً، والمعرفة الإنسانية بشكل خاص بتاريخ طويل، تمتذج ذوره إلى عوامل وجودية مرتبطة بعلاقة الإنسان كذات مفكرة مع الواقع الذي تتحرك فيه ناقده له، وتحاول أن تجيب عن إشكالياته المتطرفة والمركبة؛ ومن الفلسفة الأم انبثقت مساحات معرفية عديدة تركز اهتمامها حول مسائل معرفية معينة تحاول أن توسس لفهم ما يدور بالواقع، وتكتشف قوانين الحياة، وتسعى إلى إدراك الحقائق، وتستهدف استجلاء المضامين، ومن أبرز هذه المسائل المعرفية التي تطرح نفسها بقوة على الساحة الفكرية هي مسألة بناء المفاهيم وإعادة بنائها، والتي تأتي كجزء أساسي من الاهتمام بتطور الفكر الإنساني بصفة عامة.

فقد أدى البحث المستمر في أصول المعرفة وتشكلها إلى ظهور علم المعرفة (الإبستيمولوجيا) الذي يسعى إلى البحث في مبادئ العلوم، وتفسير التطور الفكري للإنسان، والوقوف على تاريخ المعرفة، عبر البحث في تشكيل المفاهيم عند الفرد في مختلف مراحل حياته، انطلاقاً من اعتبار المعرفة جملة المفاهيم، والتصورات، والمعاني، والمعتقدات الفكرية التي يحصل عليها الإنسان في محاولاته المتكررة للبحث عن مسببات الظواهر والأشياء وفهمها.

(عثمان وبرادعي، ٢٠١٧، ٥٧).

ومع الانتقاد على أن المعرفة تمثل خلاصة الممارسات العقلية للإنسان، وتشكل ضمن إطار ثقافية وحضارية محددة، وتدخل في علاقة تعاطي أو مثقافة مع إطار أخرى ثقافية وحضارية، فإن السؤال يظل مطروحاً حول المعنى الجوهرى وتطورات البناء العلمي للمصطلحات والمفاهيم، وانضباطها فى مواطن استخدامها على المستويات كافة . (نافع، ٢٠١٤، ١١-١٠).

ولهذا تعد دراسة المفاهيم من القضايا البحثية الهامة لأسباب عديدة منها: العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية، حيث تعتبر المفاهيم الأداة الفعالة التي تلخص الخبرة العقلية للفرد، بالإضافة إلى دورها الفعال في عملية الفهم فهى تعتبر عاملاً أساسياً في تفكير الإنسان وإدراكه. (النقيب؛ والميمان، ٢٠٠٢، ٩١-٩٢) ونظراً لأهمية المفاهيم ومدى خطورتها فى إحداث التغيير الفكري والتحول الحضاري الذى تنشد الأمم، فإن بناءها فى إطار ثقافى قومى يعد ضرورة معرفية بالغة الأهمية من الناحية الحضارية عامة ومن الناحية العلمية خاصة.

(توفيق؛ وموسى، ٢٠٠٧، ٣٤٢).

فالمفاهيم تعتبر مفاتيح العلوم في أي مجال معرفي، كما أنها تشكل أساساً مهماً في الخطاب مهما كان نوعه، حيث تتمركز في ثناءات عبر موقع استراتيجية، ليؤدي وظائف رئيسة في الإمساك بمقاصيل الخطاب، وتوجيه مراميه الجوهرية، وإرسال المضامين الخفية الكامنة وراء توجيه الخطاب. وعلى ذلك توکد دراسة (اللویحق، ٤٣٠ هـ، ٤) أن للمفاهيم أهميتها وخطرها، فهي قاعدة المعرفة الرئيسية على اختلافها، وهي اليوم تقع في قلب دوائر الصراع الحضاري والفكري بين الأمم، بل وفي داخل الأمة الواحدة؛ مما يوجب العناية بالمفاهيم تحقيقاً للأمن الفكري لأمتنا العربية تمهدًا لصياغة نظرية شاملة للمفهوم.

خاصة وأن المعركة الدائرة اليوم بين الشرق والغرب في جانب مهم منها معركة مفاهيم يحاول الأقوى منها - والمقصود الغرب - ضخ أكبر قدر ممكن من المفاهيم المعبرة عن هويته وثقافته، ويعرضها في سوق الثقافة العالمية معبأة بأنماط حياته، وأساليب تفكيره، ويفرضها على الأضعف بأساليب مختلفة قد تتخطى على الترغيب أو الترهيب. (الحاج، ٢٠١٣، ٢٠٤) وهذه المفاهيم هي ما يمكن أن نطلق عليه المفاهيم الوافدة.

وتؤكد دراسة (شبار، ١٤٢١ هـ، ٣٠) أن هذه المفاهيم الوافدة أصبحت أدوات هذه المعارك الجديدة، من خلال التسلل عبر مفاهيم ومصطلحات الأمة ذاتها، والعبور من خلالها بعد إعطائها دلالات جديدة، وتغريغها من مضمونها الثقافي ورصيدها الوجداني، وربطها بأحداث جديدة، وتحويلها إلى مدلولات جديدة تدعو على قيمها الفكرية والثقافية، وتخرج الأمة من ذاتها. وبالتالي فإن الإشكالية الكبيرة اليوم في ليست في المفاهيم العلمية في مجلها، وإنما تكمن الإشكالية في المفاهيم الفكرية والثقافية التي تشيع وتحاول أن تكتسب صفة العالمية، لأن المفاهيم الفكرية هي تعبير عن قسمات وملامح شخصية الأمة وmirاثها الثقافي وركائزها الثقافية، وهي وليدة الذات وخصوصية اللغة، لذا فإن محاولة التأثر بها والتقر من خلالها دون وجود رؤية واضحة للتعامل معها يمكن أن يحدث بلبلة فكرية، وخلط والتباس في الفهم، واضطراب في الفكر والثقافة، وتبدل مفاهيم القيم الضابطة لمисيرة الأمة ككل. (شبار، ١٤٢١ هـ، ٣٠)

ولطالما ندد المفكرون بتجذر إشكالية المفاهيم في الفكر العربي، خاصة بعد التشابك والتدخل الحادث بفعل المتغير المعرفي والمعلوماتي، وعدهم مظاهر كثيرة لتلك الإشكالية، والتي من بينها الاضطراب الدلالي، وتعارض المفاهيم، وشيوخ الغموض، وشحن المفهوم والمصطلح بدلالات مغایرة لأصل دلالته، ونقل مصطلح ذى دلالة محددة من الثقافة الغربية دون

مراجعة لخصوصية المنشأ، وإضافة دلالات جديدة على المصطلح الذي أنتجه الثقافة العربية في الماضي، أو انتزاعه من حقل معرفي لاستعماله في حقل معرفي آخر دون مراعاة خصائصه في الحقل الأصلي مما أصاب المفاهيم بالتشوش، الأمر الذي أسهم في كثير من حقول المعرفة إلى ممارسات تفتقر المقومات العلمية في إعادة بناء المفاهيم وضبطها وتحديدها.

(نافع، ٢٠١٤، ٢٠١٤، ١١-١٠)

وتفيد ذلك دراسة (توبج، ٢٠١٧، ٢٥٣) التي توصلت إلى أن المفاهيم في الفكر العربي المعاصر تعاني من الإبهام والالتباس، رغم توجه بعض المفكرين العرب لنقدتها، غير أن تلك المحاولات النقدية لها لم تقييد في إيضاحها بل زادت في إيهامها والتباسها، وقد توصل البحث إلى نتائج بشأن ذلك أهمها: أنهم ركزوا على تفكيك المفاهيم دون محاولة إعادة إنتاجها مما زاد في إيهامها والتباسها، ومع أن هذه المحاولات مهمة لكنها لا زالت قليلة، ونحن ب أمس الحاجة إليها.

وفي ذلك يؤكد (دياني، ٢٠١٧، ٩) على أن ضعف تأصيل المفاهيم، والفووضى التي تسم الوضع الفكري العربي المعاصر لا يمتنان إلى اللغة العربية بصلة، وهي منها براء؛ بل إن أسباب ذلك تعود إلى فقر التراكم العلمي العربي المعاصر من جهة، وإلى تهاون الباحثين العرب في تأصيل فهم عربي صحيح وفق نسق متsonق للمفاهيم الموظفة من جهة ثانية.

لذلك يرى (آل حبيل، ٢٠٠١، ٩٩) أنه في ظل خطاب كخطاب العولمة والعالمية ومحدثاتها، ومع صعوبة البقاء خارج دائريتها، فإن سحب الخطاب العربي نحو مزيد من حرية الرأي، ومزاولة الجدل والمساجلة بال المزيد في الاستقاضة الثقافية، يفضي إلى نقدانية تسهم في تحريك البنى الفاعلة للمفاهيم، وتؤسس لقابلية التعدد وشراكة الآخر، وتقعيد مبدأ نسبية الحقائق والمفاهيم في شتى شؤون الحياة، فالقراءة المتأدية لطبيعة المفاهيم المشتركة من حيث بنيتها، وأصولها المعرفية والعقدية، ونسبة حقائقها، وتعدد معناها ودلائلها وضرورتها التاريخية، هي ماتحدد معايير قبوله المشترك من عدمه.

كما يرى (النحراوي، ٢٠١٦، ٢١٢) أن الظروف التي يمر بها العالم العربي تفرض علينا مراجعة المفاهيم وإعادة النظر في المضامين والوقوف طويلاً أمام المصطلحات للتأمل والتمعن والتحقق من بنيتها، على ضوء المتغيرات المتلاحقة التي تطبع حركة التاريخ في هذا العصر ومن خلال رؤية عربية إسلامية مستترة ومستوعبة لمحات مختلف الأوضاع وفقاً للفهوم العربي الإسلامي للمراجعة والتطوير والتحديث والتجديد، مؤدي هذا أن يضع الخطاب التربوي الإسلامي نصب عينيه أن لكل حضارة نموذج أو نظام معرفي.

وأصبح لزاماً عليها كما تؤكد دراسة (العلواني، ٢٠١٦، ٢٣٧) الوقوف أمام المصطلحات الغربية الوافدة وقفة الناقد لا وقفة المستاب، كما ينبغي السعي لا لترجمة المصطلحات ونقلها حرفيًّا، بل يجب دراسة المفاهيم والمصطلحات الغربية الوافدة والنظر إلى ذاتها وجوهرها في سياقها التاريخي والاجتماعي، ومن ثم الخروج بمفاهيم جديدة من داخل المخزون المعرفي والتكيوني متتجاوزين إشكالية الخلط الفوضى في استيرادها.

وفي ضوء ذلك جاءت مسألة إعادة بناء المفاهيم عند بعض المفكرين العرب كمشروع معرفي يستمد كل مشروعيته من التفكير الإبستمولوجي، الذي يكشف الوضع المزدوج بين الأنما والأخر، وكانت نقطة الانطلاق في تلك المسيرة هي التتحقق من عدم الملائمة بين الجهاز المفاهيمي للعلوم الاجتماعية وبين نظيره في المجتمعات الغربية التي زودت مواد التحليل من أجل الإعداد المفاهيمي ووضع الأنساق النظرية، غير أن عملية النقد والبناء هذه لا تعنى رفض الآخر مطلقاً لكن الجهد يتم عبر استيعاب الآخر كمركب يتم تفككه ثم إعادة بناء الذات الخصوصية، ليصبح الهدف هو بناء المفاهيم الإنسانية الوافدة بناءً جديداً تتغوق فيه الصفات العلمية والموضوعية مع قدرتها الإجرائية ، وترفع منه هيمنتها. (خوانى، ٢٠٠٥، ١٥٧)

وبالتالي فبناء المفاهيم وإعادة بنائها هي عمليات أساسية في أي حقل معرفي لأنها مفاتيح العلم والثقافة وبدونها لا يمكن استقرار علم ولا رسوخ معرفة، ومع اعتبار المفاهيم أدق موقع الغزو الثقافي، فإن الحاجة تظهر ماسة اليوم لأن يساير إبداع المفاهيم والمصطلحات عملية النمو والازدهار لكل أمة، وإن فليس أمامها إلا استدعاء لمصطلحات ومفاهيم الآخر في سبيل الالتحاق به، وتحمل ما قد يتبع ذلك من خطورة على الخصوصية الفكرية والثقافية (شبار، ٢٩، هـ١٤٢١)، مالم يتم الحذر المحاط بمؤهلات الاستعداد المعرفي لإعادة بناء المفاهيم وتوطينها بما لا يخل بالمعايير الاجتماعية، والثقافية الذاتية.

وتعد مسألة البحث في قابلية توطين المفاهيم الوافدة من خلال إعادة بنائها في الحقل التربوي أهمية خاصة، باعتبار التربية الوعاء الأساسي الحاضن والناقل لما يجد أو يجد من مفاهيم ومصطلحات سواء أكانت مبدعة في بيئتها، أم مستعارة من حقول معرفية أخرى أو ثقافات أخرى، وعليها في نفس الوقت مسؤولية الحفاظ على الهوية وخصوصية الذات العربية. فقد أكدت دراسة (البقمى، ٢٠١٤، هـ٢) على أن التربية هي المحور الرئيس لبناء المفاهيم والاتجاهات للأفراد والجماعات في أغلب المجتمعات، وهي كما تحمل مسؤولية بناء

وتكون المفاهيم والاتجاهات الصحيحة، فإنه يقع على عائقها مسؤولية الحفاظ على هوية المجتمع من خلال تصحيح المفاهيم والاتجاهات الفكرية الخاطئة وتعديل مساراتها لإرسائها على مداخل الأمن الفكري والثقافي بمعناه الشامل.

ولذلك حرصت دراسة (الصاعدي، ١٤٣٥، ٤) على إبراز الدور الذي يجب أن تقوم به التربية خاصة التربية الإسلامية في مواجهة المفاهيم التغريبية الواقفة التي لا تفصل عن استبطان سياقاتها الفكرية والقيمية، وترعاها من خلال عملها كموجهات للفكر ونماذج للعرفة، والقيم المحاطة بسياقات بيئتها.

غير أن دراسة (عبد العال، ٢٠١٠، ٩٣) قد كشفت عن طبيعة الأزمة التي تمر بها التربية وتؤكد أنها لا تمثل في نقل المفاهيم والمصطلحات من سياق إلى آخر، لكنها تكمن في النقل غير الوعي الذي يدخلنا في مفارقة جديدة من مفارقات الحادثة التي لا تنتهي، دون تبصر بخصوصية الفكر والثقافة التي تقرزها، وما يحدث في هذه الثقافة من تحولات في القيم المعرفية والأخلاقية، وبالتالي فإن عمليات النقل والاستعارة للمفاهيم تحتاج إلى مزيد من التروي والتدقيق؛ حتى لا تحدث فوضى في المعرفة التربوية.

ولهذا تؤكد دراسة (شعشع، ٢٠١٦، ٣٠١) أن أي إصلاح أوتجديد في التربية ومفاهيمها ينبغي أن يكون نابع ومشتق من فلسفة المجتمع ومتঙق مع ثقافته، ورؤيته لما ينبغي أن تكون عليه التنشئة الاجتماعية لأفراده؛ ولهذا يجب أن نأمن خطورة التبني السريع للمفاهيم الواقفة من الفكر الغربي بكل ما يحمله من تحيزات للبيئة والثقافة، وبكل من يحمله من دلالات نابعة من السياقات المختلفة للمجتمع الغربي.

وتزداد أزمة التربية - بالأسفل - في التعامل مع المفاهيم الواقفة ذات الطابع العالمي، خاصة مع التغيرات والتطورات العالمية المتتسارعة، وإزالة الحاجز بين الدول، وارتباط العولمة ببروز مفاهيم ذات منحى تربوي عالمي، وانتشار هذه المفاهيم الجديدة في جميع مناحي الحياة؛ وهو ما يشكل تحدياً كبيراً أمام التربية التي عليها مواكبة هذه التطورات، والتعامل مع المفاهيم الجديدة بشكل يحفظ ثقافة وهوية الأمة. (العدوان؛ وبنى مصطفى، ٢٠١٥، ١٢٧)

ومن مظاهر الفكر العالمي بروز مفهوم المواطن العالمية، وهو أحد المفاهيم المستحدثة الذي كثر الجدل وتعددت الآراء حوله، واحتلت دلالاته في ضوء الاتجاهات الفكرية والسياسية والأيديولوجية خاصة في السنوات الأخيرة، وصاحبها نقاش أكاديمي واسع بين معارضون يلتزمون بالتعريف التقليدي للمواطنة، وبين مؤيدون يرون أن المواطن قد اتسع مداها بسبب

عمليات العولمة وإزالة الحواجز بين الدول، والإمكانيات التفاعلية لтехнологيا المعلومات والاتصالات، وانهيار عصا الدولة القومية، وبالتالي يمكن لأشكال جديدة من المواطنة "غير المقيدة" أن تأخذ دورها في الظهور. (Commaerts & Van Audenhove, 2005, 148) ومع تزايد الطرح العالمي لمفهوم المواطن العالمية تزايد الجدل والغموض حول المفهوم مما أثار الحاجة لدراسات تربوية تأصيلية تستدعي مراجعة المفهوم وإعادة بنائه والبحث في قابلية توطينه. حيث تؤكد دراسة (العامر، ٢٠٠٣، ٢٢٣) أن هناك العديد من الملابسات حول مفهوم المواطن عوماً في الفكر العربي المعاصر؛ الأمر الذي يستدعي الحاجة إلى مراجعة مدى صلاحية هذا المفهوم للمجتمعات العربية والإسلامية، خاصة وأن أي محاولة لإضفاء صفة العمومية والعالمية وتجاهل القومية قد يخرج المفهوم عن سياقة التاريخي والتراكمي والاجتماعي.

كما ترى دراسة دافيز (Davies, 2006, 5-25) أن بقاء مفهوم المواطن العالمية كمفهوم جدلی ذو نزعة مجردة تجعله يواجه غموضاً وتناقضاً في الألفاظ، واستمراره كفكرة جدلية قد يفقدها قيمتها التربوية، ويصعب عملية توظيفها في التعليم، ويعوق قدرة المناهج على دفع المواطن النشطة والفعالة والحقيقة.

كما تؤكد دراسة (مهناوى، ٢٠٠٨، ٥١) على أن هناك تحد واضح ومتعدد لمبدأ المواطن ومفهومها في العالم العربي والإسلامي على وجه التحديد، والتي تقوم على الخصوصية الثقافية والانتماء والهوية، وتتعدد العوامل التي تقف خلف هذا التحد لتشمل متغيرات فكرية وثقافية وسياسية واجتماعية تبلورت في إطار القوى الواحدة في العالم ونظرتها لمن حولها وما تهدف إليه من مصالح جعلتها تروج لمفهوم جديد هو مفهوم المواطن العالمية، ومن ثم تبدو الإشكالية في الإجابة عن سؤال أي مواطنة نريد؟.

وتشير دراسة جونسون (Johnson, 2008, 2) أن انتقال مفهوم المواطن - الذي يرتبط بطبيعة بالهوية الوطنية - من التركيز الفكري الضيق على السياق الوطني أو المحلي إلى التركيز الفكري على السياق العالمي الذي هو في الأساس ناتج من نتاج العولمة يبعث قلقاً على الهوية الوطنية في جميع المجتمعات - حتى تلك التي تعتبر نفسها آمنة ومحصنة - خاصة في ظل التنوع العرقي وتزايد معدلات الهجرة، لذا يجب الأخذ في الاعتبار تأثيرات ذلك على الهوية الوطنية المنتظرة في السياق العالمي والقيم المصاحبة له.

كما كشفت دراسة (البرهومي، ٢٠١٥، ٢٥-٢٦) عن اتساع دلالة مفهوم المواطنة بما يتجاوز حدودها الجغرافية، وامتداداتها التاريخية، ولهذا أكدت على أننا بحاجة إلى الاشتغال على هذا المعنى بما يتجاوز التجريد الفلسفى لندرج باتجاه التعاطى مع أبرز القضايا تشعباً وتتوغلأً في مسيرة الفكر البشري المفتوحة على تحولات متقدمة في عمقها وتأثيراتها حتى يمكن أن نشكل أساساً فلسفياً لكونية المواطنة بحيث تقوم على مبدأ التنوع الثقافى.

ولهذا تؤكد دراسة (أبوعليوة، ٢٠١٧، ١٠٧) أنه خاصةً في ظل تزايد الطرح الفكري على الساحة العالمية في الألفية الثالثة، يأتي الاهتمام بعالمية أو كوكبية المواطنة ومدى ارتباطها بالعولمة كأحد إفرازاتها، وعلاقة المواطنة الكوكبية بالتعديدية الثقافية، وأهمية الذكاء التقافي لاحتضان هذا التنويع والنجاح في التعايش مع مجتمع عالمي يضم ثقافات متعددة، واعتبار ذلك منطلقاً لاعادة تشكيل مفهوم المواطنة.

ومن زاوية تربوية أخرى، فإن هدف تعزيز مفهوم المواطنة العالمية كما تشير دراسة Oxley & Morris, 2013, 302) يأتى كهدف تربوى مطروح على جميع المجتمعات ليرمز إلى التحول من التوجه القومى للمواطنة نحو مزيد من الرؤى والمفاهيم المرتبطة بعالمية المواطنة ويتترجم عبر تنوع المفاهيم، والمداخل، التصورات المتنوعة لطبيعة المفهوم والتى تواجه نوعاً من الاختلاف نابعاً من اختلاف السياقات الاجتماعية والسياسية التى تنشأ داخلها، لذا توجه الدراسة إلى ضرورة التركيز على إزالة الغموض الذى يحيط بمفهوم المواطنة العالمية ، قبل تحديد السمات الرئيسية لمجموعة متنوعة من الغايات والسياسات والبرامج التعليمية والأنشطة التربوية التي تعزز المواطنة العالمية.

وفي هذا الإطار تعبّر دراسة (البرهومي، ٢٠١٥، ٢٨) عن مدى حاجة الفكر التربوي العربي إلى إعادة الصياغة الجذرية لمفاهيم تحمل دلالة الحوار بين الثقافات، بتجاوز الجدل النظري إلى تجسيد كونية أو عالمية المواطنة وتحطى ما يكتفى به محترفو الخطاب من الاشتغال على العناوين الكبرى كالأشادة بما يحقق المفهوم من التقارب بين الثقافات، وما يتزداد من تأكيد الانسجام بين مكونات الحضارة الإنسانية، وهذا خطاب يعتمد المنهج الانتقائي من جهة الترويج لمركزية ثقافة معينة، دون الأخذ في الاعتبار ماتتفق من مخاطر تجاوزتها عملية الانتقاء.

خاصة وأن المنطق الجدلى لمفهوم المواطنة العالمية كما تشير دراسة (الراح، ٢٠١٧، ١٦) يؤكد ما يشير فى بعض مضمونيه إلى استهداف العلاقة بين المواطن ووطنه، وهو أمر مقلق بعد أن كثرت الحسابات المغرضة التى تستهدف إضعاف الوطن بإضعاف جبهته

الداخلية، لذا تؤكد نفس الدراسة على ضرورة أن تحمل التربية مسؤولية التصدى لتلك المحاولات لتحقيق التماسک الاجتماعي للوطن وتعزيز الولاء والانتماء له من خلال ترسیخ مفهوم ومبادئ المواطنة العالمية على أساس علمية واقعية تتطرق من الواقع وتستند إلى أصول المواطنة في التراث مع الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال.

وتأسيساً على مسبق، فإن التربية في تعاملها مع المفاهيم الوافدة، عليها أن تتصدى لمهمة كبرى قبل عملية التوطين المباشر، ألا وهي إعادة بناء تلك المفاهيم التي تحمل دلالات ومضامين هي انعكاس لجوهر الحضاري لمنتجيها، وبالتالي قد تختلف أو تتفق مع الجوهر الحضاري لمستهلكيها، مما قد يكون له نتائج سلبية تتفوق على عناصر المصلحة التي تدفعنا للتوطين المفهوم في الأساس. وبالتالي فإن توطين المفاهيم في الفكر التربوي - كمفهوم المواطنة العالمية - لا ينبغي أن يتم قبل إعادة بنائها من خلال عمليات أساسية تستهدف إزالة كل ما يحيط بالمفهوم من غموض، والتباس، وعوامل هيمنة واغتراب، وغير ذلك مما قد يؤثر على خصوصية الفكر التربوي العربي وتطبيقاته.

قضية البحث:

تظهر على الساحة التربوية من حين لآخر بعض القضايا الإشكالية والجدلية التي تتعلق ببعض المفاهيم الوافدة، وقابليتها للتوطين في الفكر التربوي العربي، ويقف الباحثون والمفكرون التربويون حيال هذه المفاهيم مواقف متباعدة قد تصل إلى حد التناقض في الرؤى، وكلّ متأثر بفهمه للسياقات الدلالية والاستعمالية للمفهوم في ضوء خلفيته الثقافية والمعرفية والفكرية، وبالرغم من عدم الوصول إلى رأي يتفق عليه الجميع في أحيان ليست بالقليلة، إلا أن إشارة هذه المفاهيم ومناقشتها وتفكيكها من خلال إعادة البناء كفيل بلفت الانتباه إلى أبعاد دلالات قد تكون غائبة عن البعض الذي لا يشغل بعمليّة إعادة بناء تلك المفاهيم قبل توطينها مما قد يؤثر سلباً على توجهات الفكر التربوي وإغراقه في عمليات الاستهلاك الثقافي، والاستيراد غير الوعي وغير المبرر للمفاهيم. وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية التوطين من خلال إعادة بناء المفاهيم باعتباره مدخل نقدي لا يتطلب اتخاذ موقف معين من المفهوم قبل إخضاعه لعمليات إعادة البناء، وإنما يسفر عن موقف كلّ يتعلّق بقابلية المفهوم للتوطين بعد إزالة كل عوامل الاغتراب والهيمنة.

ويعد مفهوم المواطنـة العالمية من أبرز المفاهيم الواقفة التي يروج لها الخطاب الغربي ويتناقله الخطاب التربوي العربي متجاوزاً عمليات إعادة البناء والتوطين بما يتاسب مع البيئة العربية، دون مراعاة أن مثل تلك المفاهيم تحتاج إلى مراجعة، ونقد، وتدقيق، وتمحيص حتى يمكن إدراك دلالـات معانيها كاملـة ومدى تأثيرها على خصوصـية المجتمعـات العربية، ولذلك يتـناول هذا البحث إعادة بناء مفهوم المواطنـة العالمية وقابلـيتها للتـوطين كـأنموذـج مفاهـيمي وافـد، انطلاقـاً من أن إشكـالية المـفهـوم تـكمن تحديـداً في التـمـفصـل القـائـم على مـبـادـيـن يـصـعبـ المـوـائـمةـ بينـهـماـ هـماـ: الـاعـتـرـافـ بـالـخـصـوصـيـةـ الـقـومـيـةـ مـسـأـلـتـيـ الـهـوـيـةـ وـالـاـنـتمـاءـ مـنـ جـهـةـ، وـاحـترـامـ الـقـيمـ الـعـالـمـيـةـ الـتـىـ تـؤـهـلـنـاـ لـلـتـعـاملـ مـعـ مـعـطـيـاتـ الـعـصـرـ وـالـانـفتـاحـ عـلـىـ الـعـالـمـ مـنـ جـهـةـ أـخـرىـ، وـمـنـ هـنـاـ يمكنـ صـيـاغـةـ قـضـيـةـ الـبـحـثـ الـحـالـىـ فـيـ التـسـاؤـلـ الرـئـيـسـ التـالـىـ:

❖ كيف يمكن توطين المفاهيم الواقفة في الفكر التربوي العربي على ضوء مدخل إعادة بناء المفاهيم "مع التطبيق على مفهوم المواطنـة العالمية"؟

ويتـفرـعـ منـ هـذـاـ التـسـاؤـلـ الرـئـيـسـ عـدـةـ تـسـاؤـلـاتـ فـرعـيـةـ وـهـيـ:

- ١- ما الإطار الفكري والفلسفـي لمدخل إعادة بناء المفاهـيمـ؟
- ٢- ما دواعـيـ التـوـجـهـ نـحـوـ إـعادـةـ بـنـاءـ المـفـاهـيمـ التـرـبـوـيـةـ الـوـاقـفـةـ وـتـوـطـيـنـهـ فـيـ الـفـكـرـ التـرـبـوـيـ؟
- ٣- كيف يمكن إعادة بناء مفهوم المواطنـةـ العالميةـ وـتـوـطـيـنـهـ كـأنـموـذـجـ مـفـاهـيمـ؟
- ٤- ما الرؤـيـةـ الـبـنـائـيـةـ المقـترـحةـ لـتـوـطـيـنـ المـفـاهـيمـ الـوـاقـفـةـ فـيـ الـفـكـرـ التـرـبـوـيـ العـرـبـيـ علىـ ضـوءـ مـدـخلـ إـعادـةـ بـنـاءـ المـفـاهـيمـ؟

أهداف البحث:

يهدف البحثـ الـحـالـىـ إـلـىـ وضعـ رـؤـيـةـ بـنـائـيـةـ مـقـترـحةـ لـتـوـطـيـنـ المـفـاهـيمـ الـوـاقـفـةـ فـيـ الـفـكـرـ التـرـبـوـيـ العـرـبـيـ عـلـىـ ضـوءـ مـدـخلـ إـعادـةـ بـنـاءـ المـفـاهـيمـ معـ التـطـبـيقـ عـلـىـ مـفـهـومـ الـمـوـاـطنـةـ الـعـالـمـيـةـ، كـمحاـوـلـةـ لـلـكـشـفـ عـنـ الدـلـالـاتـ وـالـمـضـامـينـ الـجـوـهـرـيـةـ، وـعـوـامـلـ الـاـغـتـرـابـ، وـالـغـمـوـضـ الـتـىـ يـنـطـوـيـ عـلـيـهـاـ الـمـفـهـومـ، وـالـتـصـدـىـ لـكـافـةـ أـشـكـالـ الـهـيـمـةـ، وـالـاـلـتـبـاسـ، وـالـتـقـاـضـ، وـالـلـامـعـقـولـيـةـ الـتـىـ تـحـيـطـ بـهـ، وـإـعادـةـ بـنـائـهـ مـنـ أـجـلـ تـوـطـيـنـهـ وـتـوـظـيـفـهـ بـمـاـ يـتـنـاسـبـ مـعـ طـبـيـعـةـ الـفـكـرـ التـرـبـوـيـ وـمـبـادـيـءـ التـرـبـيـةـ الـعـرـبـيـةـ.

أهمية البحث:

تكمّن أهميّة البحث الحالي في ما يلي:

- تصديه لقضية المفاهيم، خاصة مع المكانة البارزة التي تحتلها المفاهيم في الفكر التربوي العربي بصفة عامة، والدور الذي تقوم به في صياغته وتوجيهه، باعتبارها مفتاح الهوية الثقافية، وأدوات الخصوصية، ودعامة الاستقلالية في الفكر، والثقافة، والمعرفة.
- اعتماده على مدخل إعادة بناء المفاهيم، والذي يعد من أهم المداخل التي تفرض نفسها بقوة اليوم في التعامل مع المفاهيم الوافدة قبل توطينها في الفكر التربوي العربي خاصة مع الزخم المفاهيمي الناتج من عمليات الاحتكاك الثقافي؛ والذي يتطلب العمل على إعادة بناء المفاهيم وتوطينها قبل توظيفها إجرائياً في الواقع وبما يتاسب مع الشروط الاجتماعية والثقافية والمعرفية العربية.
- تناوله لمفهوم المواطنة العالمية كأحد المفاهيم الجدلية المطروحة بقوة على الساحة العالمية بعد التوجه نحو عولمة المفاهيم في الألفية الثالثة، ورغم أنه أحد المفاهيم المعقدة والمتعددة الأبعاد؛ إلا أن تناوله كمفهوم تربوي له أهمية خاصة باعتبار التربية هي الأداة الوحيدة التي تتولى تشكيل المفاهيم وترسيخها في عقول الأجيال الجديدة.
- تقديمها لرؤية بنائية مقتربة تستهدف إعادة بناء وتوطين المفاهيم التربوية الوافدة، الأمر الذي قد يفيد الباحثين التربويين أو المهتمين بفلسفة المفاهيم في الفكر التربوي في إعادة بناء مفاهيم تربية أخرى.

منهج البحث وأسلوبه:

في ضوء الطرح المقدم لقضية البحث، وتساؤلاته، وأهدافه، وطبيعة المعالجة التحليلية، وجّب الاستعانة والاسترشاد بمنهجية مركبة من مناهج البحث العلمي وأساليبه، قوامها :

١- **المنهج النقدي:** النقدية عموماً هي نشاط فكري يتجه إلى نقد المفاهيم، ونقد التصورات، ونقد الأفكار، وبمعنى آخر نقد الأيديولوجيا الكامنة خلف المفاهيم، والنشاط العلمي والممارسات البحثية أو خلف أي نشاط إنساني آخر يقوم به فرد وجماعة معينة من الأفراد في أي مجال من مجالات الحياة.(البلاوى، ١٩٩٣، ٢٩٦) وتمثل أهمية هذا المنهج في النفاد إلى ما وراء العالم الظاهري للموضوعات للكشف عن المضامين وال العلاقات الاجتماعية المستترة وفهمها؛ وهو ما يقتضي استخدام التحليل الناقد من أجل النفاد إلى

أعماقها والكشف عن العلاقات الاجتماعية المتضمنة فيها، فالتحليل النبدي لعديد من المفاهيم يوضح أن هذه المفاهيم والأفكار لا تجد حال من الأحوال واقعاً موضوعياً حيادياً بل هي تكوينات اجتماعية تاريخية تتوسطها علاقات أخرى قد تحمل معنى السيطرة والخضوع. (نجيب، ١٩٩٧، ٣٤) ويعتمد البحث الحالى على المنهج النبدي باعتباره جوهر عمليات إعادة بناء المفاهيم والتى تمثل فى الأساس أبرز صور النقد الإبستمولوجي للمفاهيم ودلائلها.

- **أسلوب التحليل الفلسفى:** وهو أسلوب يهدف إلى الوقوف على معانى ودلالات المصطلحات والمفاهيم وإدراك العلاقات فيما بينها، ويتم هذا فى ضوء السياقات المجتمعية المحيطة بها. (على، ٢٠٠٠، ١٤٣-١٤٨) كما أنه يجعلنا نقف أمام الفكرة، أو الفظ، أو المصطلح، لنحاول بيان معناه ومدلوله ومقرؤه في التربية، حيث تبرز المهام الأساسية للتحليل الفلسفى في التدقير في المفاهيم، ووضعها في سياقاتها المحددة لاستخراج واستخلاص المقومات، والأفكار، والرؤى، والتصورات، للوصول إلى نتائج محددة حول بنية ودلالة المفاهيم ومصامينها. (توفيق؛ وموسى، ٢٠٠٧، ٣٤٠) والتحليل الفلسفى كأسلوب منهجه يقوم على إيضاح الصلة بين كافة تلك المفاهيم وبين مجريات العملية التعليمية في المؤسسات التربوية المختلفة، والتحليل هنا يتوجه إلى بيان الجذور التاريخية لمفهوم محل الدراسة والأبعاد والدلالات المشكلة لهذا المفهوم في ضوء الأبعاد الثقافية والسياسية والاجتماعية، وبيان مدى تأصيله تربوياً. (حسيني، ٢٠٠٥، ٩٧-٩٨) ويعتمد البحث الحالى على أسلوب " التحليل الفلسفى" كأسلوب معنى- في أحد أهم وظائفه المنهجية- بكشف طبيعة المفاهيم وتحليلها في إعادة بناء مفهوم المواطنة العالمية في مجتمعنا خاصة مع بزوغ قضايا مفاهيمية قيمية وفلسفية في عصر العولمة تتحدى خصوصية النظم التربوية القائمة في أي مجتمع.

مصطلحات البحث:

ينطوى البحث الحالى على عدد من المصطلحات التي يمكن توضيحها على النحو

التالى:

1- المفاهيم الواقفة : Incoming concepts

المفاهيم Concepts بصفة عامة هي: منظومة فكرية يفترض أن تكون منسجمة، وعاكسة للجوهر الحضاري، تتضمن عناصر مختلفة ووحدات مفاهيمية متعددة ومتعددة لا يمكن

رؤيتها إلا كعناصر متراكمة تؤثر على موقعها في البنية المعرفية، وقيمتها في السياق الفكري، وحياتها في العملية الحضارية الممتدة. (إسماعيل، ٢٠٠٨، ٢٧) كما تعرف بأنها: نتاجات تمثلات ذهنية وحصيلة حركية تفكير ونتاج عملية دائمة التأسيس والبناء. (خرازي، ٢٠١٨، ١٨٠)

وتعرف المفاهيم الوافدة بأنها: المفاهيم التي تم وفدها، أو تدفقها، أو استيرادها من الحضارة الغربية من قبل بعض المفكرين العرب، في محاولة لاستنباتها داخل المجتمع العربي والإسلامي وهي تحمل سمات وخصائص المجتمعات الغربية. (الصادعى، ١٤٣٥ هـ، ١٣) ووفقاً للبحث الحالى، تعرف المفاهيم الوافدة - إجرائياً - بأنها: تصورات ذهنية مجردة مبنية في إطار معرفي، وثقافي، وتربوي، واجتماعي، وسياسي غير عربي، ويشكل هذا الإطار جزءاً جوهرياً من تفسيرها الدلالي، وتلك التصورات لا تكتسب معناها ودلالتها إلا من خلال قدرة المفهوم على تفسير وفهم ظواهر تحققت في الواقع التي نشأت فيه.

٢- توطين المفاهيم الوافدة: Settlement of Incoming concepts

التوطين "Settlement" أو "Landsettlement" كمصطلح اجتماعي يشير إلى: نقل الأفراد من منطقة إلى أخرى، وقد يكون هذا التوطين قسرياً أو إجبارياً بوجوب التوطن، وقد يكون اختيارياً طوعياً للعشائر التي تريد التوطن. وتنطلب عملية التوطين تسوية الأرض، وعلاج عيوب التربة، وتوفير الفنيات الالزمة لعملية التوطين. (بدوى، ١٩٩٣، ٢٤٠، ٣٥٦)

وقد أرجع البعض مفهوم التوطين إلى "Indigenization" بمعنى تكيف، أو تبئة، أو تأصيل يتعلق بالحياة الطبيعية في منطقة محددة كاستيراد نبات من بيئه معينة واستزراعه في بيئه أخرى. وكمفهوم فلسفى يمكن ربطه بالمجال المعرفى ليشير إلى عملية تستهدف تطوير نظام معرفى أو نظري مستورد من بيئه مغايرة كالبيئة الغربية؛ ليصبح بشكل جديد يتواهم مع الحقائق الاجتماعية والثقافية للأفراد والجماعات في البيئات العربية. (الخليفة، ٢٠١١، ١٢-١٥)

وقد تم استعارة هذا المصطلح في البحث الحالى وربطه بمسألة المفاهيم الوافدة أو الرحالة ليشير - إجرائياً - إلى: عملية تكيف أو تبئة أو تأصيل المفاهيم الوافدة التي يتم نقلها قسراً أو جبراً بفعل التناقض، أو اختياراً تحت دوافع التجديد الفكري والمعرفى في حقل معرفى معين (ومقصود هنا الحقل التربوى)، مع الأخذ في الاعتبار مراعاة الشروط الاجتماعية والثقافية والمعرفية الالزمة لإتمام عملية التوطين، ودون أدنى تأثير سلبي على المسار المعرفى للحقل المعرفى الناقل أو المسار الحضارى للمجتمع الحاضن.

٣- الفكر التربوي العربي: The Arab educational thought

الفكر التربوي هو: "أحد صور الفكر على وجه العموم، وهو وليد حركة المجتمع في بيته الأساسية وأفرازها، وعلى صفحاته تتعكس الظروف الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتشكل اتجاهاته ومساراته بما تتخذه هذه الظروف من مسارات واتجاهات". (على، ١٩٨٦، ٥) ويمكن تعريف الفكر التربوي العربي - إجرائياً - على أنه: النتاج الفكري والمعرفي التربوي الذي أفرزته كتابات وجهود بعض المفكرين البارزين في عالم الفكر التربوي العربي المعاصر، ويدخل ضمن نتاج الفكر التربوي المفاهيم والمصطلحات التي وضعها هؤلاء المفكرين أو استخدموها في تأسيس نظرياتهم وأفكارهم التربوية والتي لا تكتمل بنيتها إلا في إطار بنية المجتمع العربي الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٤- إعادة بناء المفاهيم: Reconstruction of concepts

لا يوجد تعريف واضح ومحدد ومتقن عليه لبناء أو إعادة بناء المفاهيم وفقاً لما لاحظه الباحثه من خلال القراءات المتأنية للأدبيات والدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وقد يرجع ذلك إلى عدم اعتماد العملية على منهجية واحدة، لكن تنوع المداخل والإجراءات المنهجية وفقاً لطبيعة المفهوم المراد إعادة بنائه.

غير أنه في أبسط تعريف له يعني: "إعادة بناء دلائل لمفاهيم وألفاظ متداولة سابقاً". (خرازي، ٢٠١٨، ٢٠١٨) وهو ضمناً يمثل: عملية تدور في إطار المراجعة النقدية للمفهوم في ضوء عدة عمليات متsequبه أبرزها: تفكير دلالاته السائدة بتبع تطوراته الدلالية بمقاربة نقدية، والتأسيس من جديد طبقاً لاحتاجتها للتجاوز، والانتهاء إلى صياغته من جديد في ضوء معياري معين. (عمر، ٢٠١٦، ٥)

ويمكن تعريف مدخل إعادة بناء المفاهيم - إجرائياً - بأنه: مدخل فلسفى يتضمن تفكير أى مفهوم من المفاهيم الواقفة، وتحليل عناصره، واستخراج دلالاته، ونقد ما رسمه من مضامين وتصورات تأصلت في بيئته، وذلك للكشف عن عوامل الاغتراب والغموض والالتباس، والوصول إلى أبعاد دلالية لا يمكن الوصول إليها بالنقل المباشر؛ وذلك بالوقوف على تفاصيل التصورات والمضامين وما وراءها من مرجعية فكرية محركة وسياسات مجتمعية أسهمت في تكوينها وبنائها، وبما يسمح باتخاذ قرارات القبول بالمفهوم أو رفضه، ومن ثم توطين المفهوم من عدمه.

٥- المواطنة العالمية : Global citizenship :

هناك بعض المنظرين الذين يستخدمون العديد من المصطلحات للإشارة إلى المواطنة العالمية، مثل المواطنة الكوكبية، المواطنة الدولية، المواطنة الشاملة، المواطنة الكونية، المواطنة عابرة الحدود، المواطنة اللامحدودة (غير المقيدة)، المواطنة ما بعد الوطنية.. ويشير اليونسكو إلى المواطنة العالمية على أنها: الشعور بالانتماء الذي يتجاوز الجماعة الوطنية إلى المجتمع العالمي الأوسع والإنسانية المشتركة، وتركز في ذلك على الترابط السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والترابط بين المحلي، والوطني، والعالمي. (UNESCO, 2015, 14)

ويمكن تعريف المواطنة العالمية- إجرائياً - على أنه: أحد المفاهيم الوافدة التي يروج لها الخطاب العالمي للإشارة والدعوة إلى مجتمع عالمي يؤمن بالتعديدية، والانفتاح، والعدالة، ويوفق بين احترام الخصوصيات، ويوسس على تقاسم قيم جديدة تسمى القيم العالمية المشتركة والتي تشكل أساساً قيمياً موحداً يمكن من خلاله الانطلاق نحو معالجة القضايا الإنسانية التي تحيط بالمجتمع الدولي.

٦- الرؤية البنائية المقترحة : A proposed constructive vision :

ويقصد بها إجرائياً: رؤية أو تصور بنائي محدد لخطوات إعادة بناء المفاهيم الوافدة وتوطينها في الفكر التربوي العربي المعاصر، وتمثل في بنية معرفية متكاملة ذات رؤية فلسفية تربوية، وأهداف محددة، ومنطلقات نظرية وتصورات بنائية مرحلية، وإجرائية يتبعها آليات وإجراءات واضحة تتঙق مع فلسفة الرؤية وتساعد على تحقيق أهدافها.

خطوات البحث :

تسير خطوات البحث الحالى على النحو التالي:

الخطوة الأولى: يتم من خلالها عرض وتحليل الأطر الفكرية والفلسفية لمدخل إعادة بناء المفاهيم.

الخطوة الثانية: تهتم بإبراز دواعي ومبررات التوجه نحو إعادة بناء المفاهيم التربوية الوافدة وتوطينها في الفكر التربوي العربي.

الخطوة الثالثة: يتم من خلالها توضيح العمليات الأساسية لإعادة بناء مفهوم المواطنة العالمية وتوطينه كأنموذج مفاهيمي تطبيقي.

الخطوة الرابعة: يتم من خلالها وضع رؤية بنائية مقترحة لتوطين المفاهيم الواقفة في الفكر التربوي العربي على ضوء مدخل بناء المفاهيم.

وعلى ضوء خطوات البحث، فقد انتظمت المحاور البحثية على النحو التالي:

المحور الأول: الأطر الفلسفية والفكرية لمدخل إعادة بناء المفاهيم :

يحتل الاهتمام بالمفاهيم وبنائها وإعادة بنائهما مركزاً هاماً في مختلف الحقول المعرفية العلمية والاجتماعية والإنسانية لما لها من دور هام في بناء النظريات والمناهج، وتتجدد المعرفة وتطوّر قدرتها على استيعاب التطورات المعرفية المتلاحقة ، ولما لها من دور في ضبط التعامل في الحياة العلمية والعملية، ويتجلّى هذا الاهتمام في الكتابات والدراسات التي تتعرّض للمفاهيم وتبحث في إمكانية إعادة بنائهما، ويتعلّق هذا المحور بتوسيع الأطر الفلسفية والفكرية لمدخل إعادة بناء المفاهيم وذلك على النحو التالي:

١- المفاهيم: الماهية والدلالة والأهمية

المفاهيم جمع مفهوم، وقد حظى المفهوم بمحاولات تعريف كثيرة ومتعددة، فالمفهوم في أبسط التعريفات المعجمية هو لفظ الصفات الأساسية التي تدخل في تعريف الأشياء وتصنيفها والتمييز بينها وبين غيرها . (بدوى، ١٩٩٣، ٨٠) وهو في معناه الحاسم يعني بجملة الصفات التي تكفي لتعريف لفظ ما، وفي معناه الضمني يعني بجملة الصفات التي يشيرها استخدام لفظ ما مضافاً إليها المعنى الذي تلزم عنها لزوماً منطقياً، وهو في معناه الذاتي يعني بجملة الصفات التي يشيرها استخدام لفظ ماعند فرد أو جماعة بالذات. (وهبة، ٢٠٠٧، ٦١٢) والمفهوم إذاً مجموعة من المحددات التي تضبط حدود اللفظ وما يشمله من معانى. (اللويق، ١٤٣٠، ٩)

والمفهوم في تعريفه المنطقي داخل الدائرة الفلسفية هو: تمثيل ذهنى لموضوع من الموضوعات قد يكون شيئاً حسياً أو فكرة مجردة، يتشكل هذا التمثيل من سمات دلالية تحدد صورة الموضوع وطبيعته ووظيفته، ويتم تحديده بالنظر إلى بقية المفاهيم التي يرتبط بها والتي تنتهي في مجموعها إلى ميدان معرفي محدد. (البوشيخي، ١٩٩٣، ٦٣) وهو مجموع الصفات أو الخصائص الموضحة لمعنى كلٍّ، وعلى أساسه يقوم التعريف والتصنّيف، ويطلق على مجموع الصفات التي يتكون منها، أو مجموع الصفات المشتركة بين أفراد صنف أو نوع واحد. (آل حبيل، ٢٠٠١، ١٠٠)، ولهذا يشكل المفهوم جهازاً نظرياً ذو طابعاً رمزيّاً منطقياً يستجيب لعدة شروط منها الموائمة في مواجهة إشكالية محددة وموضوعات معينة، والتماسك فيما بينها وبين القضايا التي تستعملها النظرية في حقل معرفي معين. (هارمان، ٢٠١٠، ١٥)

وفي إطار اجتماعي عرفت المفاهيم على أنها: رموز تعكس مضمون فكر أو سلوك أو موقف لأفراد مجتمع بواسطة لغتهم، أو أنها تجريدات لأحداث واقعية، وهي باختصار بمثابة وصف مختصر لواقع ظواهر كثيرة مرتبطة ومتراقبة. (زياني، ٢٠١٨، ٤٣١) وبالتالي يمثل المفهوم خلاصة الأفكار، والنظريات، والفلسفات المعرفية، وأحياناً نتائج خبرات وتجارب العمل في النسق المعرفي الذي يعود إليه وينتمي إلى بنائه الفكري. والمفاهيم ليست ألفاظاً كسائر الألفاظ، وما هي مجرد أسماء تفهم أو تفسر بمفرداتها، بل هي مستودعات كبرى للمعاني والدلالات كثيراً ما تتجاوز البناء اللغطي وتتخطى الجذر اللغوي لتعكس كوامن فلسفة الأمة، وتراكمات فكرها ومعرفتها، وما استتبعها ذاكرتها المعرفية. (العلواني، ٢٠٠٨، ٧)

وأيا كانت التعريفات المقدمة للمفاهيم فإنها –إجمالاً– تمثل أساس لغة التعامل الإنساني ووسيلة الإنسان للتعبير عن معارف، وأفكار، ورؤى وتوجهات، وتشير إلى حالات وأوضاع واقعية محددة. (إبراش، ٢٠٠٩، ٢٣٥) وبالتالي تمثل المقوم الرئيسي لبناء الفكر، والركيزة الأساسية في تجديد المعرفة، وتكون أهمية المفاهيم فيما يلى:

أ) دورها في إبراز معالم الهوية:

فالمفهوم أشبه بواء معرفى جامع يحمل من خصائص الإنسان يحمل هويته وتطوره الدلالي، ويعكس التراكم الفكري والمعرفى من خلال قول شارح، أو منطقى، فهو يمثل خلاصة الأفكار، والنظريات، والفلسفات المعرفية، وتجارب العمل في إطار النسق المعرفي الذي يعود إليه وينتمي إلى بنائه الفكري، لذلك كانت دائرة المفاهيم أهم ميادين الصراع الفكري والثقافي عبر التاريخ. (العلواني، ٢٠٠٨، ٧)

ب) قدرتها الهائلة على حمل دلالات ثقافية وأيديولوجية:

للمفاهيم قدرة كبيرة على حمل واستيعاب دلالات ثقافية وأيديولوجية، لذلك أصبحت أدوات هامة في الصراع الحضاري والفكري بين الأمم، وفي داخل الأمة الواحدة، إذ يهتم أعداء أي مبدأ أو فكر في صراعهم مع المبادئ الأخرى بالألفاظ والمصطلحات والمفاهيم، لأنها الوعاء المعبر عن العقيدة، أو الفكر، أو الثقافة، أو الرأي، ولذلك فإن كسر ذلك الوعاء غرض رئيس للمعادين لما قد يتربّ عليه من خطورة كبرى على العقائد، أو الآراء أو الأفكار لأي أمة، وبهذا كان الحفاظ على ثوابت الأمة من المفاهيم والمصطلحات من جهة، ونقد مفاهيم ومصطلحات الأمم المعادية من جهة أخرى ركين من أصيلين في إدارة عملية الصراع الفكري. (العاترى، ١٤٣٧، ١١٤٢)

ج) تعاظم دورها في بناء المعرفة العلمية:

تؤدي المفاهيم والمصطلحات دور كبير في بناء المعرفة العلمية عامة، وباكتساب صفة العلمية ترسخ المعرفة وجودها في أرض المشروعية، وإذا كانت غاية المعرفة الإنسانية الارتفاع إلى مرتبة العلم فإنها لن تبلغ غايتها إلا إذا استطاعت أن تصل بمفاهيمها إلى درجة عالية من الدقة، وإلى مستوى من التطور يمنحها هوية معرفية يمكنها أن تتجسد في صيغ معرفية علمية. (وطفة، ٢٠٠٣، ١٥٢) فاكتساب صفة العلمية هو استيفاء لجملة من الشروط النظرية والمنهجية والتجريبية، ويقوم النقد الإبستمولوجي من خلال إعادة بناء المفاهيم بدور هام في الدافع بالمعرف إلى استيفاء تلك الشروط، كما يعمل على إنصажها وتطويرها عبر ملاحظتها بالنظر في هندسة بنائها داعياً إلى ترميمها وتصويبها، أو إلى هدمها جزئياً أو كلياً وإعادة بنائها. (البوشيخي، ١٩٩٣، ٦١)

د) تعتبر أهم مداخل التجديد المعرفي:

تعد المفاهيم والمصطلحات مفاتيح العلوم وسميات الأشياء التي تتصل بدنيا الواقع؛ لذلك ينبغي أن تحمل لغتنا العربية بنسبة كبيرة من المصطلحات التي تغزونا ليل نهار نتيجة التطور الفكري والتكنولوجي في العالم مع النقاء بأنها قادرة على استيعاب كل المفاهيم والمصطلحات بما وهبت من مرونة ومطوعية ولدونة لتقبل جديد الفكر، لذا تأتي أهمية بناء المفاهيم والمصطلحات وتحديدها وتخصيصها بما يساعد على حسن الأداء، ويقرب مسافات الفهم، ويجنب اللبس والغموض، ويمهد للتجديد. (أبو راس؛ والصابر، ٢٠٠٥، ٢٠٥) فليس لنا أن نتوقع تجديداً في الفكر العربي بصفة عامة دون الإنطلاق من تجديد البنية المفاهيمية التي يؤسس عليها نظرياته وأفكاره ومعرفه؛ وتنمية قدرتها على استيعاب جديد الفكر.

٥) تعد أحد محدد بنائي في البحث الاجتماعي والتربوي:

للمفاهيم أهمية كبرى في البحث العلمي بصفة عامة، وفي البحث الاجتماعي والتربوي بصفة خاصة، إذ أنه لا ينبغي تجاوز تحديدها في أي بحث من البحوث الاجتماعية والتربوية، فكما أن لها أهمية كبرى بالنسبة للنظرية الاجتماعية والتربوية، فهي تمثل أيضاً حلقة الوصل ومحور التفصيل بين النظرية والميدان، وبدونها تنتفي الصلة بينهما، وعليه وجوب تحديد المفاهيم بدقة مع مراعاة الأطر النظرية العامة التي تحيط بها عند عملية التحديد حتى يكون لها الخصوصية في المعنى، والتميز في القيمة، والانفراد في المؤشرات، ويجب الانتباه إلى أن التقصير في عملية التحديد المفاهيمي يعتبر تقسيراً منهجاً يجب تقاديه. (غربي، ١٩٩٩، ١٠٠)

وتأسيساً على ما سبق، فإن الاهتمام بدراسة المفاهيم هو أمر ضروري لبناء وتجديد وتطوير الحقل المعرفي الذي تنتهي إليه، وفي إطار دراسة المفاهيم تأتي الحاجة إلى بناء المفاهيم الأساسية التي يبني عليها الفكر، وإعادة بناء المفاهيم التي تقد إلى الحقل المعرفي سواء من حقول أخرى أو من بيئات وثقافات أخرى منتجة لها. انطلاقاً مما يؤكد عليه (العلواني، ٢٠٠٨، ٧) أن تحليل المفاهيم الأساسية لأى فرع أو حقل معرفى يعتبر المدخل الأول لنفكك ذلك الفرع أو الحقل بشكل يسمح بتشخيصه، وتحديد وضعيته، ومعرفة مبادئه ومداخله في طريق إعادة بنائه وتجديده.

٣ - مدخل إعادة بناء المفاهيم ودوره في توطين المفاهيم الوافدة:

ثمة علاقة وطيدة بين إعادة بناء المفاهيم وال الحاجة إلى توطين المفاهيم الوافدة في الفكر التربوي، حيث تأتي غاية التوطين للمفاهيم الغربية الوافدة في ظل أوضاع عولمية تجعل من الصعب تجنب عمليات الاحتاك الثقافى والمثقافه مع ثقافات أخرى غير عربية، وما يتبع تلك العمليات من وفود مفاهيم محملة بدلالات ومضامين هي نتاج بيئاتها، وبالتالي تأتي عملية بناء المفاهيم كضرورة ملحة ووسيلة أساسية للتعامل مع مثل تلك المفاهيم؛ للكشف عن دلالاتها ومضامينها وعوامل الالتباس فيها قبل، وتحديد مدى قابليتها للتوطين والتوظيف في الفكر العربي.

فالاختلاف بين المرجعيات الفكرية والسياسية والدينية والتاريخية بين العالمين العربي من جهة، والغربي من جهة أخرى، جعلت الهوة بين الطرفين كبيرة جداً، ويبرز ذلك في شكل واضح في صياغة المصطلحات والمفاهيم وإعطائهما دلالات منحازة، حيث يوظف كل طرف خلفياته ومرجعياته الخاصة في وضعها والترويج لها، ولذلك فإن التسليم بما يضعه الغرب من مصطلحات ومفاهيم خاصة بالعالم العربي والإسلامي يعد مخاطرة كبرى، إذ لا بد من قراءته قراءة لغوية وسياسية متأنية وناقدة في بعدها التاريخي والحضاري والديني؛ لأن التسليم أو الاعتراف بمدلولاتها دون نقد يعني الاعتراف الضمني والصريح بقبول الوضع كما هو، وتصبح الإشكالية ليست في محاولات فرض الهيمنة وإنما في قابلية الهيمنة. (دغبار، ٢٠١٧، ٢٨١)

خاصة وأن المفاهيم قد توظف من قبل بعض القوى الدولية توظيفاً سياسياً وأيديولوجيًّا لخدمة مشاريعهم الاستعمارية والسياسية في العالم، إذ يتم شحن المفاهيم والمصطلحات بمعانٍ عادة ما تكون ذات حمولات ومضامين متعددة ومتخيزة تتدخل فيها اعتبارات أيديولوجية تضفي عليها صفات قيمة ذاتية، وهذا ما يطرح عدة إشكاليات منهجية ليس من السهل تخطيها، حيث

تصبح الأيديولوجية والخلفيات التاريخية والسياسية وغيرها هي الأساس في وضع وصياغة تلك المفاهيم، وإضفاء صبغة من اللبس والضبابية والعموم عليها. (دغبار، ٢٠١٧، ٢٧٩ - ٢٨٠) كما يمكن دعم المفاهيم بحملة دلالية وثقافية غير ملائمة للثقافة الناقلة، ومثل هذه الصورة لها وجهها التبادلي- الجدل، كونها لا تخرج عن مقوله أن المعرفة هي بيئة تتکافن فيها الدلالات وتتوالد تحت ضغط الحاجة الإجرائية، لذلك يكون المفهوم أو المصطلح منتجًا ثقافياً لا يغادر ضوابط المنتج أو معاييره، على اعتبار أنه وجه من وجوه التوافق بين من لهم أهلية التوليد والصياغة وهم المنتسبين إلى فضاء دلالي له خصوصيته، والذين دفعتهم الحاجة المشتركة إلى توحيد الخطاب، وتخصيصه ضمن سياق معين تمييزاً له عن دلالته خارج السياق. (العاتر، ١٤٣٧، ١١٣٥)، ولهذا نجد عدداً كبيراً من المفاهيم فقداً للرؤية الإيجابية تجاه الكثير من القضايا المتعلقة بالجانب العربي والإسلامي.

وهنا يأتي دور إعادة بناء المفاهيم وتحليل بنيتها في الإدراك الدقيق والصحيح للمفاهيم الواقفة، واحتساب اللبس، والتتبه للدلائل التي تكتسبها المفاهيم في مراحل تاريخية معينة وسياقات بيئية معينة.(بليل، ٢٠١٦، ١٨-١٩) فهي عملية توجه نحو "بناء تجريبي" ينظر إليه كعملية ممتدّة ومؤثرة تحاول رؤية المفهوم ضمن سياقاته الكلية وفحص منظوماته، وتبصر عناصره، ومستوياته، وتقديم محاولة نقدية لعالم المفاهيم في بنائه الذاتي، أو في استخدامه الفعلى والواقعي واستشراف واعتبار مآلات هذا المفهوم، وقدراته، وإمكاناته، فضلاً عن التطرق إلى الإمكانيات الكلية البنائية للمفهوم وتبعها من إمكانات التعميل والتوظيف. وتأتي الأهمية في ظل مفاهيم تتوافد إلينا من كل مكان لتنتشر في أوساط معرفية كبيرة و مجالات معرفية متعددة، بعد أن عاصرنا حالة من السيولة المفاهيمية و عمليات الانتقال المفاهيمي من مفاهيم إلى أخرى للدلالة على ظاهرة تكاد تكون واحدة. (عبد الفتاح، ٢٠٠٧، ٣٥)

كما يتجسد - هنا - دور إعادة بناء المفاهيم كمدخل هام وضروري لعملية توطين المفاهيم الواقفة، ذلك أن قواعد هندسة المفاهيم لا تتطلب إتخاذ موقف مسبق من ذلك الاتجاه الذي ينادي بالإفادة من الغرب، إلا أنه لا يجعل الاستفادة من حضارة الغرب أو مفاهيمها أمر مطلق، فالإفادة مداخلها كثيرة وعناصرها متعددة، أما حصرها في التقليد والنقل قد يجعلها أمراً غير محمود العواقب. (اسماعيل، ٢٠٠٨، ٢٩)

وتبرز أهمية هذا الدور - أيضاً - في إطار قراءة الشواهد السابقة التي توکد الضرورة الملحة لتحليل المفاهيم والمصطلحات وتوضيح دلالتها؛ لارتباطه الوثيق بالحفظ على الهوية

العربية وحماية وجودها، خاصة مع براعة الغرب في استحداث مفاهيم جديدة يتم فيها ضخ مضامين ودلالات مستمدة من بيئته وثقافته، وتتابع العرب في استقبال هذه المفاهيم بشغف دون تمحيص أو غرابة لمدلولاتها الغربية، وترديدها في حقول معرفية مختلفة، مع المطالبة بتعزيز مضامينها دون اعتبار ارتباط تلك المفاهيم والمصطلحات بجذورها التاريخية، وتبعاتها المعرفية، وصيروتها في منظومة حضارية وفلسفية تختلف عن منظومة الحضارة العربية. (الأهـلـ، ٢٠١٤ـ هـ، ٣)

وبالتالي فإن تجاهل عملية إعادة البناء قبل التوطين أمر غير محمود ولـه مخاطره. إذ أن القصور في استيعاب المفاهيم والمصطلحات الوافدة هو ذاته الذي يقود إلى اختزال استيعاب التطور العلمي والمعرفي في اقتراض مفاهيم متسبة مع المفاهيم والمصطلحات الأصلية التي يراد نقلها دون نقد أو تمحيص، أي إنها تراعى الترافق بينهما فحسب دون النظر إلى طرائق صوغ هذه المفاهيم الأصلية ذاتها واتساقها الداخلي، ومن دون الانطلاق من الخلفية العلمية والمعرفية، والبيئة الثقافية والإبستيمية (المعرفية)، والشروط الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها، وعليه وإذا كانت الجماعة العلمية راغبةً في اللحاق بركب التطور العلمي ومواكبته، فإن عليها اتباع نهج متتطور للتأصيل المفاهيمي والمصطلحي يسير وفق وثيرة مستمرة ونسق واضح يفيد في الاستيعاب التلقائي الكامل، والتبيئة التامة (التوطين) للمفاهيم. (ديـانـيـ، ٢٠١٧ـ، ٩ـ)

ويمكن النظر إلى مدخل إعادة بناء المفاهيم باعتباره نهج متميز يمكن اتباعه لتجاوز الإشكالات المفاهيمية التي تتبع النقل غير الواعي للمفاهيم الوافدة والتوطين غير الآمن لها، حيث أنه يمكن أن يقدم أدواراً هامة في توطين المفاهيم الوافدة، ويتمثل أهمها فيما يلى:

أ) تقديم موقف نقدى إبستمولوجي يحدد على أساسه قابلية المفهوم للتوطين:

قد تكون عملية فهم أفكار ومفاهيم الغرب والتعامل معها إفادة، إلا أنه في رفض بعضها والتحفظ على بعضها إفادة أيضاً، وهذا أمر يتوقف على فهم المقولات العامة من خلال تحليل المفاهيم وتحديد مضامينها، ووضوح معانيها حتى لا تكون مدخلاً للشعارات التي تتزين بالعملية شكلاً، وتختفى تحت غطاء الانفتاح الحضاري، ويظل التعامل في حدود ما يسمى بالأسطير العلمية والحضارية. (إسماعيل، ٢٠٠٨، ٣٠ـ) إذ أن عملية إعادة البناء بما تتطوى عليه من عمليات النقد والكشف والبناء لا تعنى رفض الآخر مطلقاً، أو اتخاذ موقف متحيز ومبـقـ، لكنـهاـ توجهـ الجـهـدـ نحوـ استـيعـابـ الأـخـرـ كـمـركـبـ معـقـدـ يتمـ تـفـكـيـكـهـ،ـ منـ خـالـلـ اـتـخـاذـ مـوقـعـ نـقـدـىـ

إبستمولوجي مهمته إعادة بناء المفهوم انطلاقاً منه لإعادة بناء العلوم الإنسانية بناءً جديداً، ثم إعادة بناء الذات الخصوصية .(خوانى، ٢٠٠٥ ، ١٥٧)

ب) إبراز الدلالات والقيم الباطنة وأشكال اللامعقولية للمفاهيم الوافدة قبل عملية التوطين:

وفقاً لإعادة بناء المفاهيم، فإن المشكلة الأساسية ليست المفهوم في حد ذاته إنما في الاختلاف الحاد على معناه ودلاته وقيمه المتضمنة، والفرق الكبير بين التظير له وبين حقائقه الموضوعية الملمسة على أرض الواقع، وكثيراً ما نرى النظريات والأيديولوجيات إما تمارس خفض المعقولية والقيمة الأخلاقية لمفاهيمها، أو تكون معايرها مزدوجة في الدلالة والمعنى عند نزولها لساحة الفعل الإنساني، لتتفاقم مشكلة استغلال المفاهيم في تحقيق غايات الهيمنة لقوى الاقتصاد والسياسة وبخطاب يحمل في طياته مفاهيم تلامس القضايا الجوهرية للإنسان ولكنها قد لا تدعو تاماً لحركة مصالح كبرى يجري تنفيذها ضمن استراتيجية معدة للهيمنة على العالم. (آل حبيل، ٢٠٠١ ، ٩٩) وتتصدى عمليات إعادة البناء المفاهيمي لمهمة إبراز الدلالات والقيم المتضمنة، والكشف عن أشكال اللامعقولية للمفاهيم الوافدة قبل البدء في عمليات التوطين.

ج) إعادة النظر بكل ما لا ينسجم مع الثقافة الناقلة والفكر المؤطن :

تسمح عملية إعادة البناء بالتعامل العقلاني مع المفاهيم الوافدة، وذلك بإبداء الرغبة والتوجه نحو استقبال كل ما هو ثقافي شرط الاقتراب قدر الإمكان من الواقع وتفكيرك لغة الخطاب السابق أو الバاعث، ونقد القيم السكونية، والتطلع إلى القيم الإيجابية النشطة على أساس برهانية، وعلى وفق منطق إعادة النظر بكل مالا ينسجم من الثقافة الموروثة وطبيعة الفكر الناقل، ومع الواقع الذي يسعى إلى أن يمتلك سمة ومقومات النهوض، عند ذلك تبرز الضرورة لإعادة بناء فكر تربوي عربي جديد قادر على التخلص من الأيديولوجيات المهيمنة، وفكر ما قبل استعادة الذات العربية ووعيها. (زاهد، ٢٠١٠ ، ١٦٠) وإعادة بناء المفاهيم دور هام في ذلك خاصةً مع قدرته على إزالة كافة عوامل الاغتراب والهيمنة التي تسسيطر على الدلالات والمعانى الضمنية للمفاهيم الوافدة.

د) تقديم رؤية منهجية مرنة لتأصيل المفاهيم:

يصاحب عملية إعادة بناء المفاهيم في الغالب وجود رؤية منهجية واضحة لضبط وتأصيل المفاهيم خاصة المفاهيم الوافدة. وهو أمر له أهميته المعرفية والمنهجية خاصة مع وجود

فيض متراكم من التعريفات التي تعود إلى مراحل تاريخية مختلفة، وإلى سياقات مجتمعية متباعدة، وإلى تيارات فكرية متعددة، وبعد أن غاب البعد المنهجي الذي يضع التعريفات في سياقها التاريخي وفي أنساقها الفكرية، وندرة وجود نسيج واضح بين هذه التعريفات والمفاهيم، حيث تقدم الدراسات فيض من المفاهيم الانتقائية يتم اختيارها وفقاً لقناعات المفكرين الذاتية، حيث يقدم كل كاتب في النهاية تعريفه الخاص مدعياً الطابع الإبداعي لتعريفه، الأمر الذي يزيد من تضاعف المشكلة ويكشف من التعريفات التي تضفي مزيداً من الغموض، والتي لا تقوم على أسس منهجية واضحة ولا تقوم على أساس فكري محدد أو نظرية واضحة أو روح نقدية متتجدة تتجاوز حالة البوس المنهجي عند التعامل مع المفاهيم. (وطفة، ٢٠٠٣، ١٥٣)

هـ) الانطلاق من عملية التوطين إلى إنشاء جهاز مفاهيمي عربي يضاهي نظيره الغربي:

يعد مشروع بناء المفاهيم وتجديدها من التحديات الفكرية التي يمكن طرحها ضمن مشروع فلسفى حضارى، ذلك أن الرهان الحقيقى لتخلص الخطاب الفلسفى العربى من الجمود والخمود فى اعتقاد بعض المفكرين لا يتأتى إلا بتجديد الموروث المفاهيمى وتأصيله، وعليه بات من الضرورى بذل الجهد الفلسفى انطلاقاً من إنشاء جهاز مفاهيمى ذاتى وخاص يضاهى الأجهزة المفاهيمية الغربية فى القوة والجدران ويتميز عنـه فى الوقت ذاته، ويكون جزء من مهمته إعادة النظر فى النموذج المفاهيمى الغربى، والتحرر من سطوطـه والتـأسيـس فى المـقـابـل لـترـسانـه مـفـاهـيمـة منـتـجـة وـغـيرـهـ

وبناء على مasic، فإن إعادة بناء المفاهيم له أهمية كبرى في التعامل العلمي الم موضوعى مع المفاهيم الوافدة من خلال منهجية علمية واضحة ورؤية منهجية نقدية تساعد فى إتخاذ موقف واضح تجاه تلك المفاهيم قبل الشروع فى عملية التوطين، وتأتى الأهمية القصوى فى الحقل التربوى، حيث تغيب المنهجية العلمية فى تأصيل المفاهيم التربوية فى أغلب الدراسات التربوية التقليدية وهى المنوطة بتأصيل المفاهيم ذات العلاقة بالموضوعات والقضايا التربوية، ولهذا نجد عدداً كبيراً من المفاهيم فقداً للرؤية الإيجابية والموضوعية تجاه الكثير من القضايا التربوية العربية.

٣- خطوات و عمليات إعادة بناء المفاهيم:

إن البحث في المصطلحات والمفاهيم بصفة عامة ليس بالأمر الهين، بل هو عمل معقد تعقيد المصطلحات والمفاهيم ذاتها، لارتباطها بسياقات مختلفة ومؤشرات متعددة، مما يتطلب

قراءتها قراءة دقيقة ونقدية لتكون مرآة عاكسة تعبّر عن مضامينها في مختلف السياقات، وليسقيده منها الباحثون في العديد من المجالات والتخصصات بجملة من المعطيات والمعلومات والحقائق التي تساعده في قراءة وتحليل الظواهر والأحداث وفهم تطوراتها. (دغبار، ٢٠١٧، ٢٨٩) لذا تأتى عمليات بناء وإعادة بناء المفاهيم لتصدى للإشكال الناجم عن طبيعة تحديد نطاق العلم في الحقل المعرفي، فأى بحث - خاصة السوسيولوجي والتربوي - يمكن قراءته وتتبعه واستطافه من خلال بناء المفاهيم وتطورها، وإبراز حدودها، وبلورة تصور واضح لاستقلاليتها في أي مجال معرفي. (زياني، ٢٠١٨، ٤٣٥).

غير أن عملية بناء المفاهيم هي أكثر من مجرد إعطاء تعريف يفي بالوصف، بل بناء مجرد يستهدف تقسيير ما هو واقعى، وينطوى على عدة مراحل تميز بالشمولية والمرونة، أبرزها تحديد الأبعاد التي تكونه والتي يفسر من خلالها دلالاته على الواقع، ثم تحديد الشواهد التي تمكن من قياس الأبعاد والمؤشرات، وتناسب سهولة عملية البناء طردياً مع بساطة المفهوم أوتعقيده، فهناك مفاهيم بسيطة بدئية في الفهم ليس لها إلا بعد واحد ومؤشر واحد، وهناك مفاهيم معقدة جداً حتى إنها تستوجب تفكيك بعض الأبعاد إلى أجزاء ومكونات قبل الوصول إلى المؤشرات. (زياني، ٢٠١٨، ٤٣٥ - ٤٣٦)

إذ تقوم عملية بناء المفاهيم على تحليل دقيق وعميق للنمط المعرفي الذي يستخدم فيه المفهوم، وهو ما يحتاج إلى تحليل دقيق للعناصر الأساسية والفرعية المرتبطة بمفهوم ما، ووضعها في الأطر المعرفية cognitive style والسياقات الفكرية thinking style التي تستخدم فيها للدلالة على معانٍ محددة، ومن هذا المنطلق فإن بناء المفاهيم يمكن أن يتم من خلال استراتيجية محكمة تتطلّب على المراحل أو الخطوات التي تمر بها عملية البناء، وتمثل في: مرحلة الدوافع والصور الذهنية، مرحلة الاستقراء المنطقى، مرحلة الاستدلال المعرفي، مرحلة السياقات الفكرية، الأطر المعرفية، الدلالات اللغوية والاصطلاحية. (محمد، ٢٠١٢، ١٩٣٨ - ١٩٤١)

أما عملية إعادة بناء المفاهيم كعملية كبرى فإن الشروع بها يتطلب أكثر من عملية متشابكة يمكن النظر إليها كخطوات بنائية متسلسلة مرنّة، وتخالف هذه الخطوات حسب طبيعة المفهوم، وتتّلخص تلك العملية فيما يلى: (إسماعيل، ٢٠٠٨، ٢٨-٢٩)

- تحديد المفهوم وإلى أي تصنيف ينتمي نسب المفهوم إن صح هذا التعبير وهو جل اهتمام هذه الخطوة.

- بعد الاطمئنان إلى نسبة المفهوم، لابد من تحديد المقاصد التي تتم من أجلها عملية البناء.
- البحث عن هوية المفهوم من حيث "مرجعيته - ومصادراته" بما يفيد في النظر إلى سيرة المفهوم ذاته وتطوره، إن كان قابلاً للتطوير، أو التعديل، أو الإضافة، أو الإسقاط.
- في ضوء الخطوات الثلاث السابقة يتم البحث في الوضعية الراهنة للمفهوم وما آل إليه من تعامل سواء في بنائه المعرفية أو في البنية المعرفية الناقلة إن كان من المفاهيم الرحالة التي يجب أن تأخذ معانى الرحالة فيها بعناصرها الثلاث (الإنسان، المكان، الزمان).
- تشكل العناصر الأربع السابقة مستلزمات أساسية لاتخاذ موقف تجاه المفهوم من حيث "اللُّفْظ، الْمَعْنَى، الْلُّفْظُ وَالْمَعْنَى، أثُرُ تِرْكِيبِ الْمَفْهُومِ عَلَى الْمَوْقِفِ مِنْ الْمَفْهُومِ"، وتحديد الأهمية في البنية المعرفية، والوزن في المنظومة المفاهيمية، وبناء الموقف العام.
- بناءً على الموقف الوعي من المفهوم تتم عمليات "المراجعة" ، و "النقد".
- في ضوء الموقف المفاهيمي، وعناصر المراجعة للمفهوم، وحيثيات النقد، تبدأ خطوة مهمة في تحديد إعادة البناء التجربى للمفهوم وفق إجراءات محددة، وقواعد منضبطة، وغایيات دقيقة مع الأخذ في الاعتبار أن عملية إعادة البناء ليست كتلة صماء بل تتطلب على تعامل متنوع مع الفئات المفاهيمية .

وهنا يجدر الإشارة إلى مرونة تلك العمليات فعلى الرغم من كونها عمليات أساسية إلا أنها تختلف باختلاف نوعية المفهوم المراد بنائه وطبيعته والهدف من عملية إعادة بنائه، ورؤى الباحثين، وهو أمر يمكن ملاحظته بسهولة عند مراجعات الأدبيات والدراسات التي تعرضت لإعادة بناء بعض المفاهيم.

فقد قدم (جعفر، ٢٠٠٨، ١٦٢-١٨٤) نموذج ينطوي على عدة خطوات هي: تحليل المفهوم في اللغة العربية، وفي اللغة والأدبيات غير العربية، سيرة المفهوم تطوراً وتاريخاً ومائلاً، وترجمة المفهوم ونقلة إلى اللغة العربية، وبحث البديل الخاص بالمفهوم، وتحليل منظومة المفاهيم المرتبطة بالمفهوم، وموقع المفهوم في خريطة المفاهيم، ثم كيفية تشغيل المفهوم في النسق المعرفي والواقع العملى، ومستويات المفهوم وبناء الخبرة.

وفي تشابه كبير قدم (عارف، ٢٠٠٨، ٢٦٠-٣٠٠) نموذج آخر لمفهومين متداخلين في الدلالة هما الثقافة والحضارة، ويعتمد هذا النموذج على تتبع تطور كل مفهوم في دلالاته الأصلية، وسيرة المفهوم بعد ترجمته إلى العربية، وتتبع دلالة المفهوم لكل منها بعد التعریب

ومدى حفاظه على الدلالات الأصلية، ثم إعادة التعريف لكل منها لفصل الدلالة التي تم دمجها أو خلطها. ويؤكد في نهاية العملية أنه لا يسلك منهاجاً واحداً، بل تتعدد منهجاته، ذلك أن المفاهيم المتداولة ليست على مستوى واحد من الخلط والتشوّه، ولم تخضع في الأساس لعملية بناء واحدة، وإنما هناك مستويات لهذه المفاهيم ونوعيات متباعدة لها.

كما قدم (عبد الفتاح، ٢٠٠٧، ٢٤-٦٠) نموذج تجريبي لإعادة بناء المفاهيم بالتطبيق على مفهوم التربية المدنية، وتمثلت في عدة مراحل على النحو التالي: بيان الحالة المفهومية، وداعي إعادة البناء، وتوجهات البناء المفاهيمي، والوسط المفهومي ومنهج النظر السياقي للمفهوم، ومستويات بناء المفهوم، والعلاقات المفاهيمية، والقدرات والامكانيات المفاهيمية، والتجريب المفاهيمي، وأخير توضيح جوانب الأزمة والتأثير في عمليات بناء المفهوم في الواقع. وفي تجربة أخرى قدم (العالم، ٢٠١٦، ٩١-١٥) نموذج بنائي استهدف التأصيل المعرفي لمفهوم القومية، وقد تضمن النموذج عدة خطوات منها: تعريف المفهوم ودلاته الأصلية، تحديد عناصر المفهوم الموضوعية، تحديد العناصر الذاتية للمفهوم، وتحديد أهمية تلك العناصر.

وبناء على ما سبق، ومن خلال قراءة هذه النماذج المختلفة لإعادة بناء بعض المفاهيم الجدلية يتضح الاتفاق على ضرورة المبدأ، وفكرته الفلسفية وأهميته المعرفية، والاتفاق على غلبة الرؤية النقدية، كما يتضح أيضاً الاختلاف والتباين في وضع مسارات العملية البنائية في إعادة بناء المفاهيم، حيث اختلفت من باحث لآخر وتتنوعت باختلاف المفهوم المستهدف إعادة بنائه، وهو ما يؤكد عليه (اسماعيل، ٢٠٠٨، ٢٩) والذي وجه إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار أن عملية إعادة بناء المفاهيم أو الهندسة المفاهيمية تتطلب التدرج في عملية البناء وفق قواعد الضرورات وال حاجيات المفاهيمية، والآليات التحسينية؛ وهو أمر يشير بدقة إلى اتباع سلم الأولويات المفاهيمية، وتصاعدده، وترتتبه.

المotor الثاني: داعي التوجه نحو إعادة بناء المفاهيم الواقفة وتطوينها في الفكر التربوي العربي المعاصر

إذا كانت الرموز والمفاهيم، المصطلحات في مجال العلوم الطبيعية تتسم غالباً بالثبات والحصر والوضوح، فإن الأمر في العلوم الاجتماعية والفكر الاجتماعي على خلاف ذلك. حيث تتعج العلوم الاجتماعية بالعديد من المفاهيم والمصطلحات التي تتباين، وتتعدد التعريفات

والتصورات التي تعطى لها باختلاف الموقع الإيديولوجية، والمذاهب السياسية، والمدارس الفكرية. فالمفهوم الواحد يكون له أكثر من تعريف، وأكثر من دلالة الأمر الذي يؤدي إلى الفوضى والاضطراب أحياناً في الفكر الاجتماعي. (ابراش، ٢٠٠٩، ٢٣٥)

ويزداد الأمر تعقيداً في الفكر التربوي العربي المعاصر، إذ تبني معالمه في ظل ارتباط واسع للحقل التربوي مع غيره من الحقول المعرفية التي تمده بالمفاهيم التي لاحصر لها، وتتدخل فيما بينها لتشكل بنية ومفاصل الفكر التربوي العربي، كما أن انفتاحه الشديد على المستجدات العالمية يجعل له حصيلة كبيرة من المفاهيم الوافدة التي تستدعي بالضرورة إعادة بنائها قبل توطينها.

وانطلاقاً من ذلك يواجه الفكر التربوي العربي المعاصر بعض التحديات والإشكاليات التي تمثل دواعي أو مبررات للتوجه نحو إعادة بناء المفاهيم التربوية الوافدة ومحاولة توطينها في سبيل الحد من مخاطر الاستهلاك غير المبرر، والاستخدام غير الوعي لها، ومن أهم هذه الدواعي والمبررات ما يلى:

١- المثقفة أو الثقافة Acculturation وتحديات الأمان الثقافي:

المثقفة هي إحدى أهم العمليات التي تكسر تكون الفكر العربي الحديث وتطوره، ومع أنها تعنى في الاستعمال الشائع مسائل التفاعل واللقاء والتواصل ما بين الثقافات المختلفة، فإنها في مفهومها العلمي - الذي تستخدمه دراسات الاتصال الثقافي - تشير إلى نمط معين من ظواهر الاحتكاك بين الثقافة الغربية والثقافات الأخرى التي يهيمنا منها الثقافة العربية؛ باتت فيه المثقفة سمة أفراد ومجتمعات بأكملها فقدت قيمها وثقافاتها التقليدية تحت وطأة السيطرة الخارجية الغربية متعددة الأشكال والوسائل، وبالتالي يمكن القول إن المثقفة ليست مسألة لقاء بسيط بين ثقافتين بقدر ما هي مسألة لقاء معقد تسوده علاقات التحكم والسيطرة.

(باروت، ٢٠٠٤، ٥٢)

وتعد هجرة المفاهيم والأفكار وانتقالها أحد العناصر الأساسية التي تقع في فضاء عملية المثقفة، وحين ينتقل مفهوم من ثقافة لأخرى بفعل عملية الاتصال الثقافي الناتجة في مرحلة تكون الفكر العربي وتطوره عن مفهولات عملية المثقفة، وما تتطوى إليه من تغيرات ثقافية، فإنه يسقط شيء من عناصره، وتضاف إليه عناصر جديدة كى يمكن إدراك معقوليته وتحكم رؤية العالم في الثقافة الأصلية، وفي دينامية التوفيق يتحول ما هو خارجي إلى داخلي، بل

ويغدو العنصر الخارجي عنصراً طبيعياً في المنظومة التي تعيد بنائه. (باروت، ٢٠٠٤، ٥٣-٥٤) ومع عملية المثالثة ومع كل هذا التطور التكنولوجي الهائل والتغيير في جغرافية الزمان والمكان، يطل علينا مصطلح الأمن الثقافي ليدق بقعة ناقوس الخطر من انهيار الحضارات وتدحرج ثقافات الشعوب، ويعلن أهمية تواجده على الساحة المعاصرة وبقاؤه كمنهج ضروري في سياسات الدول كالأمن الاقتصادي والقومي وال الغذائي أو حتى السياسي. (جبر، ٢٠١٥، ١٣٤-١٣٥) وبالتالي فإن فحص المفاهيم والتدقيق فيها واستبطاط مدلولاتها يعد أمراً ضرورياً لضمان التثاقف الآمن بعيداً عن التأويل الخاطئ للمفاهيم والوقوع في إشكاليات بالغة تطرحها عملية النقل غير الوعي.

٣- جدلية العلاقة بين البنية الاجتماعية والبنية المعرفية التربوية وضروراتها:

إن جدلية العلاقة بين البنية الاجتماعية والبني المعرفية التربوية تعود حتماً للحديث عن العلاقة بين التربية والمجتمع، وترتبط بالخوض في موضوع الارتباط بين الخطاب التربوي والخطاب الثقافي، وتشترك معظم المقاربات التي عالجت هذا الموضوع على الارتباط الوثيق بين التربية والمجتمع عموماً وبين البنية المعرفية التربوية والبنية الاجتماعية، أما الاختلافات فتعلقت بنمط هذه العلاقة واتجاهها وقوتها، فالبعض أكد على تأثير المسألة الاجتماعية بكل عناصرها وأبعادها على تشكيل المفاهيم والمعرف وتكوينها في حين ذهبت اتجاهات أخرى إلى تأثير البنية المعرفية على الأوضاع الاجتماعية وعلى البنية الثقافية، وكل مبرراته العلمية والمنهجية، وتبقى الخصوصيات الثقافية التي تميز المجتمعات عن بعضها البعض محوراً ومرتكزاً رئيسي يحرك هذه العلاقة ويوجهها إلى جانب الذات الباحثة بما تشتمل عليه من سمات شخصية وعلمية، وما تتتوفر عليه من شروط ومعايير فاعل هام في هذه العلاقة. (عثمان؛ وبرادعي، ٢٠١٧، ٦٤-٦٥)، وبالتالي فإن جدلية العلاقة بين البنية المعرفية والبنية الاجتماعية تمتد بالضرورة، إلى البنية التربوية لتصبح من الإشكاليات التي لا يمكن تجاوزها، وُطرح بقوة أمام المستغلين بالبحوث التربوية والفاعلين التربويين لتقرز جدلاً ونقاشاً بين القائمين على ضرورة انتقاء المفاهيم وربطها بالسياق المعرفي والاجتماعي والثقافي والتربوي؛ حتى تبرهن على ضرورية العلاقة الفائمة بين البنية الاجتماعية والتربوية وأهميتها.

٤- ضبابية فلسفة التربية وانعكاس ذلك على فهم النظام التربوي:

تقوم فلسفة التربية على جهد عقلى نقدى لبناء، ومناقشة، وتحليل، ونقد المفاهيم الأساسية التي يرتكز عليها العمل التربوى كالطبيعة الإنسانية، والحرية، والثقافة، والمعرفة،

والديمقراطية، وغير ذلك من مفاهيم تقوم عليها حركة التربية، ويسسس عليها الفكر التربوي وما يرتبط به من قدرة على فهم الواقع ومشكلاته نابعة من حرص فلسفة التربية على توجيه النظر الكلى وتحكيم البصرا الاجتماعي. (على، ١٩٩٥، ٢٢-٢١)، وبالتالي فإن وجود فلسفة تربوية عربية واضحة توجه العمل التربوى ضرورة لحركة تربوية رشيدة، وغيابها يجعل من التجديد التربوى ضرباً من الارتجال والوقوع من جديد فى الأخطاء القديمة، وإعادة التجارب الفاشلة. (تركي، ١٩٩٣، ٣٥) وتتضح هذه الحقيقة بخلاف حين تنتهي فلسفة المجتمع وتضطرب الفلسفه التربوية فى التعامل مع التغيرات الحادثة ويحدث التخبط والارتجال؛ حيث يعمد المجتمع إلى تبني مفاهيم وصيغ ومارسات تربوية مستعارة من مجتمعات أخرى مع غياب فلسفة تربوية واضحة تعكس آمال المجتمع وتتبني خياراته، وحيث أنها تفقد حتى العناصر الواقفة قيمتها ولا تحقق العائد التربوى المتوقع منها. (عبدالعال، ٢٠١٣، ٥٦١).

وبالتالى من المفترض أن تقوم فلسفة التربية فى أحد أبرز وظائفها باختبار وفحص المفاهيم والمصطلحات والأراء والتوجهات الموجهه لنظام التعليم ومدى ملائمتها للحقائق والممارسات فى الواقع وكلما زاد وضوح الرؤية الفلسفية زاد فهمنا لنظام التربوى بمكوناته ومحتواه، وخلاف ذلك يتبعه خلل فى الممارسة؛ لأن الاختلاف الفكري فى ميدان التربية هو اختلاف فلسفى فى جوهره. (الحاج، ٢٠٠٣، ١٠٤) وهو ما يكاد يجمع عليه المفكرون التربويون الذين يرون أن أول داء فى واقعنا التربوى وأكبر علة أصابته بالوهن والعجز هو الضبابية مع غياب فلسفة تربوية عربية رشيدة تحمل مقومات التراث العربى والهوية الثقافية، وتحكم التعامل مع الواقع العربى واشكالياته، وتستشرف المستقبل العربى، وتفرض التعامل الرشيد مع تجليات الواقع العالمى. (عبد العال، ٢٠١٣، ٥٤٣-٥٤٥) وعليه، فإن فلسفة التربية العربية وبكل ماتعاينه من ضبابية فى علاقتها بالواقع التربوى، تجد لزاماً عليها اليوم أن تتصل بهذا الواقع وتخضعه لعملية مراجعة كليلة، لكن عليها قبل ذلك أن تبدأ من المفاهيم عن طريق التحليل الدقيق لها ومراجعة قابليتها للتوطين.

٤- تنامي ظاهرة الاستهلاك التربوى العربى للمفاهيم الغربية دون نقد أو تمحيص :

رغم الاعتراف بأنه من الغفلة أن نصوغ فلسفة تربوية عربية بمعزل عن رؤى الواقع العالمى وتجلياته ومحركاته، ورياح التغيير التى حملتها العولمة، إلا أن العلوم الإنسانية والاجتماعية فى البلدان العربية والتربوية من بينها قد بالغت فى استيراد معظم المفاهيم

والمصطلحات من الخارج، ولم تولى جهداً يذكر حتى في نحتها أو إنتاجها أو إعادة بنائها، حتى أدمنت التربية تماماً عملية نقل المصطلحات دون إعمال فكر نقدي ودون فحص أو تمحیص، وأصبحت العلوم الاجتماعية والتربية ناقلة لآخر ماتسمع، ولهذا فقدنا القدرة على تنظير المعرفة التربوية، وأصبحت عاجزة عن تسمية الأشياء بالشكل الذي أفقداها السيطرة على الواقع. (عبد العال، ٢٠١٠، ٦٢)

وربما كان سبب اندفاع جماهير النخبة (ومقصود هنا التربوية) وإقبالها على استيراد المفاهيم ومحاولة فرضها، ما لاحظه لعناوين هذه المفاهيم الواقفة من بريق ظنت أنه يمكن أن يشكل دافعاً إيجابياً في إيقاظ الأمة وتحريكها، غير واعية أن هذه المحاولات ما زالتها إلا تراجعاً؛ لتثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن تحريك الأمة العربية لا يمكن أن يتم بما يخالف عقيدتها أو يتناقض مع مفاهيمها الأساسية. (العلواني، ٢٠٠٨، ١٠) وبالتالي إذا كنا مضطرين إلى التعامل مع الفكر الغربي يجب أولاً التخلص من النظرة الذاتية الدونية لذواتنا العربية، وعدم قبول لغة الاستعلاء الواقفة، وبعد ذلك يمكن استقبال هذه المفاهيم استقبلاً موضوعياً دون استهان أو انبهار، وإنضاعها لعملية إعادة بناء في ضوء المعطيات الثقافية والاجتماعية قبيل عملية التوطين.

٥- ضعف تأصيل المفاهيم الإنسانية في الأيديولوجيات الثقافية والتربوية العربية:

يقرر البعض أن العقل العربي اليوم عقيماً لا ينتج المفاهيم، وبالتالي فإنه منح الآخر ضمناً حق الإنتاج والصياغة معاً، وهو أمر له مخاطره على مكانة الفكر العربي المعاصر. (تريكي، ٢٠١٠، ١٤١)، وفي ذلك يؤكد (دياني، ٢٠١٧، ٩) أن ضعف تأصيل المفاهيم العلمية باللغة العربية، والفووضى التي تسم الوضع الفكري العربي المعاصر لا يمتنان إلى اللغة العربية بصلة، وهي منها براء، من حيث هي لغة ووعاء للعلم والمعرفة والحضارة والدليل على ذلك تحملها النهضة الأولى للمجتمعات الإنسانية، بل إن أسباب ذلك تعود إلى فقر التراث العلمي العربي المعاصر من جهة، وإلى تهاون الباحثين العرب في تأصيل فهم عربي صحيح وراسخ للمفاهيم الواقفة أو الموظفة وفق نسق علمي منهجه متسبق من جهة ثانية.

ويزداد هذا الضعف في الفكر التربوي العربي، خاصة وأن الأسلوب المتبع في ملء الفراغ المفاهيمي التربوي بالاستعارة من الغرب، فننقل الفكرة ونقايضها بدون وعي، ودون اعتبار لخصوصية الأيديولوجيا والثقافة والفكر، ودون الوقوف أمام ما استعرناه موقفاً نقدياً، ودون قراءة الملابسات والظروف الاجتماعية التي احتضنت الأفكار والرؤى التي استعرناها من غيرنا. (عبد العال، ٢٠١٣، ٥٥٠) وهو ما يؤكد ضرورة التوجّه لإعادة بناء المفاهيم الواقفة وتأصيلها عربياً

٦- السبولة الثقافية وتراجع دور التربية في درء مخاطر الهوية :

تجه ظاهرة العولمة لصبغ المجتمعات ثقافياً بسمات تقوم على محاولة إلغاء الهوية والأصالة والثقافة المحلية من خلال نشر ثقافة وأنماط استهلاكية تخدم ثقافة مسيطرة وتحاول فرض السيطرة على غيرها، وتربوياً يسعى المستفيدين من هذه الظاهرة إلى توجيه النظم التعليمية في إطار يخدم العولمة وذلك بالسيطرة الثقافية على المجتمعات. (نبه، ٢٠٠٢، ٣٢)، وعلى هذا فإن العولمة تتخطى في أهدافها على إقصاء الخصوصية، وتذويب الهوية، وتكييف العمل العقلاني والفكري في موضوعات بعينها، وإنماء الاستهلاك ليس فقط في صورة سلع وخدمات، وإنما في أخطر أنماطه وهو الاستهلاك الثقافي الذي بدا بارزاً مع حالة السبولة الثقافية التي نعيشها، في سبيل إحداث تغييرات قيمة تتوافق مع استراتيجياتهم الاقتصادية.

وفي ضوء مظاهر السبولة الثقافية، ومع إقرار البعض أن العقل العربي اليوم عقيماً لا ينتج المفاهيم بل مستهلكاً لها وهو أمر له مخاطره، إذ تصير الهوية مهددة بمفاهيم منتجة في مخابر الآخر وبلغة الآخر، تنقل إلى عالمنا مشوهه غالباً لأنها صياغة مشوهه مفتربة عن طريق العقل الناقد، فكان للمفاهيم المتلقاه أثر بارز في إعادة تشكيل هذا العقل حسب إرادة الملقي، بعد أن صيغت هذه المفاهيم التي شكلت هويته العلمية والحضارية صياغة غربية سواء على مستوى البناء المفهومي، أو على المستوى الصياغي، وبالتالي دون مراعاة شروط وخصائص البناء تصبح تلك المفاهيم مشوهه للعقل العربي وموجهه لإعادة صياغة هوياتية جديدة للذات العربية المعاصرة في عصر "حروب الهويات" أو "إعادة تشكيلها". (تريكى، ٢٠١٠، ١٤١)

وعلى ذلك، وفي ضوء ما نشهد من تراجع دور التربية في الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية، فإن مواكبة التربية للسبولة الثقافية، والنزول إلى تبنيها ينبغي أن يكون محصلته ثقافة محسنة هوياتياً، وهو أمر نتفق عليه عربياً، وهنا لا نقصد في بناء الهوية الدعوة إلى الإقصاء، أو الاستبعاد، أو العزلة، إنما يجب الحذر من أن ثمة هويات معينة قد تتعرض للذوبان جراء تواصلها غير الواعي مع قوى كوكبية خاصة مع مظهرها الاصطلاحى والمفاهيمى الذى يظهر فيها الصراع الهوياتى، وعليه فإن رسوخ الهوية وسيلة دفاع ضرورية ضد قوى النمذجة الثقافية. (تريكى، ٢٠١٠، ١٤٦)

٧- خطورة الانزياح الدلالي المتنامي للمفاهيم التربوية :

مع التبعية الواضحة لفكرنا التربوى المعاصر للفكر التربوى الغربى، فإن أغلب المفاهيم والمصطلحات المشكلة لمعرفتنا التربوية، قد استعيرت وهى تحمل كل تحيزات النموذج المعرفى

الغربي المادى الحديث، وهذا النموذج المعرفى مرتبط بسياقة الثقافى الحضارى الذى نشأ فيه، ومن ثم كانت المصطلحات مستقرة فى هذا النموذج المعرفى، تقى بالغرض الذى صيغت من أجله، ولكن كل هذا يضع حدوداً حضارية وتاريخية على فعاليتها خارج سياقها، ومن قصورها وإنزياح دلالتها. (عبد العال، ٢٠١٠، ٦٢-٦٣)

وانتماء المفهوم والمصطلح إلى حقل معرفى محدد، يتربى عليه انتظامه فى علاقه جدل خصبة بحيث يصبح مولداً للمفاهيم ومنتجاً للمعرفة فى هذا الحقل من جهة، وخاضعاً للإطار الثقافى العام فى هذا الحقل، وحين ينتقل هذا المصطلح من حقل معرفى إلى حقل آخر ويتفاعل مع جهازه الاصطلاحي يحدث الإنزياح الدلائلى فتختلف دلالة المفهوم الواحد من حقل معرفى إلى آخر إذ يوجه الحقل مفهومه، ويحدد دلالته، والتربية فى الوقت الحالى مضطرة إلى نقل مصطلحات من حقول معرفية عديدة إلى حقلها الثقافى كونها شريدة معرفياً وحائرة تتنازعها علوم مختلفة هي الأخرى وبعد ما تكون حالياً عن الاستقرار نظرياً وعملياً. (عبد العال، ٢٠١٠، ٦٧)

وبالتالى فإن المعرفة التربوية - فى واقع الحال - لم تؤسس على مفاهيم راسخة الدلالة بعد أن توجهت إلى ملء الفراغ المفاهيمي إما باستيراد المفاهيم من حقول معرفية أخرى أو باستيرادها من الفكر الغربى دون نقدها وتمحیصها أو إعادة بناءها، ودون قراءة الشروط الاجتماعية التى أحاطت بنائها. وتکمن المشكلة فيما يتبع عملية الاستيراد والنقل - سواء من حقول معرفية أخرى أو من ثقافات أخرى - من إنزياح دلائلى قد يعيق المفهوم فى إعطاء المعنى الحقيقى، وبالتالي تشوش المعرفة التربوية القائمة عليه، وتعوق بناء نظريات تربوية عربية قادرة على تفسير الواقع.

٨- ضعف مقومات التجديد في الفكر التربوي العربي المعاصر:

إن حالة النكوص والتردى التي يعاني منها الفكر العربي المعاصر بصفة عامة، تجعلنا نتسائل عن مقومات التجديد في زمن بلغت فيه أزمة العقل العربي والفكر العربي مالم تبلغه في الأزمنة الماضية مجتمعة من الانهيار والتدنى إلى الحد الذي بات التساؤل الأهم عن مقومات الانهيار بدلاً من مقومات التجديد. (بنساوى، ٢٠٠٥، ٢٢٤) فالتداعى والنكوص والتهانى الفكرى والوهن العقلى الذى أمسى ينتشرى في كيان الذات العربية وفكراها، إنما هو راجع في نظر بعض المفكرين العرب، إلى الانبهار بالنماذج الفلسفى الغربى، والاعتقاد بأنه النماذج العقلانى الأوحد الجازم الذى لا يقبل النقد أو الاستبدال، وهو ما أدى إلى انتكاس الفكر العربي

وانحساره، وبالتالي تأتي الحاجة لوضع رؤية تصصيلية كفيلة بإنتاج فلسفة عربية مبدعة لا مقلدة، وتجديد الفكر العربي وحل إشكالاته الفلسفية، من خلال أحد أهم مقوماته وهو تجديد المفاهيم الذي يتطلب ما يلى: (ابن دنيا، ٢٠١٧، ١٤٣-١٤٠)

- تجديد العقل العربي والمنهج للوقوف على مكامن الضعف في بنائه الفكري، وتنمية قدرته على إبداع أنماط فلسفية متعددة.
- إنتاج المفاهيم المأصلولة باعتبار أن الفكر لا يقوم له مبني ولا يستقيم له معنى ما لم ينشئ مفاهيمه ومصطلحاته الذاتية الخاصة.
- إعادة ضبط المفاهيم وتدقيقها والكشف عن آليات إنتاجها، وذلك من خلال إخضاع المفاهيم والمقولات لعمليات التطوير وإعادة البناء؛ لأن تجديد الخطاب الفلسفى لا يتحقق إلا باخضاع المفاهيم والمقولات والتصورات للتدقيق والمراجعة النقدية.

وبالتالي تعتبر قدرة العقل العربي على إنتاج وإبداع وتأصيل المفاهيم الحداثية المجددة لل الفكر التربوي أحد أهم مقومات التجديد في الفكر التربوي العربي، وضعفها أحد مقدمات الانهيار. وعليه، إن اضطررت التربية للتعامل مع المفاهيم الوافية المجددة فإن عليها أولاً إعادة بناء المفاهيم وضبطها، وإخضاعها للتدقيق والمراجعة لتكيفها مع البيئة الاجتماعية والثقافية والتربية العربية.

المحور الثالث: مفهوم المواطنة العالمية بين إعادة البناء وقابلية التوطين (أنموذج تطبيقي)

في ظل المتغيرات الحاصلة على الساحة العالمية تصاعد لحن الكوكبية، وأصبحت القيم الإنسانية والحضارية المعاصرة المتفرعة عن مبادئ الإنسان كالمواطنة، وحقوق الإنسان، والتسامح، وقبول الاختلاف من بين أهم المفاهيم القيمية الحداثية التي واكبت التحولات الكبرى التي عاشها العالم وحملتها رياح العولمة إلى البلدان العربية والإسلامية، وإذا كان هذا المعطى الكوني الجديد قد طرح أسئلة النظر الفلسفى والسوسيولوجى والسياسى، فإنه أمسى مطلوباً امتلاك رؤية تربوية واضحة وموقف حضاري منفتح ومتمكن من استيعاب تحولات اللحظة الحضارية الراهنة، وإبراز النماذج العربية والإسلامية في تلك المجالات، والبحث في إمكانية إعطاء التربية على المواطنة العالمية مشروعية تربوية واجتماعية خلال مسارات التحول الحداثي، خاصة وأن السؤال المركزى لم يعد كيف نضع حدًا لتدفق المفاهيم والأفكار

والمعلومات من الشمال إلى الجنوب؟، بل كيف يمكن التفاعل معها والانخراط في الحوار الإيجابي بشأنها دون الإفراط في الهوية الثقافية؟.(جيدوري، ٢٠١٢، ٧٨)

ويعتبر مفهوم المواطنـة العالمية من المفاهيم الواقفة التي تحمل مضموناً حضارياً أنتجه الحراك العالمي في العقود الأخيرة، والذي يجب الوقوف عنده، نظراً لما أفرزه هذا المفهوم من جدال أكاديمي حاد نتج عنه تباين الآراء حول مشروعاته ما بين مؤيد ومعارض، وانطلاقاً من ذلك يقدم البحث الحالى عدـة مبررات لاختيار مفهوم المواطنـة العالمية كأنموذج مفاهيمـي يجب إخضاعـه لعملية إعادة البناء قبل التوطين في الفكر التربوي العربي، ومن أهم هذه المبررات:

- ارتباط مفهوم المواطنـة عمومـاً عبر تطوره التاريخـي بمجموعة من القيم الفلسفـية والفكـرـية والدينـية والثقـافية والاجتماعـية المتـباينة مما جعل المفهـوم مفهـومـاً دينـامـيكـياً مـثـارـاً باـسـتمـارـ
- سياسـياً وأيديـولـوجـياً وأكـادـيمـياً وتـربـويـاً بـطـرحـ بالـغـ الحـاسـاسـيـةـ وـالـتعـقـيدـ، فـالـمـعـالـجـةـ المـتـعـمـقةـ لـمـفـهـومـ المـواـطنـةـ تـتـطـلـبـ حـتـمـيـةـ الـوعـىـ بـجـذـورـهـ وـخـلـفـيـاتـهـ وـتـبعـاتـهـ الـفـكـرـيـةـ وـالـحـضـارـيـةـ.ـ(ـخـذـارـيـةـ،ـ

(٢٠١٧، ٢٢٤)

▪ حالة المفهـومـ العـولـميـةـ،ـ تـلـكـ الـحـالـةـ الـتـىـ يـحـركـ فـيـهاـ أـىـ مـفـهـومـ عـلـىـ السـاحـةـ الـعـالـمـيـةـ وـالـكـوـنـيـةـ فـىـ مـسـافـةـ جـغـرافـيـةـ وـاسـعـةـ،ـ وـوـفـقاـ لـحـالـةـ مـثـلـ تـلـكـ المـفـاهـيمـ المـفـصـلـيـةـ وـالـاـكـتسـاحـيـةـ،ـ وـبـالـتـالـىـ لـاـيـتـحـركـ عـلـىـ السـاحـةـ الـعـالـمـيـةـ عـلـىـ شـاكـلـ وـاحـدـةـ وـلـاـ بـنـفـسـ الرـخـمـ،ـ وـلـقـلـقـ مـنـ أـنـ يـتـشـكـلـ هـذـاـ الـانتـشـارـ وـفـقاـ لـقـوـاءـ الـمـصـالـحـ.ـ(ـعـبـدـ الـفـتـاحـ،ـ ٢٠٠٧ـ،ـ ٢٨ـ)ـ هـوـ مـاـ يـدـفـعـنـاـ إـلـىـ الـقـيـامـ بـإـعادـةـ بـنـاءـهـ.

▪ يـقـعـ الـاخـتـيـارـ عـلـىـ مـفـهـومـ المـواـطنـةـ الـعـالـمـيـةـ كـمـفـهـومـ سـيـاسـيـ وـتـربـويـ بـارـزـ وـمـعـقـدـ وـمـتـعـدـدـ الـأـبعـادـ انـطـلـاقـاـ مـنـ الإـيمـانـ بـأـنـ التـرـبـيـةـ فـعـلـ سـيـاسـيـ،ـ وـالـسـيـاسـةـ فـعـلـ تـربـويـ،ـ وـلـاـيمـكـنـ الفـصلـ بـيـنـهـمـ،ـ فـكـلاـهـماـ يـسـتـهـدـفـ الـمـواـطنـ كـفـرـدـ أوـ كـعـضـوـ فـيـ جـمـاعـةـ؛ـ لـيـسـ مـنـ أـجـلـ إـعادـةـ إـنـتـاجـهـ عـلـىـ نـحـوـ يـضـمـنـ خـصـوـعـهـ لـأـصـحـابـ الـمـصـالـحـ،ـ بـلـ يـسـتـهـدـفـ تـكـوـينـ الـمـوـاطـنـ الـحرـ الـقـادـرـ عـلـىـ الـاسـهـامـ بـفـعـالـيـةـ وـبـمـساـواـةـ فـىـ كـلـ مـناـشـطـ الـحـيـاةـ.ـ(ـنـصـارـ(ـأـ)،ـ ٢٠١٦ـ،ـ ٨٩ـ).

▪ أـنـ مـفـهـومـ المـواـطنـةـ بـصـفـةـ عـامـةـ،ـ وـمـفـهـومـ المـواـطنـةـ الـعـالـمـيـةـ بـصـفـةـ خـاصـةـ يـسـتـنـدـ بـالـأسـاسـ إـلـىـ التـرـبـيـةـ كـعـلـمـيـةـ أـسـاسـيـةـ وـوـسـيـلـةـ رـئـيـسـيـةـ فـىـ تـرـسيـخـ الـأـبعـادـ الـمـعـرـفـيـةـ وـالـمـهـارـيـةـ وـالـقـيمـيـةـ وـالـلـوـجـانـيـةـ الـتـىـ تـشـكـلـ جـوـهـرـ وـمـضـمـونـ مـفـهـومـ الـمـواـطنـةـ،ـ وـبـالـتـالـىـ فـإـنـ الـفـهـمـ الـوـاعـيـ لـمـفـهـومـ،ـ وـإـزـالـةـ الـلـبـسـ وـالـغـمـوشـ الـذـيـ قـدـ يـعـتـرـيهـ هوـ الضـامـنـ الـأـوـلـ لـنـجـاحـ الـتـرـبـيـةـ عـلـيـهـ.

▪ تـزـيـدـ الـطـرـحـ الـعـالـمـيـ وـالـمـلـحـىـ لـضـرـورةـ تـبـنـىـ مـبـادـرـاتـ التـرـبـيـةـ عـلـىـ الـمـواـطنـةـ الـعـالـمـيـةـ بـشـكـلـ مـبـالـغـ فـيـهـ،ـ دـوـنـ أـنـ يـسـبـقـ ذـلـكـ عـمـلـيـاتـ تـأـصـيلـ لـمـفـهـومـ ذـاتـهـ فـيـ الـثـقـافـةـ الـعـرـبـيـةـ أـوـ فـيـ

الثقافات الأخرى، وبما يكفي للاطمئنان على مدى استيفاؤه لجملة الشروط الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية الازمة لحفظ على خصوصية البيئة العربية والهوية والسيادة الوطنية.

▪ نقد المفهوم نفسه في بيته الأصلي؛ وهو ماتم ملاحظته من خلال قراءة الدراسات والأدبيات الأجنبية التي تناولت مفهوم المواطن العالمية والتي تتناول في أغلبها بعض جوانب النقد المقدمة للمفهوم، وبالتالي ماذا علينا نحن الناقلون والمستقبلون للمفهوم؟ ومعظم الدراسات والأبحاث -إلا قليل- تتجاوز عملية النقد إلى عملية التوظيف التربوي المباشر للمفهوم وسبل تطبيقه.

وتأسيساً على ذلك، تجد الباحثة أن مفهوم المواطن العالمية بات من المفاهيم التي تفرض ضرورة إعادة البناء تجنبًا لمخاطر عمليات الأخذ أو الاستعارة المباشرة للمفهوم دون مراعاة للاختلافات الواضحة بين البيئة الأصلية المصدرة له، والبيئة العربية المستوردة له، خاصة وأنه مفهوم يستهدف علاقة المواطن بالوطن، وفي هذا الإطار يقدم البحث عمليات إعادة البناء للمفهوم من خلال عدة عمليات متسلسلة انبثقت من طبيعة المفهوم، وذلك على النحو التالي:

١- التطور البنائي التاريجي لمفهوم المواطن العالمية:

غالباً ما يقع بعض الدارسين تحت وطأة اسقاطات الفكر الغربي لاسيما في تحديد مفهوم المواطن إغفالاً لقضية غاية في الأهمية هي أن المفاهيم تتوضع لأنها قد تظهر في ظروف تاريخية وحضارية مغايرة تماماً للشكل المفاهيمي العربي، فيقوم الدارسون بنقل المصطلح والمفهوم من صيرورته الأوروبية أو الغربية إلى الواقع الفكري العربي المعاصر مما يحدث تشوهات في البنية المعرفية والتطبيقات اللاحقة عليها من دون الالتفات إلى أن للمفهوم جذراً حضارياً ورحماً تاريجياً. (زاهد، ٢٠١٠ - ١٥٦ - ١٦٠)

ومفهوم المواطن - كما استقر في الفكر السياسي المعاصر - هو مفهوم تاريجي شامل ومعقد، اكتسب مع الحركة التاريخية أبعاداً عديدة منها ما هو مادي - قانوني، ومنها ما هو ثقافي سلوكي، وهو وسيلة وغاية يمكن بلوغها تدريجياً، وينتج انطلاقاً من حراك اجتماعي معقد تتحكم فيه السيرورة التاريخية المستمرة، حيث تتخذ مدخلاته القانونية والثقافية وتترجم إنتاجاته الحضارية عملياً من خلال الدولة؛ لذا فإن للمفهوم أبعاداً متشابكة يصعب معها نفي حضور

مجموع القيم المشكلة لتلك الحضارة، بما فيها عقائد المجتمعات وثقافته، والمتغيرات العالمية الكبرى. (الكوارى، ٢٠٠١، ١٢٣ - ١٢٤).

وتجمع الأدبيات السياسية على أن المواطنة في الأصل مفهوم غربي المنشأ، تعكس جذوره التطور التاريخي والاجتماعي الغربي، وقد اكتسب هذا المفهوم معانٍ مختلفة؛ نظراً لارتباطه بتطور الجماعة السياسية في الغرب والتشكلات الاجتماعية داخلها بدءاً من مجتمع "المدينة" اليونانية القديمة وحتى ظهور الدولة القومية الحديثة. (الراف، ٢٠١١، ١٣) (زيون، ٢٠٠٩، ٣٦٧)

إذ تعود البذور الأولى لمفهوم المواطنة تاريخياً إلى المجتمع الإغريقي وما سُنَّ من أنظمة وقوانين - كانت طابع المدن اليونانية في ذلك الوقت - تؤكد على تحقيق العدل والمساواة بين أفراد المجتمع عندما كان يعانونه من ظلم، وعلى نفس النهج الفكري كانت محاولات المجتمع الروماني في وضع تصورات أولية لهذا المفهوم في العصر القديم تقوم على العدل والمساواة، لترك تلك المجتمعات شيء من التنظيم لحياة الناس وعلاقتهم فيما بينهم وبين الأنظمة الحاكمة. (حمدان، ٢٠٠٨، ٢٠٥)

وتبلور مفهوم المواطنة "citizenship" مع عملية المخاض الطويل التي عاشتها أوروبا أثناء تشكيل الدول القومية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وبدأ يأخذ دلالته على يد مفكري عصر التنوير أمثال: توماس هوبز Tomas Hobbes، وجان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau اللذان أعطيا لمفهوم المواطن والمواطنة أبعاداً واضحة تجعل للأفراد في المجتمع حقاً يحظون بها بعد أن كانت امتيازاً للنخبة السياسية والاجتماعية من قبل، وقد مكنتهم تلك الحقوق من ممارسة الأدوار الاجتماعية والسياسية خاصة التي تتعلق بالشؤون العامة في المجتمع. (محمود، ٢٠١٨، ٦٨).

وقد تشكل المفهوم في تلك الفترة مستظلاً بقواعد الحداثة وفلسفة التنوير وطموحات الليبرالية نحو تحقيق الحرية والديمقراطية، حتى اكتملت معلمه في القرن التاسع عشر باعتباره الرابط السياسي بين الفرد والدولة، والعاكس لتصور الهوية القومية. (نصران، ٢٠١٦، ٨٠) حيث بدأ مفهوم المواطن في منتصف القرن التاسع يتحدد بالعلاقة بين الفرد والدولة، وبدلالة المساواة أمام القانون والمشاركة في الحياة العامة، وقد أصبح هذا المفهوم يشير إلى نموذجاً مثالياً يأخذ فيه المواطن صورة الفرد الذي يعي انتماءه الاجتماعي والسياسي. (محمود، ٢٠١٨، ٦٨)

وكان الهدف من ذلك الإقرار بكرامة الإنسان والمساواة بين الآخرين، واعتبارها قيمة حضارية وإنسانية أقرت حق الفرد في المشاركة الفاعلة في مؤسسات الدولة السياسية والمدنية

الحديثة في الغرب الأوروبي لتصبح المواطنة أساس الشرعية السياسية لنظام الحكم في الدولة. وعرفت المواطنة منذ ذلك الحين على أنها: منظومة حقوقية، وقيمية، وسلوكية تتشكل من خلال نسيج علاقات الأفراد ونظام تفاعلاتهم داخل مختلف بيئاتهم العائلية والسياسية والثقافية والاجتماعية ... إلخ، وبالتالي تمثل الحركة التاريخية التي تهدف باستمرار إلى توسيع مساحة مشاركة المواطن في الحياة العامة للمجتمع. (الشيباني، ٢٠١٥، ٣٦ - ٣٧)

ونظراً لأهمية المضامين الجوهرية لمفهوم المواطنة والتي أسست للعدالة والمساواة في المجتمعات الغربية، بدأت الترجمة العربية لمصطلح "citizenship" في دائرة الحضارة الغربية بالمواطنة، وقد اعتبرها البعض ترجمة مقبولة وموفقة، حيث رأى الباحثون والمفكرون العرب تأصيلاً للمفهوم وتقريباً له من ذهن الإنسان العربي، من خلال ربطه بمفهوم الوطنية ذات الأهمية الكبرى في العمل المشترك بين جميع المواطنين من أجل النهضة الحضارية وتحقيق الاندماج الوطني وبناء الدولة المستقلة. (الكواري، ٢٠٠١، ١٢١)

وقد تطور المفهوم الحديث للمواطنة مع الدولة الحديثة التي لها السيادة المطلقة داخل حدودها الجغرافية، وبرز من خلاله مفهوم المواطن للحد من استبداد الدولة، هذا المفهوم الذي يجعل للفرد حقوق أساسية يتمتع بها، وتمثل في: حقوق مدنية تتضمن تحقيق العدل والمساواة، وحقوق سياسية تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وحقوق جماعية تتعلق بالشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وبالتالي تحددت أهمية المواطنة داخل إطار الدولة في التخفيف من حدة الصراعات القائمة على الاختلاف في العرق، والدين، والجنس، والنوع لتحقيق وبعد الأهم وهو الانتماء الوطني. (أبو عليوة، ٢٠١٧، ١١١)

ومع استقرار المفهوم وانتشاره، وجد أن تاريخ تجارب المواطنة يكشف بوضوح أنه ليس هناك تجربة واحدة كانت نتيجة تخطيط مسبق أو عقود مسبقة أو وعي سياسي أو حقوقى دعا إليها أو سعى إلى تحقيقها بالشكل الذى انتهت إليه، فالتأثير الذى كانت تحدثه التجارب المختلفة هو ما أسهم فى ظهور المناخات الفكرية الاباعية للثورات الفكرية والسياسية فى الغرب الأوروبي، ثم امتد ليشمل كل دول العالم، لهذا لا يمكن أن نتحدث عن مواطنة واحدة، لتوصيف مختلف التجارب الإنسانية. (الشيباني، ٢٠١٥، ٣٨)

وبالرغم من أن مفهوم المواطنة يتضمن تفسيرات مختلفة تتعلق بالموقع الاجتماعية والسياسية، وقضايا فلسفية أساسية تتعلق بالمحاولات الهدافـة إلى التعليم من أجل المواطنة، فإن

مفهوم المواطنـة المعاصر قد تطور حتى أصبح يمثل تلك العلاقة بين الفرد والدولة وفق القانون الذي يحكم تلك الدولة وبما يحتويه من حقوق وواجبات، فممارسة المواطنـة تتطلب توفير حد أدنى من هذه الحقوق، والتزام مقابل بالواجبات. (العامري، ٢٠١٤، ٣٤-٣٥)

وقد استمر تطور مفهوم المواطنـة كنتيجة للتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في معظم دول العالم، إضافة إلى تأثير العولمة وثورة الاتصالات، لتصبح الديمقراطية وتحقيق مبادئ المساواة والتعددية السياسية وحقوق الإنسان ركائز المواطنـة المعاصرة والدولة الحديثة. وبالتالي بات مفهوم المواطنـة هو المحرك الرئيس لتكريس حقوق الإنسان وتحويلها من مجرد نصوص قانونية إلى منظومة قيمة، وهو السلوكيات الإيجابية التي يمارسها المواطن مستنداً بذلك إلى حبه وإيمانه بالوطن ومصلحته والتضحية دفاعاً عنه، بحيث يمارس الأفراد هذه السلوكيات بشكل تلقائي في ظل دينامية المواطنـة باعتبارها آلية فاعلة لتكريس عالمية الحقوق الإنسانية وترجمة قيم ومبادئ المجتمع وتحويلها إلى واقع معاش. (العامري، ٢٠١٤، ٣٦-٣٧)

وفي القرن الحادى والعشرين شهد مفهوم المواطنـة تطواراً مال به نحو العالمية، نتيجة للمتغيرات العالمية التي يمر بها المجتمع العالمي، وبروز التحولات في الكثير من المفاهيم، والتي انعكست على مفهوم المواطنـة ومبادئه ومضامينه، بعد أن أضيفت أبعاداً عالمية جديدة إلى أبعاد المفهوم التقليدى ومن أهمها: الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة، وديانات مختلفة، وأيديولوجيات مختلفة يجب فهمها، واحترام حق الآخر المختلف، بالإضافة إلى فهم اقتصاديات العالم، والاهتمام بالشئون الدولية والقضايا العالمية، والمشاركة في تشجيع السلام العالمي، وإدارة الصراعات، واستند هذا المفهوم العالمي إلى عنصرين أساسيين هما: عالمية التحديات في طبيعتها، وحدة التنوع والاختلاف القاـفي والديـنى والعرقـى والأـيدىـولـوجـى. (أبو حـشـيشـ، ٢٠١٤، ٢٥٨)

وقد أسفـرت الاجـتهـادات الغـربـية المـعاـصرـة لـتحـاـيل طـرـفـى هـذـهـ المـعـادـلـةـ عنـ صـيـاغـةـ عـناـصـرـ جـديـدةـ لـمـواـطنـةـ وـتأـسـيسـ مـصـطـلحـ جـديـدـ فـىـ الخـطـابـ المـعاـصرـ هوـ مـفـهـومـ المـواـطنـةـ الـعـالـمـيـةـ Global citizenshipـ متـعدـدةـ الـأـبعـادـ الشـخـصـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ وـالـمـكـانـيـةـ وـالـزـمـانـيـةـ. (الـصـائـغـ، ٢٠٠٩، ٣٢٤) حيثـ أـفـرـزـ النـظـامـ الـعـالـمـيـ الجـديـدـ إـلـىـ جـانـبـ الإـفـراـزـاتـ الـاقـتصـاديـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ إـفـراـزـاتـ مـعـرـفـيـةـ مـنـ ضـمـنـهاـ مـفـاهـيمـ جـديـدةـ فـرـضـتـ نـفـسـهاـ، وـمـفـاهـيمـ قـديـمةـ أـعـيـدـ بـلـورـتـهاـ كـمـفـهـومـ المـواـطنـةـ. (دـروـشـ، ٢٠١٤، ٤٧) وـالـذـىـ تـجاـوزـ الـقـومـيـةـ إـلـىـ الـعـالـمـيـةـ.

ويـأتـىـ هـذـاـ انـطـلاـقاـ مـنـ فـكـرـةـ أـنـ المـواـطنـةـ دـائـمـاـ فـكـرـةـ دـيـنـامـيـكـيـةـ قـابـلـةـ لـالتـغـيـيرـ وـالـنـضـالـ الدـائـمـ بـسـبـبـ مـحتـواـهاـ الـدـقـيقـ، وـمـعـناـهـ أـنـ التـحـوـلـاتـ التـكـنـوـلـوـجـيـةـ وـالـاقـتصـاديـةـ وـالـسيـاسـيـةـ الـحـدـيثـةـ

دائماً ما تتخض عن تطوير مفاهيم بديلة للمواطنة تتجاوز الفهم الكلاسيكي للمواطنة المتعلقة بالدول القومية إلى مستوى عابر للحدود. (Commaerts & Van Audenhove, 2005, 147-148) بعد أن صاحب مفهوم المواطنة تحولات عميقة في ضوء التغيرات السياسية والمعرفية التي فرضتها التحولات الجارية في عالمنا المعاصر، وأصبح لمفهوم بُعد عولمي، واقتصادي، واجتماعي، وثقافي، وسيكولوجي، وتربوي، واتصالى وتعددت نعوته مثل المواطنة العالمية، المتعولمة، الكوكبية، الشبكية، ... إلخ (خذارية، ٢٠١٧، ٢٢٦)

ونبت المفهوم انطلاقاً من أن المشكلات والتحديات المختلفة في العصر الحالي أصبح من الصعب على أي دولة أو بلد مواجهتها بمفردها، خصوصاً أن العالم كله أصبح يواجه مشكلات متقاربة ومتتشابهة إلى حد كبير، وهو ما يفرض تجاوز مفهوم المواطنة من حدود الدولة القومية إلى المواطنة الكوكبية أو العالمية يكون أساسها التعاطف الإنساني بين الجماعات، وتقدير التنوع والعدالة الاجتماعية، والمسؤولية، والعمل على السلام العالمي، وصاحب هذا التغير فعاليات عالمية مثل عقد مؤتمرات، ومعاهدات، واتفاقيات عالمية لمناقشة مواجهة القضايا العالمية من خلال التعاون بين الدول المختلفة في مجالات عدة أبرزها حقوق الإنسان. (أبو علية، ٢٠١٧، ١٠٨)

وقد جاءت الحاجة - كما يرى المروجون لمفهوم الجديد - نتيجة استقرار العولمة، وختمية التفاعل معها، وتدخل المشكلات السياسية والاقتصادية وقضايا البيئة والتكنولوجيا وتدويل الإرهاب بين دول العالم وشعوبه، بشكل أوجد حاجة ماسة للنظر لمفهوم المواطنة بشمولية وأفق عالمية، إضافة إلى بروز هيمنة القانون الدولي وضرورة التعامل معه والاتفاقيات الدولية والملزمة للدول وسكانها. (الرياح، ٢٠١٧، ٤٦)

وقد تبلور مفهوم المواطنة العالمية ليشير إلى الديمقراطية والتعديدية والالتزام الجماعي وقبول الاختلافات الثقافية ومعالجة المشكلات ضمن منظور عالمي يهدف إلى خدمة الإنسانية كافة وليس الأفراد فحسب، مستعينين إلى التربية كوسيلة لتدعم قيم المواطنة العالمية كقيم السلام العالمي والحوار مع الآخر والتسامح معه. (الجيزاوى، ٢٠١٧، ١٥٧)

وبرز المفهوم ليؤسس لنمط جديد من المواطنة لا يتعلق بأمة أو دولة أو وحدات جغرافية سياسية مماثلة، بل يتعلق بالمشاركة في مجتمع عالمي، والتضامن حول وحدة الهوية البشرية، وحول الالتزام بصلاحية حقوق الإنسان على المستوى العالمي، ويعنى على مقتضى

بعض الحقوق والواجبات على المستوى العالمي انطلاقاً من أن الإنسانية نفسها تشكل روابط أقوى من روابط الأمة. (Wintersteiner & et al, 2015, 16)

وقد استندت دعوى الترويج للمواطنة العالمية إلى مبرر أن المشاكل العالمية لا يمكن حلها عالمياً، وهو ما يتطلب تحفيز الأفراد والمجتمعات كي يحتضنوا مفهوم المواطنة العالمية وتحمل جميع ما يتربّ عليه من مسؤوليات نحو هذا الكوكب، ويتجهوا نحو الاهتمام بقضايا يتجمع حولها من يعيشون عليه. (الأحمدى، ٢٠١٢، ٢٠٢)

وقد ساعدت زيادة سطوة الآلة الإعلامية العالمية الممثلة لمختلف المصالح الدولية والاتجاهات الفكرية والسياسية على عقول الأفراد من خلال شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الجديدة التي روجت بقوة للمفاهيم الجديدة كالمواطنة عابرة الحدود أو المواطنة العالمية التي يتشارك فيها كل مواطني العالم وهي مواطنة تتطلب عضوية جماعات أو منظمات ليست محلية أو إقليمية فقط بل وعالمية أيضاً. (نصار (أ)، ٢٠١٦، ٨٥)

وعليه بزح حوار ونقاش حول الصعود المفاهيمي لكونية أو عالمية المواطنة وما ولده من مفاهيم أخرى مرتبطة بها مثل المواطن العالمي، والمجتمع المدني العالمي، والتربية العالمية تعيناً عن رفض المجتمعات البشرية ممثلة بفلسفتها ومفكريها ومتقنيها لمفهوم الصراع الفكري والهوياتي فيما بينها، وعنيت مؤسسات معنية برفع شعار "حوار الحضارات" الذي اتخذ أشكالاً متعددة، منها حوار الأديان، أو حوار الحضارات، أو حوار النساقات، أو تتخذ منحى الحوار الفكري من وجهات نظر فلسفية أو استشراف المستقبل نحو مصير البشرية. (البرهومي، ٢٠١٥، ٢٣)

وعلى الرغم مما قد يبدو إسهاماً من العولمة في تكريس المواطنة العالمية كونها تدفع بمزيد من الحرية في الفعل والتقليل والتعبير، وكونها تتحوّل نحو تشيد الانفتاح والديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن عوامل التضاد بين العولمة والمواطنة العالمية، هي أقرب إلى الشيوع منها إلى عوامل الالتقاء والتكامل. (مهناوي، ٢٠٠٨، ٧٢)

ومع الصعود الواضح لمفهوم المواطنة العالمية كأحد المفاهيم الرحالة ذات البعد العالمي، فإنه أصبح يخضع لمجموعة متنوعة من التفسيرات النابعة من سياقات مختلفة، كما أصبح يواجه عدداً من الأفكار المتداخلة، الذي يتربّ عليها ازدياد اللبس والغموض خاصة مع اختلاف تفسيرات المفهوم داخل وعبر السياقات الاجتماعية المتنوعة، ولهذا فإن الارتباك الناتج عن المفهوم ليس ناجماً عن مجرد مشكلة في علم الدلالة، إنما المشكلة فيما يواجهه مفهوم العالمية ويستدعيه من أفكار قابلة للتكييف مع البيئات المختلفة. (Oxley& Morris, 2013, 302)

وتأسيساً على ما سبق، نجد أن مفهوم المواطنة العالمية في الفكر الغربي هو مفهوم يحيد عن اعتباراته الأولى القائمة على علاقة مواطن بوطن، وهو ظاهرياً يحمل قيمة إنسانية لا خلاف عليها ولكننا يجب أن نحذر فهى بالمقابل وبأساليب مباشرة أو غير مباشرة قد تكون هادمة لقيم أخرى تتعلق بالهوية والخصوصية الوطنية خاصة لدى النشء والشباب فهم أكثر انبهاراً بالفكر الغربي وأكثر دافعية للانفتاح التقافي المصاحب للعولمة، وأكثر تفاعلية مع الخطاب الغربي، وهنا تكون الإشكالية ليست في الغزو التقافي، وإنما في قبول هذا الغزو، فأبرز ما يبديه مفهوم المواطنة العالمية حالياً هي في معظمها مجرد دلالات ظاهرية لمفهوم يجب إلا نؤمن لها أو نؤمن بها دون التأكد من اتفاقها مع الدلالات الكامنة التي يمكن استخراجها بعد تكثيف عناصر الموضوع وتحليله وهو لب ما يلى من عمليات .

٣- تفكيك الحالة الترتكيبية وتحليل السياق الدلالي لمفهوم المواطنة العالمية:

تتألف بنية أي مفهوم من مجموعة من العناصر المكونة له، وهذه العناصر لا تأتي بدرجة واحدة من حيث البناء والأهمية، بل هناك عناصر أساسية وعناصر أخرى مكملة لها وقد تشتق منها أحياناً؛ والعناصر الأساسية تتتمتع بأسبقية منطقية في بنية المفهوم، إذ إنها لا تشتق من غيرها وإنما يمكن لغيرها أن تشتق منها.(عبد الحق ، ٢٠٠٨ ، ٤٨)

وضمن الحالة المفاهيمية تأتى عملية التصنيف لعالم المفاهيم ما بين البسيطة والمركبة، وقد ينصرف البعض إلى أن المفهوم يعد مركباً حين يتربّك من أكثر من كلمة، في حين لو تكون المفهوم من كلمة واحدة يعد بسيطاً، ورغم وجاهة هذا المعيار في بعض العلوم الطبيعية، إلا أنه قد يختلف في العلوم التي تتناول ظواهر مركبة مثل السياسة والاجتماع والتربية، فقد يشار إلى المفهوم بكلمة واحدة إلا أنه قد يكون مفهوماً شديداً الترتكيب والتعقيد في داخله.(عبد الفتاح، ٢٠٠٧ ، ٢٨)

وعن مفهوم المواطنة العالمية Global Citizenship فهو في مفرداته يتكون من عنصرين شديدين التعقيد والتركيب، وكل منهما يمثل مفهوماً شاملًا ترتبط عناصره بدلالات مركبة، والموصوف والوصف كلاهما يعنيان حالة من التداخل والتشابك، وعليه تأتى أهمية إبراز دلالات كل مفردة منها على حدا، لذا تقتضي مسألة الضبط المفاهيمي لمفهوم المواطنة العالمية التقى اللغوي لمعنى (المواطنة Citizenship)، و(العالمية Global) في اللغة ومدلولاتها الاصطلاحية من جهة أخرى بعد تفكيرهما على النحو التالي:

أ) مفهوم المواطنـة : Citizenship

الموطنـة كلفـة، وكـفـهم، وكـاصـطـلاح مـعـرـفـى مـفـاتـحـى فـى الفـكـر الـاجـتمـاعـى والـسـيـاسـى والـتـربـوى نـشـأ وـنـما فـى رـحـم الثـقـافـة الغـرـبـية، وـوـلـدـ معـ مـيلـادـ الدـولـةـ الـحـدـيثـةـ. (خـذـارـيـةـ، ٢٠١٧ـ، ٢٢٦ـ). حـيـثـ يـعـودـ أـصـلـ لـفـظـ المـوـاـطـنـةـ وـمـدـلـولـهاـ إـلـىـ الـكـلـمـةـ الـلـاتـيـنـيـةـ الـقـدـيمـةـ polisـ وـمـعـنـاـهـ مـجـتمـعـ "ـالـمـدـيـنـةـ"ـ، وـيـعـودـ مـدـلـولـهاـ إـلـىـ الـيـونـانـ الـقـدـيمـةـ باـعـتـارـهـاـ بـنـاءـ حـقـوقـيـاـ وـمـشـارـكـةـ لـلـفـردـ فـىـ شـئـونـ الـمـدـيـنـةـ. (الـصـائـغـ، ٢٠٠٩ـ، ٣٠٧ـ).

وكـماـ وـرـدـ بـالـمـعـجمـ الـفـلـسـفـىـ فـىـ الـكـلـمـةـ أـوـ الـلـفـظـ مـنـ الـأـصـلـ Citeـ وـتـعـنىـ الـمـدـيـنـةـ باـعـتـارـهـاـ بـنـاءـ حـقـوقـيـاـ، كـماـ تـسـتـعـمـلـ كـلـمـةـ الـمـوـاـطـنـةـ كـتـرـجـمـةـ لـلـكـلـمـةـ الـفـرـنـسـيـةـ Citoyenـ وـالـمـشـتـقـةـ مـنـ كـلـمـةـ Citéـ وـمـنـ الـأـصـلـ الـإـنـجـليـزـيـ citizenshipـ وـالـمـشـتـقـ مـنـ كـلـمـةـ Cityـ الـمـدـيـنـةـ، وـوـاطـنـ الـقـوـمـ أـىـ: عـاـشـ مـعـهـ فـىـ وـطـنـ وـاحـدـ وـمـنـهـ الـمـوـاـطـنـ وـهـوـ: الـذـىـ يـتـمـتـعـ بـالـحـقـوقـ الـتـىـ يـتـمـتـعـ بـهـاـ أـبـنـاءـ دـوـلـتـهـ أـوـ مـديـنـتـهـ. (صـلـيـبـاـ، ١٩٨٢ـ، ٤٣٩ـ)

وـالـمـوـاـطـنـةـ لـغـةـ مـأـخـوذـةـ مـنـ "ـالـوـطـنـ"ـ وـهـوـ الـمـنـزـلـ الـذـىـ نـقـيمـ بـهـ، وـهـوـ مـوـطـنـ الـإـنـسـانـ وـمـحلـهـ وـيـقـالـ وـطـنـ بـالـمـكـانـ وـأـوـطـنـ بـهـ أـىـ: أـقـامـ، وـأـوـطـنـهـ اـتـخـذـهـ وـطـنـاـ. (ابـنـ منـظـورـ، ٤١٤ـهـ، ٤٥١ـ)ـ وـالـمـوـاـطـنـةـ مـصـدـرـ الـفـعـلـ وـاطـنـ"ـ بـمـعـنـىـ شـارـكـ فـىـ الـمـكـانـ إـقـامـةـ أـوـمـولـداـ، وـأـوـطـنـ إـيـطـانـاـ بـالـمـكـانـ أـىـ أـقـامـ بـهـ، وـاـسـتـوـطـنـ الـمـكـانـ، أـقـامـ بـهـ، وـالـوـطـنـ هـوـ: مـنـزـلـ إـقـامـةـ الـإـنـسـانـ وـلـدـ فـيـهـ، أـوـ لـمـ يـوـلدـ. (الـمـنـجـدـ فـىـ الـلـغـةـ وـالـإـعـلـامـ، ٢٠٠٨ـ، ٩٠٦ـ)

وـيـذـهـبـ مـعـجمـ الـأـغـلاـطـ الـلـغـوـيـةـ الـمـعاـصـرـةـ إـلـىـ أـنـ لـفـظـ الـمـوـاـطـنـةـ فـىـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ يـرـجـعـ إـلـىـ الـفـعـلـ "ـواـطـنـ"ـ لـاـ مـنـ الـفـعـلـ "ـوـطـنـ"ـ كـمـاـ هـوـ شـائـعـ، إـذـ أـنـ وـاطـنـ تـعـنىـ وـافـقـ، فـتـقـولـ وـاطـنـتـ فـلـانـاـ أـىـ وـافـقـتـ مـرـادـهـ، وـهـوـ مـاـ سـارـ عـلـيـهـ أـهـلـ الـلـغـةـ فـىـ بـنـاءـ دـلـلـةـ مـقـارـبـةـ لـمـفـهـومـ الـمـعـاصـرـ، وـذـلـكـ مـنـ خـالـلـ رـبـطـ الـمـوـاـفـقـةـ بـالـمـسـاـيـرـ وـالـمـعـاـيـشـ وـالـاـلتـزـامـ، فـنـجـدـ لـفـظـ وـاطـنـ فـلـانـ فـلـانـاـ أـىـ: عـاـشـ مـعـهـ فـىـ وـطـنـ وـاحـدـ. (الـعـدـنـانـىـ، ١٩٨٩ـ، ٧٢٥ـ)

وـالـوـطـنـ بـالـمـعـنـىـ الـعـامـ - كـمـاـ وـرـدـ بـالـمـعـجمـ الـفـلـسـفـىـ - هـوـ: مـنـزـلـ الـإـقـامـةـ، وـالـوـطـنـ الـأـصـلـىـ هـوـ الـمـكـانـ الـذـىـ نـشـأـ فـيـهـ، وـالـوـطـنـ بـالـمـعـنـىـ الـخـاصـ هـوـ: الـبـيـئـةـ الـرـوـحـيـةـ الـتـىـ تـتـجـهـ إـلـيـهـ عـوـاطـفـ الـإـنـسـانـ الـقـوـمـيـةـ. (صـلـيـبـاـ، ١٩٨٢ـ، ٥٨٠ـ)

أـمـاـ الـمـوـاـطـنـةـ فـىـ الـاـصـطـلاحـ، هـىـ صـفـةـ الـمـوـاـطـنـ وـالـتـىـ تـحدـدـ حـقـوقـهـ وـوـاجـبـاتـهـ الـوـطـنـيـةـ، وـيـعـرـفـ الـفـرـدـ حـقـوقـهـ وـيـؤـدـىـ وـاجـبـاتـهـ، وـتـمـيـزـ الـمـوـاـطـنـةـ بـنـوـعـ خـاصـ مـنـ لـوـاءـ الـمـوـاـطـنـ لـبـلـادـهـ فـىـ أـوـقـاتـ الـسـلـمـ وـالـحـربـ، وـالـتـعـاوـنـ مـعـ الـمـوـاـطـنـينـ فـىـ تـحـقـيقـ الـأـهـدـافـ الـقـوـمـيـةـ. (بـدـوـيـ، ١٩٩٣ـ، ٦٠ـ)ـ كـمـاـ أـنـ

المواطن citizen عضو في دولة ما، له فيها ما لا يُلبي شرط آخر من الحقوق والامتيازات، وعليه ما على أي شخص آخر من الواجبات التي يفرضها الدستور، ويجب التفرقة بين المواطن citizen، والرعاية subject، التابع ressortissant، فالمواطن هو الذي يتمتع بكل الحقوق السياسية والمدنية في الدولة التي ينتمي إليها، أما الرعاية فهو مواطن ناقص الحقوق، التابع يدل على المواطن التابع لدولة تخضع لنظام الحماية أو الوصاية أو الانتداب. (بدوى، ١٩٩٣، ٦٠) وفقاً لدائرة المعارف البريطانية تعرف المواطن بأنها: علاقة قائمة بين فرد ودولة يكون مديناً لها بالولاء وفي المقابل تقدم له الحماية، وتعني أن يتمتع المواطنين داخل الدولة بالحقوق السياسية الكاملة، ويلتزمون بالواجبات أو المسؤوليات التي يحددها قانون تلك الدولة. (Encyclopedia Britannica, 1992, Britannica.com) ، كما تعرفها موسوعة الكتاب الدولي بأنها العضوية الكاملة لفرد في دولة أو بعض تنظيمات الحكم، مع التأكيد على تساوي المواطنين في الحقوق مثل حق التصويت وتولي المناصب، وعليهم واجبات كدفع المستحقات من الضرائب، والدفاع عن الوطن. (The world book encyclopedia, 1996, 15)

والمواطنة من منظور الفكر السياسي هي: صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق كحق الاقتراع، ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتسابه إلى وطن، وأهمها واجب الخدمة العسكرية، ودفع الضرائب، وذلك باعتباره عضواً في مجتمع سياسي الذي هو المدينة أو الدولة. (الكيالي؛ آخرون، ١٩٩٣، ٣٧٣).

ومن منظور علم الاجتماع تعد المواطن مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي أو ما يعرف بالدولة، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني مهمة الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون، كما حددها علماء العقد الاجتماعي هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو. وبهذا المعنى فإنها تعتبر انتفاء الإنسان إلى الدولة التي ولد بها أو هاجر إليها، وخضوعه للقوانين الصادرة عنها، وتمتعه بشكل متساوٍ مع بقية المواطنين بالحقوق، والتزامه بأداء الواجبات، وهي بذلك تمثل العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة. (العماري ، ٢٠١٤ ، ٣٤).

ومن منظور سيكولوجي يشير مفهوم المواطن إلى الشعور بالانتماء والولاء للوطن الذي يعتبر مصدر إشباع الحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار. حيث تعرفه الموسوعة العربية العالمية بأنه اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن، وينطوي تحت مفهومها

حقوقاً للمواطنين وواجبات معينة يلتزمون بها، تختلف تلك الحقوق والواجبات من دولة إلى أخرى. (الموسوعة العربية العالمية، ١٩٩٩، ٣٢٠).

ومن منظور حقوقى وقانونى ينظر إلى المواطن على أنها نسق من الحقوق المضمونة دستورياً؛ بمعنى أنها علاقة قانونية بين المواطن والدولة تقوم على مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ينبغي للدولة أن تضمنها للمواطنين جميعاً على قدم المساواة، ويقابل ذلك واجبات على المواطنين الوفاء بها. (الراف، ٢٠١١، ١٣)

وبالتالى يرتبط مفهوم المواطن بالوطن من خلال روابط أهمها الانتماء والهوية، حيث يحمل مفهوم المواطن بداخله المواطن وهو المعنى الذى يضاف للإنسان حين يرتبط بالمجتمع، وهو الإنسان مضافاً إليه مدلول من دلالات الوطن. (قدور، ٢٠١٠، ٢٠٥)

وكما يبدو جلياً أن المواطن بشكلها الكلاسيكى المتصل تشير لفظاً واصطلاحاً إلى المواطن الذى يرتبط بالوطن والذى يتمتع بالحقوق التى يتمتع بها أبناء مدينته أو دولته، فى حين تتجاوز المواطن العالمية ذلك، وتشير إلى فكرة المدينة العالمية، وترى أن المواطن الذى يجد فى نفسه كل المقومات التى تمكنه من أن يحيا الخير والسلام فى المجتمع العالمى هو مواطن عالمى، وبالتالي يجب ألا يعيش الناس منعزلين بعضهم عن البعض الآخر تفصل بينهم الحدود والحواجز المصطنعة ويخضع كل منهم لقانون الخاص بدولته، بل يجب أن يعتبر كل مواطن هو جزء من وطن كبير هو المدينة العالمية. (المحجوب، ٢٠١٥، ٣٣)

وتأسيساً على ما سبق، فإن مفهوم المواطن فى الأساس وب مختلف المنظورات الفكرية يشير إلى عضوية فرد فى بيئه سياسية واجتماعية وثقافية وتربوية قائمة ضمن الحدود الجغرافية والسياسية للدولة، وينطوى على رابط وجاذب قوى هو الانتماء، كما ينطوى مفهوم المواطن على فكرة التكليفات الملزمة لطرفين بحكم القانون هما المواطن والدولة، وبالتالي هو مفهوم خاضع للعديد من التفسيرات داخل إطار الدولة القومية، وعليه تصبح محاولات الانتقال بالمفهوم لمستوى أكبر عابر للحدود القومية، وصولاً إلى مستوى عالمي هي مسألة تحتاج إلى وقفة استفهامية عند مفهوم العالمية لبيان جوهره، وتأثيرات ربطه بمفهوم المواطن؛ لإبراز نقاط التناقض وعناصر التناقض فى المفهوم الجديد.

ب) مفهوم العالمية : Global

يرجع مفهوم العالمية - فى الأصل - إلى مصطلح الكوزموبوليتية cosmopolitanism ومنبعه اليونانية القديمة ويعنى: (الكون أو العالم) ويتضمن أفكاراً عالمية حول (الفرد، والمجتمع)، وتعتبر الكوزموبوليتية شكل من أشكال الإمبراطورية العالمية الجديدة والتي تؤسس

فكرا على أن جميع البشر يتشاركون نفس القيم الأساسية. (Oxley & Morris, 2013, 305-306) وتطلق الكوزموبوليتي من فكرة المواطن العالمي في العالم القديم، والتي انتشرت على نطاق واسع خلال عصر التوسيع الأوروبي في القرن الثامن عشر، وكان للفيلسوف الألماني إيمانويل كانت Immanuel Kant الفضل في تشكيل وشيع تلك الفكرة. (Osler, 2005, 20) وقد تشكلت فكرة الكونية/ العالمية عند "كانت" من ثلاثة مبادئ أساسية هي: (بالابنوثا، ٢٠١٧، ٨٣)

- الأفراد يمثلون وحدة، ويمكن للقدرات البشرية أن تكون متطرفة بشكل كامل في حالة من العدالة الدولية.
 - تحقيق العدالة الشاملة تتطلب وجود مجتمع مدنى عالمى قائم على الإنسانية وليس الجنسية أو الولاء المحلى.
 - الحق العالمى يدور حول مبادىء معيارية أساسية اكتسبت ضمن دستور عالمى .
- وفي أواخر القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين ضعف التوجه الكوزموبوليتي مع تصاعد قوة الحركات القومية في أوروبا بسبب الصراعات والحروب العالمية، ومع ذلك تزايد بروزه مع تزايد الطرح العالمي حول المفاهيم الجديدة للمواطنة. (Wintersteiner & et al, 2015, 17) حتى أن مفهوم المواطن الكوزموبوليتي Cosmopolitan citizenship أصبح يستخدم في بعض الأحيان بشكل متزامن مع مفهوم المواطن العالمية global citizenship، وفي بعض الأحيان الأخرى يتم النظر لكل منها على أنه مفهوم مستقل عن الآخر، غير أن جوهر الحال في المواطن العالمية هو المكون الأساسي للمدخل الكوزموبوليتي (Cabrera, 2010, 14) . cosmopolitan approach

حيث ترتبط الكوزموبوليتي بالحكم العالمي والدستورية العالمية الموجودة اليوم من خلال المنظمات الدولية، والمؤسسات عابرة الحدود، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الملزمة، وكذلك النظم العالمية اللامركزية التي يتم اتخاذ القرارات فيها على مستويات مختلفة محلية وإقليمية وعالمية، كما ترتبط بالحكومة العالمية التي تهدف إلى مراقبة حقوق الإنسان بالدول القومية من خلال منظمات دولية ومؤسسات علمية، وحركات مجتمع مدنى، وأشخاص، وشركات،...إلخ. (Dobson, 2005, 259-273) (Dobson, 2006 , 156-184)

وعلى كل حال فقد شهد مفهوم العالمية Global عبر مرحلة التطورية مضامين مختلفة، فقد حصرته الثقافات في مجال المسؤولية الأخلاقية، والمساواة، والحرية وغيرها من قيم توسم

بالعالمية، ثم تبع ذلك مصامين أرقى بدعونها لمجتمع لا طبقى على صعيد عالمي، غير أن بعض المفكرين قد نبهوا إلى أن هذا التمرحل لا يمثل تجسيداً لفكرة التقدم المجردة؛ لأن مفهوم العالمية لابد أن يرتبط بمفاهيم أخرى تحكم معاً تطور المجتمع. (ناظورية، ٢٠٠١، ١٣٥)

وهو بهذا المعنى يختلف اختلافاً كلياً عن مفهوم الأهمية أو القومية المشتقة من الكلمة الإنجليزية *nation* والتي تتسق في العادة بخصائص محددة تميزها عن غيرها من الأمم الأخرى، ولهذا تختلف القومية كمفهوم اجتماعي أو سياسي من شعب إلى آخر، كما تتبدل وتتغير عبر الزمن بفعل عوامل تاريخية مختلفة دخلت في تشكيل كل أمة، إضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أسهمت في نموها من خلال روابط مشتركة تعبر عن الولاء للجماعة، لذا فإن الأهمية أو القومية مبدأ روحي قبل أن تكون مذهب سياسي.

(العالم، ٢٠١٦، ٩٤-٩٣)

في حين يأتي مفهوم العالمية كظاهرة تعنى: انتقال الظواهر الاجتماعية والسياسية من المستوى القومي والوطني إلى المستوى العالمي، وهي ظاهرة موضوعية يتعدد مدى انتشارها بمستوى تطور القوى المنتجة ووسائل الاتصال، وهي تطور سياقى لظاهرة القومية والوطنية. (عريقات؛ آخرون ، ٢٠١١ ، ٣٢٢)

ومن منظور ثقافي يرى البعض أن العالمية تعنى: الاحتكاك بالثقافات العالمية مع الاحتفاظ بخصوصية الأمة وفكرها وثقافتها، كما أن عالمية حقوق الإنسان تعنى الالتزام بالمفاهيم التي أقرها المجتمع الدولي من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات والعهود الدولية، بمعنى أن اللفظ يعبر عن تغيير من داخل المجتمع يدفعه طموح للارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي. (عناني، ٢٠٠٨، ٧١)

ومن منظور أيديولوجي ينظر البعض إلى مفهوم العالمية "نظرة ريبة وشك" ، حيث الاعتقاد أن العالمية ليست إلا مفهوماً جديداً بمضمون قديم من حيث أنه دعوة إلى التخلص من "الهوية" والارتماء في جوف الإمبريالية وغير ذلك من مفاهيم أيديولوجية يزخر بها الخطاب السياسي العربي المعاصر، في حين يرى آخرون أن مفهوم العالمية إنما يعبر عن الأيديولوجيا والفكر والثقافة الإنسانية المشتركة بغض النظر عن أصل ومنشأ هذه الثقافة سواء كانت غربية أم عربية أم غير ذلك، المهم في هذه الثقافة "العالمية" أن تشكل إرثاً إنسانياً مشتركاً. (تركي، ٢٠٠٠)

كما يتخوف البعض من صفة العالمية، إذ يرون أنها تتساوى بصفة الغربية لدى الغربيين، فالأدب العالمي يقابل لديهم الأدب القومي الأوروبي، والقيم العالمية تعبر عن القيم الغربية، وليس من الإنصاف – كما يرى شكري عياد – أن نتوقع من الغربيين أكثر من ذلك في ضوء التجارب السابقة، فمفهوم "العالمية" مفهوم حديث مثل "الدولية، أو "الأمية" وهي مفاهيم تتصرف بالنواحي السياسية، إلا مفهوم العالمية بالأخص ينصرف نحو الجوانب الحضارية والثقافية، وبما أن للعالمية معايير فلا يمكن لأحد أن يدعى أن هذه المعايير يمكن أن تجمع كل ما في طاقة البشرية والإنسانية. (عياد، ١٩٨٩، ١١)

وهذا الأمر في الحقيقة له وجاهته، حيث تمثل المفاهيم ذات المعايير الدولية أو العالمية أخطر المفاهيم التي قد تجاهله مجتمعاتنا العربية والإسلامية؛ لما قد تمثله من حرباً واضحة على خصوصية ثقافة الآخر الذي لم يشارك بحكم ضعفه وتبعته وتخلفه في تشكيل هذه المفاهيم وصياغة هذه المصطلحات، خاصة وقد وضع تلك المعايير الحضارة الغربية المتقوقة التي ربما بوضعها لتلك المعايير تريد إزالة الخصوصيات الحضارية للأخر، وتريد أن يجعل من هذا الآخر مستهلاكاً مفاهيمياً كما هو مستهلاكاً لمنتجها المادي، لأنه باستهلاك المفاهيم تضمن إطالة الاستهلاك المادي. (تركي، ٢٠١٠، ١٤٨)

لهذا يرى البعض أن العالمية ومحاولة إضفاء العمومية على مفهوم المواطن يخرجه عن سياقه التاريخي، والاجتماعي، والثقافي، وإطاره الزمانى والمكانى؛ وبما يشكل تجاهل العناصر التاريخية المحركة لعجلة التاريخ، وتجاهل الخصائص الثقافية والاجتماعية للمجتمعات. ومن ثم هناك تغافل كبير من تلك الأطروحات الغربية لطبيعة المجتمعات الأخرى بمكوناتها الثقافية. (العامر، ٢٠٠٣، ٢٢٤) فمفهوم العالمية ينظر له هنا بوصفه مرادفاً للعام في مقابل الخاص.

يتضح من خلال ما سبق، ومن خلال تحليل بنية المفهوم ، نجد اختلافاً واضحاً للدلالات الأساسية التي اكتسبها مفهوم المواطن خلال مراحله التاريخية عند ارتباطه بال العالمية ، كما يتبين أن مفهوم المواطن العالمية هو مصطلح يبدو للوهلة الأولى متاقض المفردات، فهو مصطلح لفظي يتكون من كلمتين ذات سياقين مختلفين هما: المواطن التي تشير إلى الوطن، والعالمية التي تشير إلى العالم، فالمواطنة كمفهوم عام ومتداول هو علاقة فرد بوطن ودلالته دوماً تشير إلى الوطن الذي ينتمي إليه الفرد، وعليه توفير الحماية المطلوبة في شكل حقوق

يقابلها الفرد بواجبات ملزمة، أما العالمية فتشير - حسب الكثير من التعريفات - إلى عالم بلا حدود ولا هوية محددة، وهو المفهوم الذي يتناقض بكل تأكيد مع مفهوم المواطنة في إطارها المحلي أو القومي، ويشير دوماً إلى الانفتاح والتحرر من القيود الثقافية التي يفرضها المجتمع في مقابل الالتزام بالقيم العالمية. كما يمكن أن نتوقع في ضوء ذلك ما يلى:

- قصور ومحدودية باطن المفهوم على عكس اتساع مدلولات ظاهرة، فعلى الرغم من أن مفهوم المواطنة العالمية بلغ حدّاً مقبولاً من الإشباع النظري إلا أنه أصبح معه متعدداً في سياقاته الدلالية، ومتداخلاً في مقاصده إلى الحد الذي جعله قاصراً ومحدوداً على عكس مكان متوقعاً، وقد يرجع ذلك إلى مبالغة منظريه المؤيدين في إعطاءه دلالات متعددة يعجز المفهوم بتناقضاته الحالية عن استيعابها جميعاً.
- عدم وفاء المفهوم للمعاني التي يحملها، خاصة مع افتقاد المعايير والضمانات التي تدعم المساواة في الحقوق والعادل الاجتماعية.
- جوهر مفهوم المواطنة العالمية نسبي ومتناقض خاصة مع عدم وجود قوانين ومعايير وضوابط يتم بموجبها إعطاء تعريف موحد يروج للمساواة والعدالة النظرية والإجرائية لجميع الأجناس والطوائف والمجتمعات، وهو ما قد يقلل من تبادل مستويات تمثيله وتطبيقه.

٣- شبكة المفاهيم المتولدة من مفهوم المواطنة العالمية: العلاقات المفاهيمية

طرح مفهوم المواطنة العالمية إشكالية تتعلق بتطور مفهوم المواطنة إلى شخصية مفهومية اعتبارية personage conceptual بمعنى توليد المفاهيم فرعية، ومنتجة لحقوق وحريات تجاوز حدود المدينة أو الدولة مثل بروز مفهوم المواطن العالمية والمجتمع المدني العالمي، وغيرها. (الإدريسي، ٢٠٠٤، ٦٧ - ٧٣)

حيث تشير عالمة ترسيخ المفهوم إلى إمكانية تشكيله لطبقة جديدة من المفاهيم التي تعمل كمبرر لمنطقه، وتبرهن قدرته على التجديد والإبداع ليس على مستوى الفكر والنظر فقط بل على مستوى إجرائية تلك المفاهيم على أرض الواقع بمعنى الممارسة والفعل.

وقد ارتبط مفهوم المواطنة العالمية نسقياً ببعض المفاهيم التي ألحقت بها صفة العالمية تمييزاً لها عن الشكل الذي صيغت به في الماضي، والتي تعد الرابطة الأساسية المجمعة لها في إطار فلسفى واحد؛ لتشكل مجتمعة منظومة كبرى تتكمّل دلائلاً و تستمد دلالاتها من بعضها البعض، ومن أهم هذه المفاهيم ما يلى:

أ) مفهوم تربية المواطنة العالمية: Global Citizenship Education:

أدى الاهتمام المتزايد بالمواطنة العالمية إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بالبعد العالمي للتربية على المواطنة، انعكست آثاره على السياسات، والمناهج، وأساليب التدريس، والتعلم؛ لتعمل كقوة تحويلية داعمة لمفهوم وأبعاده المفاهيمية الأساسية المعرفية، والاجتماعية، والوجودانية، والسلوكية. (UNESCO, 2015, 14)

وتربية المواطنة العالمية أو التعليم من أجل المواطنة العالمية Education for Global Citizenship هو مفهوم تم تأسيسه في العالم الناطق بالإنجليزية، وليس في الغرب فقط أو "الشمال العالمي"؛ وذلك بهدف الحصول على اعتراف متزايد بالمواطنة العالمية باعتباره مفهوم أوسع يشمل معتقدات وقيم عالمية مثل تعليم السلام، استيعاب الثقافات، والتربية العالمية، ولم يقدم هذا المفهوم باعتباره بديلاً عن أنماط التربية الأخرى، ولكنه قدم باعتباره نوعية خاصة بترسيخ مفهوم ومبادئ المواطنة العالمية، كما جاء كمفهوم شامل يغطي موضوعات عدة مثل: التعليم من أجل التسامح، وتقدير التنوع، وحل النزاعات وبحث أسباب الصراعات، ونشر السلام والعمل الإنساني، والتقديم لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وكذلك المسؤوليات المدنية، لأن هذه المواضيع تتعلق بالمستويات المحلية والوطنية والدولية. (Wintersteiner & et al, 2015, 9)

وفي ضوء ذلك، يرى راي وبicker (Rae & Baker, 2011, 5) أن التربية العالمية الداعمة للمواطنة العالمية تعكس خمس محاور يجب التركيز عليها، وهى:

- الترابط العالمي من خلال فهم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقدة.
- الهوية والتوعي الثقافي من خلال فهم الذات والانفتاح على ثقافة الآخرين.
- العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان من خلال فهم تأثير عدم المساواة وعدم التمييز، وأهمية احترام الحقوق والمسؤوليات.
- بناء السلام وتسوية النزاعات من خلال فهم أهمية بناء العلاقات الإيجابية والثقة والطرق السلمية لمنع المشكلات أو حلها.

مستقبل مستدام من خلال فهم الطرق التي يمكن من خلالها تلبية الاحتياجات الحالية دون تدني لجودتها مع الحفاظ على قدرة الجيل المستقبلي على تلبية احتياجاته.

كما يرى راي؛ وبicker (Rae & Baker, 2011, 5) أن مفهوم التربية للمواطنة العالمية يجب أن يراعى فيها البعد المكانى لمراعاة التداخل بين المحلي والعالمى، والتأثير على هوية

المجتمعات وترتبطها وقدرتها على إحداث التغيير، والبعد الزمني والصلات بين الماضي والحاضر والمستقبل في عالم ديناميكي محاط بجملة من التغيرات التي قد تؤثر على الهوية والترابط بين الأفراد وقدرتهم على التعاطي مع القضايا العالمية، وأبعاد التربية العالمية ومبادئها التي تساعدهم على تطوير القيم والمعارف والمهارات من أجل أن يصبحوا مواطنين عالميين.

هذا، ويواجه مفهوم التربية على المواطنة العالمية نفس حالة الجدل التي يعاني منها مفهوم المواطنة العالمية. ويرى البعض أن تجاوز إشكالات المفهوم يجب أن يكون من مزايا التربية على المواطنة العالمية العمل على إعادة التوازن بين ما هو هومجي وما هو كوني للتخفيف من سيطرة قيم العولمة وما ترتب عنها من انهيار للحدود بين الثقافات المحلية والعالمية، وما صاحب ذلك من آثار سلبية أحياناً؛ وذلك للمحافظة على الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية بشكل يضمن الانتماء الذاتي والحضاري للمواطن دون تصادم مع الأفكار الرائجة في محيطه (العامري، ٢٠١٤، ٣٥).

٢- مفهوم المواطن العالمي: Global citizen:

مفهوم المواطن العالمي يشير إلى المواطن الذي يحمل جملة من السمات النابعة عن مزيج من المعرفة والمهارات والقيم التي تشكل النموذج المفاهيمي للمواطن العالمي، والتي يجب أن تمثل الغايات الكبرى والأهداف الرئيسة للتربية من أجل المواطنة العالمية، ويمكن توضيحها في إطار هذا النموذج المفاهيمي لمفهوم المواطن العالمي وخصائصه على النحو التالي: (Wintersteiner & et al, 2015,11)

- **المعرفة Knowledge:** المواطن العالمي قادر على الاعتراف بالقضايا والمشكلات العالمية ضمن إطار بيئته السياسية والاجتماعية، واستيعاب البعد الثقافي والاقتصادي والبيئي السياسي، ومراعاة التنوع الوطني والديني والثقافي والاجتماعي، والهويات المشتركة التي تمثل جسور لعبور الفروق الفردية، والثقافية، والعرقية، والدينية.
- **القيم values:** يوظف المواطن العالمي معرفته بالقضايا العالمية المشتركة في نقل القيم العالمية كالعدالة، والمساواة، والكرامة، واحترام حقوق الإنسان.
- **الكفاءات أو الجدارات competences:** المواطن العالمي لديه الكفاءات التي تسمح بإبداء وجهة نظره محلياً وعالمياً بشكل نقدي ومنظم وخلق، واتخاذ وجهات نظر مختلفة تعبّر عن فهم القضايا والمواقف من مختلف الأبعاد، ولديهم كفاءات اجتماعية مثل التعاطف

والتضامن، والقدرة على فض الصراعات، ومهارات التواصل والتفاعل الاجتماعي مع الأفراد من سياقات مختلفة (كالأصل، والدين، والثقافة، إلخ)، من أجل إيجاد حلول مشتركة للمشكلات العالمية.

وبالتالي فإن إعداد المواطن العالمي يرتبط بشكل كبير بانتمائه وانضمامه لمجموعة يدرك مبادئها ويلتزم بها، وهناك ارتباط بين الوعي العالمي والبيئة المعيارية Normative Environment وهي البيئة العالمية التي يتم إعداد الفرد من خلالها، وتغرس الأنماط الثقافية الجديدة لدى المواطن، وتقيم مدى تتحققها في الواقع الفعلى. (أبو عليوة، ٢٠١٧، ١٠٨)

وبناء على ذلك، وفي ضوء هذا المفهوم الجديد للمواطن، تقف إشكالية كبرى تمثل تحدياً أمام ترسير المفهوم الجديد للمواطن، إلا وهي تتعلق بالقدرة على الإجابة عن عدة تساؤلات هامة أبرزها: من سيضع تلك المبادئ والمعايير العالمية؟، وإلى أى حد ستتجاذب أو ستتنافر مع المعايير الوطنية؟، وأين سيتشكل هذا الوعي العالمي، وبيد من؟، وكيف؟...إلخ، إن الإجابة عن هذه التساؤلات تتطلب أن تكون محددة تحديداً واضحاً، وخلاف ذلك سيزيد من جدلية المفهوم ذاته بدلاً من حل الخلافات القائمة حوله.

٣- مفهوم المجتمع المدني العالمي: Global Civil Society

يتصل مفهوم "المواطنة العالمية" بظاهرة بزوع "المجتمع المدني العالمي"، وفي هذا الشأن يربط كثيرون بين العولمة والمواطنة العالمية، وبين المجتمع المدني العالمي كمفهوم يربطه بخطاب العولمة وعالمية المواطنة.

وقد ارتبط تطور مفهوم المواطنة العالمية ارتباطاً ديناميكياً بمفهوم المجتمع المدني، فقد لعبت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني دوراً هاماً في دعم المواطنة العالمية من خلال تنظيم نفسها على المستوى العابر للحدود، والتعامل مع القضايا التي تتجاوز حدود الدولة القومية لتعطى الشرعية الديمقراطية للجهات الفاعلة عبر الوطنية الأخرى مثل المنظمات الدولية أو الشركات، كما أنها تسمح للمواطنين العالميين بالتعامل مع مثل هذه القضايا "غير المحددة"، ومحاولة إنشاء مجال عام عبر وطني لمناقشتها بشكل موسع. (Commaerts & Van Audenhove, 2005, 147-148)

ورغم وجود اختلافات بينية واضحة بين مفهومي المواطنة والمجتمع المدني، إلا أن المجال العام وظهور المجتمع المدني أمر حاسم في بناء وترسيخ مفاهيم المواطنة المحددة

وغير المحدودة، بعد أن ارتبطا ارتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض تاريخياً، حيث ينبع المجتمع المدني - كجزء من المجال العام - أفكار المواطنة ذاتها، ويعمل على تجسيدها، ومع ظهور المفاهيم غير المحدودة للمواطنة - التي تنتظر دوراً أكبر من دورها في إطار التعريف الكلاسيكي للمواطنة القومية - بُرِزَ مفهوم المجتمع المدني العالمي، ويمكن تفسير ذلك جزئياً بالصلة الواضحة بين أفكار المواطنة غير المحدودة وظهور مجتمعات حوار عالمية عابرة للحدود والتي طورتها مجموعة من المنظمات والحركات الاجتماعية. (Commaerts & Van Audenhove, 2005, 150-151)

وبحكم التقارب بين الشعوب الذي أحدثته تكنولوجيا الاتصالات، والنشاطات المكثفة للمنظمات غير الحكومية، وكذلك بفعل افرازات العولمة بدا واضحاً قيام حس عالمي إزاء قضايا عالمية، وبرز إلى السطح مفهوم المجتمع المدني العالمي وبقاؤه في سياق فلسفية ما بعد الحادثة، وكذلك في خطاب العولمة، ودعوى المواطنة العالمية، ليشير إلى مجموعة العلاقات الاجتماعية التي لا تندمج في سياسات الدولة الوطنية ولا تحدد من طرفها، وإنما تعني مجموع العلاقات الاجتماعية العابرة للحدود والتي تحددتها القيم العالمية. (العربي، ٢٠١٠، ١٢٧)

فالمجتمع المدني العالمي لم يعد مفهوم نظري فقط، وإنما تُعدى ذلك إلى كونه واقعاً معاشًا تنتشر مكوناته عبر شبكات مؤسسات عالمية مدنية تضم أعضاء من مختلف أنحاء العالم تؤكد قوته وامتداداته، وبالتالي لم يعد حبيس الدولة القومية، حيث بات يعني بقضايا الديمقراطية والتعددية واحترام الإنسان على مستوى عالمي. وبالتالي تم النظر إليه باعتباره فاعلاً جديداً ومؤثراً من فواعل النظام العالمي باستطاعته إحداث تغييرات وتحولات جوهرية في صلب الدول والمجتمعات. (العجيل، ٢٠١٥، ١٣٧).

غير أن نقل مفهوم المجتمع المدني من الإطار المحلي إلى الإطار العالمي، وكما هو الحال في مفهوم المواطنة العالمية، سيختلف إشكالاً معقداً ذلك أن المجتمع المدني يعبر عن وسيط أو حلقة وصل بين مؤسسات الدولة والمجتمع، وهي معادلة صعبة التحقيق على المستوى العالمي إلا إذا ما عترنا أن المؤسسات الدولية في مجموعها تشكل نسقاً يفضي إلى ما يسمى بالحكومة العالمية. (العربي، ٢٠١٠، ١٣٢)

ومن خلال ما سبق، يلاحظ أن مفهوم المواطنة العالمية قد بدأ فعلياً في تكوين شبكة مفاهيمية ترتبط نسقياً ببعض المفاهيم التي أثبتت بصفة العالمية التي أصبحت الناظم الأساسي في صياغة تلك المفاهيم تمييزاً لها عن أشكال الصياغات القديمة التي صيغت بها في

الماضى، والرابطة المجمعة لها فى إطار فلسفى واحد، لتشكل مجتمعة منظومة مفاهيمية كبرى تبدأ فى التكامل دللياً، ورغم أن قدرة المفهوم على تشكيل وتوليد شبكة مفاهيمية هى من أبرز علامات ترسیخه إلا أن المفاهيم التى تتخض عن مفهوم المواطنـة العالمية لا تزال مثله تعانى الجدل، والغموض، وعدم الوضوح الذى بات يتسرب من مفهوم آخر ليدلل وبقوـة على غموض المفهوم العالمى للمواطنـة.

٤- التحديات التي تواجه المفهوم العالمي للمواطنـة: (أزمات بناء المفهوم)

رغم رواج الخطاب العالمى المعاصر حول عالمية المواطنـة، إلا أن إقرار مفهوم المواطنـة العالمية بجوهره وفلسفته الإنسانية التـى يروج لها تواجهه عدداً من التحديات من أهمها ما يلى:

أ) تحدى العولمة وسيادة الدولة:

مع بزوغ عصر العولمة وما صاحبه من إحداث تحولات مفاهيمية لمفاهيم اعتقد الجميع أنها قد استقرت، بدأت الأزمة الحقيقية بين مفاهيم (الدولة / الوطن) و(المجتمع / المواطنـة)، خاصة وأن العولمة تقوم على فكرة العمل العالمى والترابط الشبكي بين الدول بحيث لا تعمل دولة خارج هذا الإطار، وهناك أكثر من نموذج فكري أثر بوضوح فى تطبيق العولمة كالنموذج الرأسمالى العالمى الذى تفقد الدولة خلاله مركزها السياسى وتتراجع قوتها الوطنية أمام رأس المال لتتحول إلى الدولة الرخوة، ومع هذا يرى البعض أن فكرة المواطنـة العالمية -فى ظل ذلك- يمكن تطبيقها مع توفير مقاربات خاصة وشاملة للمجالات الداعمة تشارك فيها دول العالم. (أبو علية، ٢٠١٧، ١١٣)

لكن حتى مع تجاوز ذلك تظل العولمة نفسها تحدياً قائماً أمام سيادة الدولة وبالتالي المواطنـة. وفي هذا المعنى يقول ناصيف نصار وهو فيلسوف عربى معاصر عُرف بدعوته إلى استئناف النهضة العربية، والمضي نحو نهضة جديدة تضطلع فيها الفلسفة بدور هام يتعلق بخلخلة بعض المفاهيم المحورية فى الفكر العربى الحديث: "يخطئ من يعتقد أن العولمة قد تجاوزت مفهوم الأمة والقومية، وأن مرحلة جديدة من تاريخ البشرية يمكن وصفها بأنها ما بعد قومية قد بدأت، لأننى أتناول المفاهيم والقضايا التى أرى من الضرورى تناولها من أجل شق طريق التقلـف المستقل فى الثقافة العربية ومرجعياتى الأول هى الكونية لأن الفلسفة كونية الموضوع والمرمى، إلا أننى ارتكازاً على نظرية الواقعية الجدلية فى تفسير الواقع الاجتماعى

والتأريخي، لا أحد مايسوغ الخلط بين وحدة البشر النوعية، ووحدتهم المجتمعية والتاريخية التي ترجم العولمة أنها دخلت بقوة في أولى مراحلها". (نصار (ب)، ٢٠١٦ ، المقدمة) وبالتالي، وفي ظل مرحلة الصراع هذه بين العولمة وسيادة الدولة ينشأ الصراع بين مواطنة عالمية وحقوق تبدو وهمية شكليّة لا تلزم المؤسسات الدوليّة بأى معايير، وبين الحقوق الملموسة التي تتجسد في قوانين ودساتير دولة، يظهر على إثره اتجاه شعبي يرفض المواطنة العالميّة والحقوق الوهميّة المرتبطة بها ويرفضون بقوة السطو على سيادة الدولة من خلال مثل هذا المفهوم.

ب) إشكالية الهوية وفرض أولويات الانتماء :

تجمع الأدبيات السياسيّة على أن مفهوم المواطنة بالأساس هو انتماء واعٍ لكيان الدولة، يصد عنه كل محاولة للاختراق أو التهديد، فالانتماء كيان تؤسسه المواطنة وهي على صلة وثيقة بمبدأ الديمقراطية، باعتبارها كما هو معلوم "حكم الشعب بالشعب"، لذا فالمواطنة لا تترسخ في سياق مجتمع ما كقيمة سوسيو ثقافية موجهة للتفكير والوجدان المحدد لأولويات الانتماء الفردي والجماعي، ونماذج الفعل المؤسس والسلوك إلا إذا تحققت في هذا السياق أهم شروط ومستلزمات البناء المترن لديمقراطية تشاركية سليمة وحقيقية لا تمثيلية ولا صورية. (خذarie، ٢٠١٧، ٢٢٥)

وحينما تشير فكرة المواطنة العالميّة إلى حقوق وواجبات الأفراد باعتبارهم أعضاء في الكيان العالمي، ولا ترتبط بوجودهم داخل كيان دولة معينة، تكون المشكلة هنا أن هوية الفرد تتجاوز الحدود السياسيّة والجغرافيّة وأن الحقوق والواجبات والمسؤوليات تستمد من العضوية في مجتمع عالمي أوسع، وبالتالي يمكن الفرد أن يتنازل عن جنسيته وهوبيته المحليّة بسهولة أو يعتبرها في المركز الثاني بعد عضوية المجتمع العالمي، خاصة إذا ما قدم له مغريات تسهل له حرية التنقل والهجرة مع بروز مفهوم المواطن العالمي. (أبو عليوة، ٢٠١٧، ١١٠) وهو ما توقعه بين اختيار محسوم لأولويات الانتماء الذي سيتحدد عادة بحجم تلك المغريات.

ج) تحدي التنوع الثقافي ومقتضياته:

يعتبر التنوع الثقافي من أهم القضايا التي تتصدى لها المواطنة حيث تقدم إطاراً قانونياً واجتماعياً يحدد للمواطنين على اختلافهم كيفية التعايش لتحقيق الانتماء الوطني، والمواطنة الحقيقية والنشطة لا تتحقق إلا في وجود التعددية الثقافية، وسيادة الحق، والقانون، والديمقراطية التي تعتبر سر ازدهار المواطن. (أبو عليوة، ٢٠١٧، ١١٥)

لهذا يواجه مفهوم المواطنة العالمية تحدياً ليس بالسهل يتمثل في إقرار التنوع الثقافي، في حين ينطوي المفهوم – بالأساس – على فكرة التحور الثقافي. وهنا يشير (البرهومي، ٢٠١٥، ٢٠-٢١) إلى أن إغفال العلاقة بين مستجدات الراهن البشري وذاكرة الحضارة الإنسانية قد يورط في حالات كثيرة في المأزق ذاته الذي تردى فيه فريق من المستشرقين ورواد العولمة الثقافية، وإلا فما هي حدود القول في زمن تجاوز نظرية التحور الثقافي لتكون ثقافة بعینها هي منبع القيم الإنسانية، وعلى الثقافات الأخرى أن تصغر إليها لتجاوز بربريتها الثقافية، في حين يفترض أن تبني العلاقة بين الثقافات على أساس تجانسي تواصلي في سياق التنوع الثقافي ومقتضياته.

د) إشكالية التوفيق بين العام والخاص في تركيبة المفهوم:

المواطنة الحقيقة لا تتعالى على حقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية ولا تمارس تزييفاً للواقع؛ وإنما تعامل على مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثابتة، وتعمل على فتح المجال للحرية والانفتاح والتعددية في الفضاء الوطني. (قديل، ٢٠٠٨، ٤١)

وبالتالي فإن فصل التشكل القيمي والثقافي الخاص عن صيرورة مفهوم المواطنة يفقد مكونات هذا المفهوم أبرز عناصره، وهو الثقافة المجتمعية الخاصة والقيم المفضلة في السلوك والتعامل الاجتماعي ولاسيما بين الفرد والدولة، وهو ما لا يمكن إغفاله خاصة وأن البحث في جوهر المواطنة يكشف عن الأسس الفلسفية للمفهوم وهي: (زاده ، ٢٠١٠ ، ١٥٣)

- **الأساس الأول:** الوجود الإنساني المتقادم عن إقليم جغرافي محدد ابتداءً واستمراراً.
- **الأساس الثاني:** وجود علاقة فطرية بين الفرد وبين عناصر الإقليم (المجتمع، الدولة، النظام، الأرض) ترتكز على مبدأ الشراكة الملزمة، والمؤثرة في رسم الاتجاهات الوج다انية الإنسانية تجاه البلد، ونمط التفكير بالأمال والطموحات والمصالح التي تتطلع إليها أنظار الناس.
- **الأساس الثالث:** تحول هذه العلاقة من شعور وأمان إلى قواعد دستورية ثم قانونية، تحدد حجم الحقوق والالتزامات المتبادلة مثل حق المواطن بالحماية، والانفتاح بالثروات الوطنية مقابل واجب الولاء للوطن وخدمة عمليات تقدمه على أساس نهضوى تقدمى.
- **الأساس الرابع:** اندماج الخصوصيات العرقية والدينية والسياسية في دائرة المجتمع الكلية والانطلاق من ثوابت المواطنة، وضبط متغيرات حركة الأقليات على أساس تلك الثوابت التي تشتمل على مصالح مستقبلية للجميع.

وفي ضوء هذه الأسس الفلسفية لمفهوم المواطننة الكلاسيكية، تقف إشكالية التوفيق بين العام (العامي) والخاص (الوطني) لتشكل تحدياً كبيراً أمام مفهوم المواطننة العالمية والذي عليه أن يوفق في الانتقال من الخاص إلى العام في تركيبته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية دون المساس بجوهر مفهوم المواطننة الذي تأسس تاريخياً ليقوى من روابط الفرد بوطنه لا أن يضعفها.

هـ) إشكالية الأبعاد الحقوقية والقانونية المشكلة لمفهوم:

مفهوم المواطننة له ثلات أبعاد وتمثل في: بُعد قانوني، وفيه ينظر إلى المواطننة باعتبارها صفة قانونية تمنح الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، من خلال الدستور والقانون، وبُعد الممارسة السياسية للمواطن كعضو نشط في كافة الهياكل السياسية بالدولة، وبُعد وجданى يتعلق بالانتماء القومي كعضو فاعل في المجتمع، ورغم مثالية الأبعاد الثلاثة لمفهوم إلا أن مسألة المساواة العملية أمر غير مضمون لجميع المواطنين. (Eðvarðsson, 2012, 10)

بالنظر إلى مفهوم المواطننة العالمية يبقى التكامل بين الأبعاد الأساسية لمواطنية أمرغاية في الصعوبة، وأقل هذه الصعوبات افتقاد إطار قانوني يحدد وضع المواطن العالمي في ظل سيادة دولية كبرى تقدم الامتيازات المختلفة لمواطني العالم في العالم النموذجي أو المثالى الذي تتشده كل دولة في ظل سيادتها. فالمواطننة العالمية تتطلب بشكل حتمى وجود هيكل سياسي جديد ومختلف عن المتعارف عليه داخل الدولة، هذا الهيكل أو النموذج يتطلب أولاً: الإجابة عن تساؤلات تتعلق بمن الذي ينتمي إلى النظام السياسي؟، وكيف ينظر أعضاء النظام للسلطة؟، وكيفية ممارسة السلطة وأساليبها؟. (أبو عليوة، ٢٠١٧، ١١١)

وعليه، فإن هذا الأمر يشير إلى صعوبة بالغة توقف أمام تطبيق وعمم هذا المفهوم الجديد للمواطننة خاصة مع احتياجه لقائل سياسي عالمي موحد وقوانين واحدة، وهو ما يتنافي مع طبيعة الحياة البشرية وحقيقة الفكر السياسي القائم على التنوع والاختلاف.

وـ) إشكالية تجاوز التنظير إلى ضمان المساواة في الإجراء والممارسة الحقوقية:

من أبرز عوامل ترسيخ أي مفهوم هو قدرته على تجاوز نزعته المجردة، وإنزاله من مستوى التنظير إلى المستوى الإجرائي، وغير ذلك قد يمثل إشكالية كبرى في طريق التأصيل. وبالتالي فإن مفهوم المواطننة العالمية يواجه إشكالية كبرى تتعلق بالقدرة على ضمان الالتزام بمعايير إجرائية تضمن تحقيق المساواة في الممارسة الحقوقية والقانونية على كافة المستويات الدولية.

على سبيل المثال مع مفهوم المواطنة العالمية يتبدى حق الهجرة كأحد الحقوق الرئيسة للمواطن العالمي، غير أن الحديث عنه فى الدول الغربية منشأ هذا المفهوم يقوى ويزداد عندما تكون تلك الحقوق متعلقة بالمصالح الإيديولوجية مثل هجرة اليهود والسوفيت، بينما يكون الحديث مزعجاً، ويحتاج إلى التصدى له عندما يتعلق بالهجرة الطبيعية والمنطقية التى تجرى بين شعوب العالم الثالث إلى الشمال بحثاً عن حياة أفضل. (درويش، ٢٠٠٩، ٢٢٠)

ز) تحدي الفهم المشترك للقيم الإنسانية العالمية:

يروج مفهوم المواطنة العالمية إلى ضرورة السعي نحو عالم أكثر جوهريه وشموليه عالمية؛ وهو ما يتطلب إعادة تعريف البناء القيمي الحاكم لمفهوم المواطنة لتجنب الاختزال والغموض الذى قد يحيط بها؛ للوصول إلى إطار أخلاقي مشترك محکوم بمفهوم عالمي للقيم، اطلاقاً - كما يرى المروجون - من ضرورة الحاجة إلى أن تكون القيم والمعتقدات المحلية والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيها مفهومة في السياق العالمي حتى لا تعوق التجانس التقافي من خلال توفير نظام القيمة الموحدة دون الوقوع في فخ النسبية الأخلاقية. (widows, 2017, 77-80)

وقد حاول البعض وضع قائمة قيمية كدليل يمكن من خلاله بناء أو إيجاد أرضية مشتركة بين جميع الثقافات المختلفة على أساس أن جميع الأفراد في جميع المجتمعات تتقاسم فهم مماثل للقيم والأهداف على الرغم من أنها قد لا تتفق دائماً على أهميتها في كل حالة، وقد تم تعريف هذه القيم العالمية بأنها "أهداف مرغوبة عبر الحدود" والتي تكون بمثابة مبادئ توجيهية في حياة الأفراد، ومنها القوة، والإنجاز ، والمطابقة للمعايير الاجتماعية، العالمية، الخير، التوجيه الذاتي، الأمن، التقاليد. (Alkire, 2002, 170-172) (Eðvarðsson, 2012, 27-28)

وعلى الرغم من أنها تبدو ساذجة، إلا أن هذه القائمة ذات أهمية من حيث أنها تظهر الوحدة الأساسية للتفكير البشري في جميع أنحاء العالم. ولا يعني ذلك أن جميع الثقافات تتشارك بالضرورة جميع هذه القيم، ولا أنها تقدر بنفس الأهمية، ولكن هذا يعني أن قيم أي شخص أو ثقافة يمكن أن يفهمها شخص من ثقافة أخرى، كما يعني أن هناك أساس للتفاهم بين جميع الثقافات حتى مع وجود اختلافات حول بعض القيم، وعلى الرغم من أن القيم العالمية تبدو عاملاً للغاية إلا أنها ستكون مفيدة في التفاهم والتواصل المشترك بين الثقافات.

(Eðvarðsson, 2012, 27) ولكن يظل ذلك تحدياً قائماً يمكن اعتباره من أصعب التحديات التي تواجه المفهوم الجديد.

ح) إشكالية التوازن بين المحلي والعالمي في التربية على المواطنة:

ازداد اهتمام المجتمعات المتطرفة بال التربية على المواطنة بهدف مواجهة تنامي العنف، وتفكك العلاقات الاجتماعية، وصراع المصالح، وتدعم منظومة القيم وقواعد السلوك الرشيد في المجتمع، حيث تبدأ عملية التتشئة الاجتماعية بما فيها نقل الموروث الثقافي والقيمي لأفرادها بغية تنمية المواطنة، وإعداد المواطن الصالح القادر على مواجهة متطلبات الحياة المستقبلية والتعايش معها. (العامري، ٢٠١٤، ٣٥)

وفي ضوء مفهوم المواطنة العالمية فإن التغيير القيمي الذي يعد من أهم محددات تشكيله، يصبح مطلباً أساسياً لبناء الدولة المعاصرة المرتكزة على قيم الحداثة وأهمها: قيم المواطنة وحقوق الإنسان بما تمثله من أساس تربوي وثقافي لإعادة بناء المجتمع المحلي والعالمي، وتوجيهه نحو غاياته المنشودة في الحرية، والمساواة، والعدالة، والتسامح، والسلام. وتلعب التربية على المواطنة دوراً حاسماً في تكوين الإنسان المواطن في إطار المجتمع المحلي أو العالمي الذي ينتمي إليه. (الجيزاوى، ٢٠١٧، ١٥٨)

وبالنظر إلى العوامل المشكلة لمفهوم المواطنة بصيغتها التقليدية أو العالمية، وتأثيرها في البناء الاجتماعي والثقافي والتربوي، وتعزيز منظومة القيم الاجتماعية؛ بغية الوصول إلى بناء اجتماعي متماساً يقوم على الاعتزاز بالمجتمع وتاريخه وثقافته وقيمه، وفي نفس الوقت يرعى التجديد ويطلع إلى مواكبة التغيير العالمي من حوله، فإننا نجد تحدياً كبيراً يواجه مسألة التربية على المواطنة العالمية، ويتعلق بالقدرة على إحداث التوازن بين أهداف وضع من قبل للتربية على المواطن بسمتها القومية، وأهداف مستحدثة للتربية على قيم عالمية هي في ذات الوقت تمثل جوهر وفلسفة المفهوم العالمي للمواطنة.

لهذا يرى (العامري، ٢٠١٤، ٣٦) أن دراسة الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة ببعديها المحلي والعالمي تشكل ضرورة ملحة، لما لها من أثر تحديد أولويات المجتمع نحو تربية معاصرة للمواطن بما يكفل تربية مواطنة سليمة ومتوازنة، مما يضع التربية أمام ضرورة تجديد

أدوارها ووظائفها بشكل مستمر مع التغيرات العالمية. وبما لا يخل بوظائفها الأساسية في الحفاظ على التراث الثقافي والاجتماعي ودعائم الهوية.

٥- الإطار النقدي العام لمفهوم المواطنة العالمية وحيثياته:

يجب الاعتراف بأن مفهوم المواطنة العالمية هو مفهوماً جديلاً، فثمة اختلاف في وجهات النظر حوله، تلك التي تبحث في الإجابة عن تساؤل رئيس هو: إلى أي مدى تشكل المواطنة العالمية امتداداً للمواطنة المقيدة في إطار الدولة القومية، وإلى أي مدى تتناقض أو تتنافس معها؟ (UNESCO, 2015, 14). ومحاولات الإجابة عن هذا التساؤل هي ما تحدد عناصر المراجعة النقدية للمفهوم، وتبرر حياثات النقد، ويعتمد البحث الحالي في المسائلة والنقد على مرجعيات فكرية متعددة عربية وغربية تتباين مواقفها ما بين التأييد والرفض؛ وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

أ) نقد المفهوم على مستوى الفكر الغربي:

في السنوات الأخيرة، وعلى مستوى الفكر الغربي، نتج عن المفهوم الجديد للمواطنة نقاش أكاديمي عنيف بين معارضون يلتزمون بالتعريف التقليدي للمواطنة وبين أولئك الذين يدعون أن المواطنة قد تغيرت بسبب عمليات العولمة، وذوبان الحدود، والإمكانيات التفاعلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانهيار العصا السابقة للدولة القومية؛ وبالتالي يمكن أن تأخذ المواطنة أشكالاً جديدة من المواطنة "غير المقيدة". (Commaerts & Van Audenhove, 2005, 148)

وقد اعتبر البعض أن مفهوم المواطنة العالمية يعد مفهوماً مميزاً بسبب قطبية الآراء المتجمعة حوله سواء بالتأييد أو الرفض، فهو بالنسبة للمؤيدین ينطوي على الالتزام العميق بنطاق أخلاقي أوسع، بينما يرى الرافضين أنه ليس مفهوماً واقعياً بسبب تغيير مفهوم الحكومة العالمية التي هي بديلاً عن السلطة الحاكمة لمبدأ المواطنة. (Oxley& Morris, 2013, 303).

وفي سياق التأييد يرى بعض المؤيدین لمفهوم المواطنة العالمية أن روابط الإنسانية التي ينطوي عليها المفهوم أهم وأقوى من روابط الأمة نفسها، والمثال الواقعى الذى يستندون عليه هو التطورات العالمية التي صاحبت مجال الدستورية العالمية كمعاهدات حقوق الإنسان وغيرها من المعاهدات المصممة لحماية الحقوق والحريات الفردية، والتى أصبحت تحتل مرتبة أعلى من بعض طرق الحماية التى تقدمها الدولة خاصة مع الجدل المطروح من المفكرين السياسيين حول

طبيعة استمرار الدولة كإطار سياسي مرجعى صالح للمشاركة السياسية وعبر عن الهوية فى ظل التطورات والظروف الراهنة كالعولمة وتزايد معدلات الهجرة. (Wintersteiner & et al, 2015, 16) بل ويبالغ البعض ويدعى أن المواطن التقليدية أصبحت جامدة، فى مقابل المواطن العالمية التى تشقق من مدرسة فكرية ترى أنه لم يعد هناك حاجة إلى تقسيم العالم إلى قارات ودول. (Stephens , 2010, 33-34)

كما يرى المدافعون أن المواطن اليوم لا ينبغي أن ينظر إلى المواطن كشكل من أشكال الهوية وإنما باعتبارها ممارسة عامة، كما لا ينبغي النظر إلى خصائص المواطن العالمية بشكل فردى مفرط ونزعه مجرد غير متصلة بحياة المواطنين الحقيقة، بل يجب تحديد مجموعة الخصائص الشمالية أو الحصرية لكل فئة من مواطنى العالم؛ بحيث تقلل من حدة التنوع الهوياتى. (Oxley& Morris , 2013, 304)

ويبرر البعض تأييدهم للمفهوم وتشجيعهم وتنشيطهم لعملية الانتقال المفاهيمي من القومية إلى العالمية بأن المواطن لابد أن تترجم في الساحة العالمية إذا كان علينا أن نتعامل بجد مع مشاكل الحداثة والمشاكل عالمية النطاق، والتى توجب التكيف مع طريقة عالمية من التفكير للبحث عن حلول عالمية، وهو أمر طبيعى حيث أثبتت التجارب التاريخية أن الإنسان مخلوق قابل للتكييف، وبالتالي فإن عليه تكييف أفكاره وهياكله مع الظروف الجديدة التي تتطلب ثقافة متقاربة وهوية مشتركة حتى تكون المواطن كمفهوم قابل للتطبيق في الواقع، ولهذا يرون أنه لا داعي لأن نظل المواطن محدودة في مجتمعات معينة، خاصة وأن المجتمعات الوطنية تحد من علاقات الناس زمانياً ومكانياً وتعوق التفكير الجماعي كمواطنيين عالميين. (Eðvarðsson, 2012, 16)

وفي سياق النقد، يتسائل أحد النقاد البارزين لمفهوم المواطن العالمية وهو "ديفيد ميلر" قائلاً: "كيف يمكن الانطلاق من المواطن القومية المحدودة إلى المواطن العالمية غير المحدودة عن طريق إزالة الحدود الوطنية من مصطلح المواطن؟"، ويجيب إنه أمر بلا معنى؛ فأى محاولات لتطبيقه عالمياً إما ستكون خيالية أو ستكون فاشلة في تقديم فهم حقيقى لمعنى المواطن، ويقرر أنه حتى لو نجح المفهوم في تقديم التزامات دولية للعدالة، فكيف له وضع طرق منصفة وعادلة لتصريف هذه الالتزامات؟. (Miller, 1999, 65-66)

ويؤكد " ميلر" أن مفهوم المواطن العالمية سيبقى محل نزاع، طالما كانت هناك تفسيرات منافضة لمعناه تحمل مختلف التراتبات المعيارية من جهة، ومن جهة أخرى هناك قلق من أن

العالمية كإطار يضم أعداداً هائلة من المواطنين هو إطار واسع جداً بالنسبة للمواطنة؛ وبالتالي يصعب أن تنشط فيه بشكل مثالى، وقناute في ذلك أن النطاق الطبيعي للمواطنة الحقيقية التي يمكن تزدهر من خلاله هو الدولة أو الأمة باعتبارها رمز الهوية ومركز الولاء، وهو ما ت أكد تاريخياً منذ عصر النهضة وحتى اليوم. كما يرى أن سهولة التقل وتطور وسائل الاتصال وحدهما لا يكفيان لجعل جماعات كبيرة من الناس يتصورون أنفسهم كأعضاء في المجتمعات ذات الطابع الثقافي المحدد الذي وضع لهم بصرف النظر عن اختلافهم كما يرى أنصار الكونية. وهنا يرى "Miller" أن مبرره قد يكون غير مقنع لدى بعض المؤيدين، لكنه يشعر أنه يرتكز على نقطة أقوى من مفهوم المواطنة العالمية نفسه. (Miller, 1999, 65-68)

كما تتفق معه "تومبسون" من خلال استعراضها لبعض أوجه النقد الموجهة لمفهوم والتي توکد من خلالها أن مفهوم المواطنة العالمية لامعنى له إذا ما تم تجاهل المعنى الحقيقي للمواطنة القومية الذي ينطوي على تكثيف واجبات التضامن الاجتماعي والواجبات الأخلاقية تجاه مواطني الدولة كمجموعة محددة ومقيدة، وإذا تم تطبيق مصطلح المواطنة على البشرية كلها يصبح المعنى مجرد؛ لأن الانتماء للجنس البشري لا يعني بالضرورة أن لديهم فهم مشترك للحقوق والواجبات. (Thompson, 2001, 139)

مبادئ عالمية للعدالة، وأن ما يوجد من قيم ومثل عليا تقوم عليها المؤسسات السياسية الغربية تعكس هيمنة تلك المؤسسات، وبالتالي لا يمكن المطالبة بعالمية هذه القيم والمثل، كما يدعى آخرون أن المثل العليا للحقوق العالمية والعدالة بعيدة للغاية عن الدوافع القيمية والأخلاقية الحقيقة للأفراد التي تحددها ثقافة مجتمعهم، سواء أكان القبيلة أو الأمة أو الجماعة الدينية أو أي مجتمع آخر. (Thompson, 2001, 137)

وفي سياق الهيمنة والقيم الداعمة لها يرى "دوبسون" أن العالمية في حقيقة الخطاب السائد هي الفضاء السياسي الذي يسعى فيه مجتمع مهيمن للسيطرة العالمية، ويحرر نفسه من القيود المحلية والوطنية والدولية، وبالتالي فإن العالمية - في أغلب الأحوال - لا تمثل المصالح الإنسانية العالمية، إنها تمثل محلية الدول الكبرى التي تملئ مبادئ العالمية، وبعض الدول لديها قوى العولمة والبعض الآخر ليس إلا متعمول في ظل شمال يمتلك وصولاً عالمياً وأخر لا يمتلك إلا محليته بما يدعم اللتوان بين الجانبيين. ولهذا يتحدى دوبسون مفهوم المواطن العالمي والمواطنة العالمية لأنها لا تأخذ في الاعتبار العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب، وحتى مع افتراض الترابط بين

جميع أنحاء العالم فإن تربية المواطن العالمية غالباً ما تكون مصحوبه بالقصور في فحص مفاهيم الإنسانية المشتركة. (Dobson, 2005, 261-262)

من ناحية أخرى نقد "أولريش بك" هذا المفهوم الجديد للمواطنة عابرة الحدود حيث أنه يتطلب إنشاء منظمات للمصالح المشتركة وتشكيلات كبرى تكون مهمتها حل الخلافات السياسية عبر الوطنية، واحتضان النزاعات والقضايا العابرة للحدود، وتكمّن قوتها في الكشف عن التناقضات والأنانيات الثقافية والسياسية، غير أن تلك المنظمات ستواجه نوعاً من الصعوبات أكبر حجماً كلما ازداد تناقض الخلافات الثقافية وأوضاع الاقتصاد وشروط النظم السياسية، فالمنظمات والحركات العابرة للحدود والراغبة للمواطنة عليها أن تتحمل هذه التناقضات، وعليها أن تكسب قوتها السياسية في حل صراعات الهوية، كما عليها أن تناضل من أجل تسوية القضايا العابرة للحدود مع مراعاة الأوساط الثقافية الوطنية وهو أمر غاية في الصعوبة. (بك، ٢٠٠١، ١٩٩-٢٠٠)

ومع ذلك وكما يرى "بك" يبقى السؤال الرئيسي طبقاً لهذا المفهوم: أين تجد روابط الجماعات عبر الحدود التي لا يساندها المكان (الجوار)، ولا الأصل (الأسرة)، ولا الأمة (تضامن المواطنين المنظم حكومياً) قاعدتها المادية والإلزامية؟، كيف ستكون القرارات الملزمة جماعياً لما بعد الوطنية؟، وكيف سيكون العمل السياسي ممكناً؟. (بك، ٢٠٠١، ١٧٤) ويضيف "بك" بعدها آخر للسؤال قائلاً: "في إطار ذلك من نكون؟ من سيكون حاملاً لهذا النوع من حركة المواطنين العابرة للحدود؟ هناك، حيث تصبح الشمولية مشكلة يومياً أو موضوعاً للتعاون في العاصمة، وفي المدن الكونية الجديدة Global cities، وفي المنظمات العابرة للحدود، كيف وأين سيتكون الوعي مواطنة المجتمع العالمي بمفهوم ما بعد وطني للدولة، والسياسة، والمسؤولية، والعدالة، والفن، والعلم، والمبادلات العامة؟، إنه سؤال سيظل بلا جواب، وما هو واضح إلى اليوم : هو أن الاتصال بـالإنترنت وحدة لا يخلق مواطناً عالمياً". (بك، ٢٠٠١، ٢٠٠)

كما يشير "بك" إلى جانب آخر يتعلق بالمسؤولية الذاتية للمواطن المتعدد النشاط في ديمقراطية لا تزال تجريبية، مما من مكان إلا ينمو فيه القلق من أن اتجاه المجتمعات الحديثة اتجاهًا جماعياً إلى حد بعيد، يجعلها تتهاوى في أوضاع متراقبة فقد فيها قدرتها على إيجاد الروابط الاجتماعية مع تقسيم التوجيهات القيمية، وهناك اعتراض فحوه أن عمل المواطن في مجتمع العمل العالمي لا يستطيع أن يكون فعالاً بالمقابل مع عمله في المجال الحيوي الجغرافي

الاجتماعي التقافي الذي مكنه هو نفسه من الوجود، حيث قد يضطر إلى مناهضته إذا استدعي الأمر. (بك، ٢٠٠١، ١٦٨)

على الرغم من أن هذا المفهوم يواجه انتقادات تبدو منطقية ومقنعة، وتساؤلات هامة تنتظر إجابات محددة وواضحة، إلا أن التحقيق الأعمق يبين لنا أن المفكريين الغربيين يؤكدون - كما يبدو واضحًا من خلال تحليل أوجه النقد المقدمة - أن هناك حاجة لمواطنة قومية حقيقة بالأساس ننتقل منها للبحث عن هوية المشتركة وروابط ثقافية مشتركة، ومقومات لفهم المشترك، وبالشكل الذي يسمح بتحى عوامل الهيمنة، وبالحشد والتضامن والاهتمام بقضايا عالمية، والعدالة في التمثيل والواقعية في الإجراء، وعندما فقط يمكن أن تكون المواطنة العالمية قابلة للتطبيق .

ب) نقد المفهوم على مستوى الفكر العربي:

في ظاهرة قد تبدو غريبة، نجد على مستوى الفكر العربي أن هناك تأييداً واسعاً لمفهوم المواطنة العالمية فاق الاعتراض، حيث توجهت الدراسات - في معظمها - إلى البحث في سبل ترسیخ المفهوم دون مراجعة أو تمحيص أو نقد، وذلك في الفلسفة، والسياسة، والثقافة، وال التربية بصفة خاصة؛ والتي شهدت زخماً في نوعية الدراسات التربوية الموجهة نحو إمكانية تطبيق المفهوم في الفلسفة التربوية والمناهج والأنشطة، والبحث في أدوار المدرسة والإدارة والمعلمين في دعم التربية على المواطنة العالمية، ويمكن مراجعة ذلك من خلال البحوث والدراسات التي تناولت التربية على المواطنة العالمية أو التعليم من أجل المواطنة العالمية.

ورغم ذلك، وكما هو الحال في الفكر الغربي، فقد تراوحت آراء بعض المفكريين العرب - الذين حددوا موقفهم من المفهوم - بين التأييد والرفض. حيث يرى البعض أنه بالرغم من أن العولمة والمحليّة عنصران متلاقيان إلا أن المواطنة العالمية قد تقوم بالتوافق بين العنصرين باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، ويمكن التعبير من خلاله على المستويين العالمي والمحلي، حيث أن المواطنة ترى العولمة مرتبطة بالمحليّة، ولا تقتصر على الجنسية أو الإقليم، حيث أن البشر أولاً وأخيراً هم مواطنون في عالم واحد. (السروجي، ٢٠١٠، ٦٥).

يبينما يرى بعض الرافضين أن التناقض بين مفهوم العولمة ومفهوم المواطنة يرجع إلى الإطار النظري التصوري أو ما يطلق عليه المرجعية الفكرية، وكذلك يرجع إلى التناقض في الإرساءات المتضمنة في كل منها، فالعولمة توحد النظرة الاقتصادية والاجتماعية، وتوحد

المبادئ الثقافية والأنظمة القيمية الداعمة لذلك، وتتبني أساليب وممارسات واحدة في مختلف دول العالم، بينما المواطنة تعنى وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وقيم ثقافية خاصة ومتغيرة، وسياسات وأساليب وممارسات خاصة.(درويش ، ٢٠٠٩ ، ١٤٢) في إشارة إلى صعوبة الربط بين المواطنة كمفهوم قيمي خاص، وبين عالمية تدعى بها العولمة التي توحد بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وترتبطها برابط نفعي لمصالح قوى بعينها.

كما يتسأل (دروش، ٢٠١٤، ٤٩) عن أوضاع مجتمعاتنا العربية في ظل ذلك قائلاً:

"كيف لمجتمعاتنا العربية المعاصرة بكل ما تعانيه من مشكلات تتعكس في مفاهيم سائدة أبرزها الحقل السوسيولوجي منذ الثمانينيات من القرن الماضي كمفهوم ثانوية المجتمع، والشريخ الاجتماعي، والقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي، تلك المفاهيم التي تبعث إلى ظهور نوع جديد من الفقر الاجتماعي بأبعاده المختلفة، وبالتالي تلقى تلك المظاهر مع عجز المواطنة عن تحقيق أهدافها ومبادئها في تلك المجتمعات".

في سياق متصل، يطرح (البرهومي، ٢٠١٥، ٢١) سؤالاً هاماً قائلاً : "كيف ندعى لأنفسنا شرقاً كنا أم غرباً أن نضع تصوراً لمواطنة عالمية أو كونية واحدة لها الحق في حراسة التاريخ البشري؟، وأحياناً النطق على ألسنة العلماء والمفكرين والقيادات الدينية والسياسية والنقابية التي تحمل مسؤولية هندسة تاريخها" . وهو هنا يستثير البعض للحوار حول ما يتبع المفهوم الجديد من فرض الوصاية والولاية والهيمنة.

وفي إطار النقد العربي، أخذ البعض يشير إلى مخاطر الأخذ بعالمية المفهوم؛ حيث يشير (الربيعي، ١٩٩٩، ٢٣) إلى أن مفهوم المواطنة في الأصل قد استقر على إعطاء دلالات اجتماعية، وقانونية، وثقافية، وسياسية، وتربوية تجعله يرتبط برباط قوى مع الهوية، إلا انزلاقه نحو الكلية التاريخية ووحدة المبدأ يجعل كل ما يتعلق بتنظيم الحقوق المدنية والدستورية داخل المجتمع الواحد لا يخرج عن تأثيرات العلاقات الخارجية أو الدولية، وبقدر ما تفرض سياسات التصادم والتعارض بين الأفراد، نجد الأمر يتسع ليشمل الصراع على المستوى الدولي، وتزداد مسألة الاستشعار بالخطر، والحد من الصدام حتى في أشد العلاقات الدولية سلاماً.

وقد تخوف (درويش، ٢٠٠٩ ، ١٦٣-١٦٤) من خطورة المفهوم على تفكير آليات الدول في توفير الضمانات الاجتماعية للمواطن، فالليبرالية الجديدة تحاول إبراز مفاهيم جديدة مثل المواطنة العالمية، وعليه يكون مصير الإنسان وحقوقه في أيدي قوى مجهولة لا يمكن أن

تضمن لفرد ولا لجماعة أو منظمات المجتمع المدني الحصول العادل والمستدام على حقوق المواطنة منها.

كما يرى (العربي، ٢٠١٠، ١٣٢) أنه حتى لو تحقق الطموح الذي يسعى إليها منظرو ودعاة المواطنة العالمية والمجتمع المدني العالمي ، فمن شأنه أن يضيف تأثيراً آخر على الدولة القومية، على غرار الاختراقات الممارسة من قوى السوق العولمية والمؤسسات العالمية، والشركات متعددة الجنسيات، وقد تشهد الدولة أو الأمة - في المستقبل - استلاباً واحتواءً لقضاياها الاجتماعية بل ولسياساتها الاجتماعية.

وعليه يؤكد (نصار)، (٢٠١٦، ٨٥-٨٦) أنه في ظل حدة الاستقطاب السياسي العالمي، وسيطرة السطوة الإعلامية العالمية، لا يمكن لمفهوم واحد أن يتصدى لعدد من الحقوق المتضاربة والانتماءات المتضارعة، والهويات المتناقلة من ناحية، وهو من ناحية أخرى يعمل على ذوبانها في السياق العالمي العام، إذ حتماً سيكون تماساك المجتمع واستقرار الدولة مهدداً، في ظل تهديد مزدوج يواجهه ترسيخ قيم المواطنة المحلية والعالمية.

وبناءً على ما سبق، وفي ضوء أوجه النقد المقدمة لمفهوم المواطنة العالمية في الفكر العربي والغربي، فإن توطين المفهوم يتطلب افتتاحاً على مفهوم المواطنة على أساس عقلانية نقدية أخذين في الاعتبار مناقشة كل ما يطرح من تطبيقات مبررة للرفض أو القبول، وتحليل كل عوامل نجاحات وأخفاقات تطبيقات المفهوم وبما يساعدنا على الفهم السليم والتوطين الآمن والتوظيف الجيد للمفهوم، مع الرصد الواعي لآثاره على الشعور الوطني والهوية المواطنية، ويجب الإجابة أولاً على سؤال هام: من أين نبدأ تشكيل البنية الفكرية التربوية للمواطنة العالمية؟.

وهذا نؤيد - من حيث المبدأ - ضرورة البدء بتعزيز المواطنة في الدولة القومية، واعتبار ذلك أفضل طريقة لتبني الأفراد والمواطنين نحو القيم الإنسانية العالمية مع استشعار الميول العالمية الضارة، فالبدء بالتركيز على عالمية المواطنة قد يؤدي إلى مشاكل تتعلق بالهوية والالتزامات المرتبطة بها، فلسنا مضطرين لأن نضحي بالمصالح الوطنية من أجل تحقيق الأهداف العالمية. غير أن الموقف التفصيلي من المفهوم في البحث الحالى سيتضح من خلال معالجة المحور التالي.

٦- توطين مفهوم المواطنة العالمية بين القبول والرفض: (الموقف وعناصر المراجعة)

إن ملاحظة مآل المفهوم والموقف الواعي وعناصر المراجعة وقواعد النقد، إنما تؤكد أن الموقف البسيط من مفاهيم آلت إلينا من حضارة أخرى كحضارة الغرب كالرفض المطلق أو القبول

المطلق قد يحمل عناصر خل شديد في التعامل الحساس مع قضية أخطر ما تكون، ويصبح من الأجدى رد مجمل البنيان المعرفي إلى مجموعة مفاهيم ومنظومة متكاملة من المفاهيم تجعل الأولوية لعناصر تقدير المصلحة في تبني مفهوم معين، أو ربما رفضه، أو التحفظ عليه، أو على جوانب منه، وهي عمليات معقدة يجب حسابها بدقة. (إسماعيل، ٢٠٠٨، ٢٩)

إن الموقف من مفهوم المواطنة العالمية هو في الحقيقة أقرب إلى المأزق Dilemma وهو موقف يتضمن مشكلة أو أكثر، ويعرض عدة حلول قد يكون أحلاها مر، فالوقوف بين المواطنة القومية والمواطنة العالمية تضع أمامنا احتيارين الأول: رفض قد يحدث عزلة عن الحركة العالمية وهو ما قد يعوق التقدم، والثاني: قبول قد تضييع على إثره الهوية وتتذرر الثقافات المتراكمة لكل دولة عبر التاريخ .(اسكاروس، ٢٠١٥، ٥٤)

ويتجه البحث الحالي رغم كل ما نتج من خلال تحليل العناصر السابقة لإعادة بناء المفهوم وفي ضوء التحليل السابق أن مفهوم المواطنة العالمية قد يحمل رصيد قيمي وأخلاقي إنساني باق داعم لإمكانية التوطين في الفكر التربوي العربي شريطة اعتبار مفهوم المواطنة العالمية مفهوم استكمالي ليس إلا امتداداً للمواطنة القومية والمحلية لا بديلاً أو تعويضاً عنها، واستقباله باعتباره بديلاً هو أمر يجب أن يكون مرفوضاً من البداية. لكن ذلك يستدعي تجاوز بعض الخصائص الحالية للمفهوم وإعادة توجيهه نحو المعانى الإنسانية التى يروج لها والتصورات الحقيقية المميزة لها، وهذا هو التصور الحقيقى لمفهوم المواطنة (العالمية) بل (الإنسانية) التى يجب أن تؤسس التربية العربية عليه سعياً لتحقيق إنسانية المواطنة الضامن الوحيد لعالميتها، أما القبول بمفهوم المواطنة العالمية من منظور غربى فى الإملاء والمصطلحات هو نفسه أمر غير مقبول، لكن ما يقبل به هو الالتزام بالشروط التالية:

أولاً: مفهوم المواطنة العالمية يجب أن يضمن الشروط السياسية العالمية وتفعيل جميع النوايا الحسنة، خاصةً وأن النظام العالمي المتحيز وغير العادل لا يزال هو القائم بمظاهره السائدة كالاختلافات الحادة في الثروة، وفرص الحياة، والسلطة السياسية، فكيف للتربية أن تصنع مواطناً عالياً بالمعنى الكامل للمصطلح وهيكلاً العلاقات الدولية القائم يمنع ذلك؟، وبالتالي علينا أولاً أن نحقق وبشكل نقدي في الأزمات والمشكلات والتطورات الدولية كالحروب، المجموعات، التعليم، حالة حقوق الإنسان، التجارة الدولية، وسنجد هذه المعايير غير كافية، وبالتالي يصبح المعيار التوجيهي الأساسي لنجاح المواطنة العالمية هو عالم السياسة الداخلية أولاً والتى يجب أن تعكس المستوى الدولى حتى لو كان هذا

ليس ممكناً في الوقت الحاضر، كما يجب التركيز على بعض القواعد العامة كالديمقراطية فلا قمع للضعف من قبل الأقوى، ومبدأ حقوق الإنسان يجب أن يكون له معيار مقبول دولياً، المفاهيم العالمية للعدالة، التدابير السياسية للحد من الظلم الاقتصادي، المواطنة الوطنية ثم المواطنة عبر الوطنية. (Wintersteiner & et al, 2015, 12)

ثانياً: أن مفهوم المواطنة العالمية يشير إلى قضية مركبة في التربية على المواطنة العالمية، والتي ينبغي أن تتصدى لمعالجة المفهوم بأبعاده المختلفة سياسياً وثقافياً واقتصادياً خاصة مع تعمق جذور عدم المساواة في السلطة والثروة، وتقسيم العمل في ظل نظام عالمي معقد، لذلك ومن أجل فهم القضايا العالمية، فإن أمام التربية شبكة معقدة من المفاهيم والعمليات، والثقافات والسياسات المحلية والعالمية تحتاج إلى تفكير، وإذا نجحت التربية في ذلك فإنها تكون قد قالت بتعزيز مهمة حضارية جديدة في إعداد جيل يحمل عباءة الحضارة العالمية، وتحفيز قدرته على إحداث فارق إنساني كقوة عالمية بارزة . (Andreotti & 2006, 41)

ثالثاً: أنه للحد من مخاطر الأخذ بالمفهوم ينبغي على التربية على المواطنة العالمية أن تركز على إحداث توازن بين الأخذ بالمفهوم وبين تعزيز الهوية الوطنية بحيث يكون الهدف الأساسي هو الاطمئنان إلى ترسیخ مفهوم ومبادئ المواطنة القومية أولاً ثم استثمار هذا الرصيد التربوي في التوجه نحو المواطنة العالمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاعتماد على تحقيق التوازن والانسجام وإزالة التناقض بين المقاريبتان المختلفتان للمواطنة وهما: المقاربة الوطنية pariotic Approach حيث النظر للمواطنة على أنها قيم الاعتزاز بالانتماء إلى بقعة أرض جغرافية تسمى وطن يكون للمواطن فيها حقوق وعليه أداء واجبات معينة، والمقاربة الثانية هي المقاربة العالمية أو الكونية cosmopolitan approach حيث النظر إلى المواطنة الكونية على أنها قيم الاعتزاز بالانتماء إلى العالم/ الكون الفسيح بما تطرحه من حقوق وواجبات للمواطن العالمي. (اسكاروس، ٢٠١٥، ٥٩)

رابعاً: يجب أن تبدأ التربية على المواطنة العالمية ببناء وعي عالمي أولاً، يسعى لتقريب وجهات النظر من خلال خمسة منظورات: (وعي المنظور العالمي، وعي حالة كوكب الأرض، وعي عابر للثقافات، الوعي والمعرفة بالдинاميات العالمية، والوعي بالخيارات البشرية المتاحة). ويجب أن توفر هذه المنظورات أو النماذج أيضاً رؤية قياسية معيارية قوية

للمواطنة العالمية .(Oxley & Morris, 2013, 304)، وبالتالي إذا كان هناك اتفاق حول المعايير العالمية سواء كانت متغيرة أو ثابتة، وإذا كان هناك تشكيل لوعي عالمي في كل المجتمعات، فإن ترسیخ المفهوم لن يتم إلا إذا اكتمل هذا الوعي وحينها ستصبح المواطنة العالمية وإنسانية حقاً. ومن المهم أولاً مناقشة مفهوم العالمية ووضع قاعدة معرفية عامة له تكون مرجعية مشتركة للتقاهم بين المتحاورين دون الدخول في مسألة التفسير الذاتي للمفهوم حتى لا تحدث أزمة معيارية.

خامسًا: لابد من تركيز الفاعلين التربويين على إزالة الغموض الذي يحيط بمفهوم المواطنة العالمية قبل تحديد السمات الرئيسية لمجموعة متنوعة من الغايات للسياسات والبرامج التعليمية التي تعزز المواطنة العالمية، عن طريق بناء تصنيف واضح ومحدد للصورات المتنوعة لمفهوم المواطنة العالمية والتمييز بينها، ويعتمد التصنيف على أساس عالمي موجه cosmopolitan based وأساس محلي (تأييدي - دفاعي) advocacy based ، ويتضمن الأول أربعة تصورات مميزة لمفهوم المواطنة العالمية هي: السياسية، والأخلاقية، والاقتصادية، والثقافية، وهذا الأخير يضم أربعة أخرى هي: الاجتماعية والنقدية والبيئية والوجودانية، ويمكن الاعتماد على تلك التصورات في تقييم عناصر النقد لمناهج الداعمة لتعزيز المفهوم حيث يوفر التصنيف وسيلة جديدة وفعالة لتحليل السمات الرئيسية لمجموعة متنوعة من الغايات للسياسات والبرامج التعليمية التي تعزز المواطنة العالمية.(Oxley & Morris , 2013,301-325)

سادساً: الاطمئنان إلى التضمين القيمي للمفهوم المواطنة العالمية: إذ لا ينحصر العمل الفلسفى على بناء المفاهيم والمصطلحات وتأصيلها، وإنما يتعدى ذلك إلى ضرورة تضمينها قيمًا معينة، انطلاقاً من الاعتقاد بأن شحن المفاهيم بالقيم ضمان لاستمراريتها وبعث التجديد فيها. لأن المفهوم الذي نود الاشتغال عليه في حقل الفكر العربي هو المفهوم حامل للقيمة، أي معتمد بمنظومة القيم التي يدور في فلكها، بهدف جعل القيمة موجهاً دلائياً لمعنى المفهوم أو المصطلح، ومساراً من مسارات تاريخ كامن في اللغة، لأن القيم تضبط المفاهيم وتمكنها إمكاناتها الدائمة على التجاوز والإبداع. (ابن دنيا، ٢٠١٧ ، ١٤٩) وبالتالي يجب على التربية أن تؤسس لمفهوم المواطنة العالمية من خلال قوام قيمي مستند إلى منظومة عقائدية وأخلاقية وثقافية واجتماعية عاكسة لجوهر الحضارة العربية قبل أن تكون عاكسة للقيم العالمية.

سابعاً: إن سعى التربية إلى عملية إعادة بناء المفهوم وتوظينه يستوجب إدراك المراحل التي يمر بها تكوين المفهوم في التجربة الإنسانية عامة، وهي العمليات العقلية التي يتم من خلالها بناء المفاهيم في العملية التربوية خاصة وتحديد استخداماتها المعرفية المتعددة، (الصاعدى، ٤٣٥ هـ، ٢٢)، عليه يجب الوعى بالعمليات البنائية التاريخية والتطورية لمفهوم المواطنة العالمية، والاسترشاد بها في التجارب التربوية الجديدة التي تستهدف عملية التوطين.

المحور الرابع: نحو رؤية بنائية مقتراحة لتوظين المفاهيم التربوية الوافدة في الفكر التربوي على ضوء مدخل إعادة بناء المفاهيم.

ترتسم الرؤى والتصورات في ذهن الإنسان وحده على ضوء معطيات معرفته، وشخصه، واهتمامه، ومنهج الانتقاء لديه، وكذلك حضوره وفاعليته في المجال المراد التخطيط له، وأن التخطيط يمس الحقائق الموضوعية للإنسان فسيكون من الضروري وضمن فعل الصيرورة الإنسانية أن يتوجه جمهور ما نحو المفاهيم؛ لكن تجز استهدافاتها المستقبلية بالإثبات والإنكار وكذلك التأييد والرفض وربما عدم الاكتتراث والمحايدة. دون ذلك قد تجتهد قوى بعينها في سبيل الاستحواذ على المناطق الفارغة من المستقبل والخاملة من النشاط الإنساني العام، وقد يكون ضمن الهيمنة إذا لم تجد تلك القوة المتحركة في طريقها أى ممانعة أو تقدم نحو مزيد من سد الفراغات المفاهيمية، الثقافية، الاجتماعية، الدستورية، القانونية، وكل ما يتعلق بقضايا الحريات، والمشاركة وغير ذلك مما قد يتتحمل به النظام العالمي الجديد في سبيل توسيع مساحات تدخله في شأن المجتمعات الجامدة. (آل حبيل، ٢٠٠١، ١٠٣ - ١٠٤)

والرؤية البنائية المقترحة كما نعنيها هنا في مجال البحث تستدرك البعد المفاهيمي في جميع تصوراته، وتحاول طرح اجراءات بنائية جديدة لتحديد المراحل والعمليات الأساسية الأكثر فاعلية في حسم الجدال المفاهيمي الذي يحيط بالمفاهيم الوافدة، والتي يمكن الاستناد عليها عند إعادة بناء المفاهيم التربوية الوافدة قبل إتمام عمليات التوطين، مع الإشارة إلى مرونة تلك الرؤية التي تترك الباب مفتوحاً للإضافات، وتسمح بقابلية التغيير.

١- المرتكزات والمنطلقات الفلسفية للرؤية البنائية المقترحة:

تتوسّس الرؤية البنائية المقترحة على بعض المنطلقات والمرتكزات الفلسفية والإبستمولوجية التي تمثل عوامل الحفز ودعامات البناء ، وتمثل في:

- حاجة المعرفة بصفة عامة والمعرفة التربوية بصفة خاصة إلى دعم إنتاج الأجهزة المفاهيمية والاصطلاحية سواء على صعيد التتظير أو الممارسة، ويترتب عليها نوعاً من المواءمة أو التأصيل حول المصطلحات والمفاهيم بما يتفق والبنية الحضارية الثقافية من ناحية، وشروط حقل المعرفة من ناحية ثانية، وحاجات التلقى والاتصال بالحضاريات الأخرى من ناحية ثالثة. (نافع، ٢٠١٤، ١٠)
- أن الدعوة إلى وضع اعتبارات عديدة للاستهلاك التربوي للمفاهيم والمصطلحات التربوية من الثقافة الغربية ليست دعوة إلى التموقع داخل شرنقة الذات ولا إلى عزلة ثقافية أصبحت في العصر الحالي مستحيلة، ولكنها دعوة صادقة إلى مراعاة وإدراك حقيقتين هما: الاختلاف بين المقولات ما بعد حداثية الغربية والعربية، والخطر في ترسیخ التبعية الثقافية. (عبد العال، ٢٠١٠، ٩٥).
- تحتاج المفاهيم الواقفة إلى إعادة بناء يتبعه موقفاً واضحاً من إمكانية التوطين وفق منهجية معيارية متყق عليها في عملية البناء والتأصيل الجديد لاستخراج الدلالات في سياق محلي، وتحريرها من كافة أشكال الغموض والالتباس قبل عملية التوطين.
- أن عملية البحث في بنية المفاهيم بصفة عامة هي ضرورة ومطلب حضاري تقتضيها إرهادات الحضارة المعاصرة، فالمفاهيم التربوية ليست بنية فلسفية جامدة تتجاوز مقتضيات الزمان والمكان أو تتعدى فعل التشبع الثقافي، بل هي خلاصة فكر إنساني منظم يعبر عن توجهاته وطموحاته الإنسانية والتربوية.
- المفاهيم التي تؤسس للتفكير الإنساني بصفة عامة، والتربوي بصفة خاصة تشكل ميداناً خصباً تتقاطع فيه المفاهيم بالمعرفة والثقافة والسياسة والاقتصاد والاجتماع، وبالتالي تصبح أساساً داعماً لقدرة الفكر التربوي على تجاوز هموم وإشكاليات الواقع واستشراف المستقبل، وتتنمي قدرته على اليقظة الثقافية ومواجهة تحديات الأمن الفكري والثقافي وتداعيات مرحلة ما بعد الحادثة والعلومة .
- أن التجديد الفكري والثقافي والتربوي لابد أن ينبعق في قلب حركة المجتمع ويند مفكريه، من خلال مراجعة الذات ونقدتها، وإعادة النظر في مفاهيمها وطموحاتها التي لا يمكن أن تفرض عليها من الخارج دون تمحيق وتدقيق وقناعة ، وأيضاً من خلال مراجعة الآخر ومفاهيمه ومقولاته التي يصدرها إلينا .

٣- التصورات المرحلية للرؤى البنائية المقترحة:

مع الاتفاق على أن الهدف الاجتماعي الأساسي للتربية هو استمرار إعادة الفحص والبناء للمفاهيم والأفكار والآراء، فإن الرؤى البنائية المقدمة لإعادة بناء وتوطين المفاهيم التربوية الوافدة وهو ما يمكن أن نسميه هنا في البحث الحالى (استراتيجية الدعم المفاهيمي) وهى استراتيجية تؤسس على فكرة الانفتاح الآمن على الآخر، وتتبني منطق استدلال وتوطين المفاهيم الوافدة إلى الفكر التربوى من قبيل الحاجة إلى التجديد وتجاوز الجمود والانعزالية فى ظل عالم مفتوح، وتقوم على عدة محاور هى بمثابة خطوات متسللة تمثل آلية للتعامل مع المفاهيم الوافدة بدءً من عملية الاستقبال غير الحافل دون سابق انبهار أو تحيز للمفاهيم الجديدة الوافدة، وانتهاءً بعمليات التوطين والتوظيف الإجرائى لها حال قبولها، ويقترح البحث الحالى تصورات مرحلية تؤسس الرؤى البنائية المقترحة، وتمثل فى عدة مراحل بنائية يمكن ترتيبها على النحو التالي:

أ) مرحلة الاستقبال: بمعنى فتح باب الفكر التربوى العربى لاستقبال كافة المفاهيم المستحدثة والمنتجة فى ساحات فكرية أخرى.

ب) مرحلة الانتقاء : أى انتقاء بعض المفاهيم التى يمكن قبولها شكلياً، وهو انتقاء ليس معناه الرضا والقبول أو الاطمئنان، وعزل البعض الآخر الذى لا يبدو من خلال مظهره لائقاً بأى حال من الأحوال مع ثقافتنا العربية وفكرنا التربوى.

ج) مرحلة التفكك: بمعنى تفكيك المفاهيم المنتقاء إلى عناصرها الأولية تمهدأ لإخضاعها لعملية التحليل.

د) مرحلة التحليل: بمعنى إخضاع عناصر المفهوم لعملية التحليل مرة لمفرداته، ومرة أخرى لصورته الكلية أى مفرداته مجتمعة.

ه) مرحلة إعادة التعريف (البناء التجريبى): وتعنى بتحميم العناصر المفككة للمفهوم بعد إزالة عوامل الاغتراب عنها، وإعطائه تعريف جديد وتصور أولى يناسب طبيعة الفكر التربوى العربى.

و) مرحلة التهيئـة: وتعنى بتهيئة ساحة الفكر التربوى العربى للتعامل مع المفهوم الجديد بعد إعطائه صبغة فكرية محلية مستمدـة من خصوصية التربية العربية.

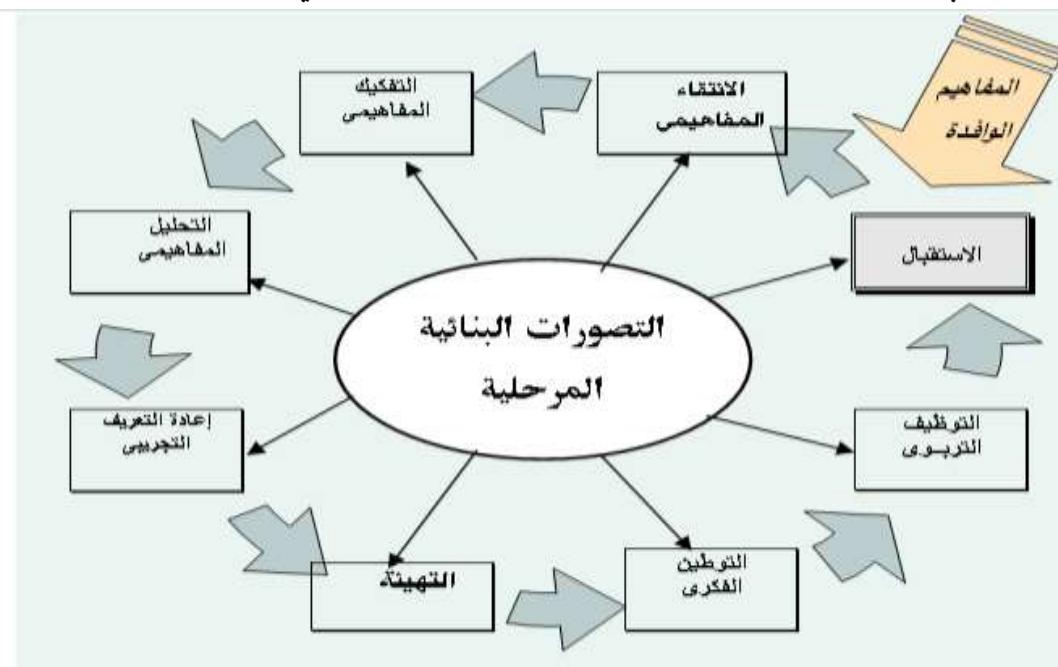
ز) مرحلة التوطين: وتعلق بتأصيل وترسيخ المفهوم فى الفكر التربوى العربى بعد وصوله إلى حد مقبول من الاتفاق عليه أو القبول به.

ح) مرحلة التوظيف التربوي: وتعنى إنزال المفهوم من المستوى التنظيري بمثاليته وتجريده إلى مستوى إجرائي واقعى.

وهذه المراحل والموضحة بالشكل رقم (١) سيتم تعريف محتواها وإجراءاتها تفصيلياً عند وضع التصورات الإجرائية للرؤية البنائية المقترحة، لكن ما ينبغي التأكيد عليه هو نقطتين هامتين هما:

الأولى: هو أن العلاقة بين هذه المراحل هي علاقة تراتبية؛ بمعنى أن عامل الترتيب يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند التنفيذ الإجرائي، فكل مرحلة هي خطوة في طريق عملية إعادة البناء والتوطين، وتقوم بدور وظيفي فيه، وتعتبر تمهدًا لخطوة أخرى ستأتي، غير أن هذه المراحل متداخلة فلا توجد حدود فاصلة يمكن الوقوف عندها بل إن الفصل هنا فقط للتوضيح فقط.

الثانية: التأكيد على استمرارية العملية البنائية بمعنى أنها لا تنتهي بمرحلة التوظيف، بل بمجرد الانتهاء تبدأ مرحلة جديدة من الاستقبال، خاصة وأن التطورات المعرفية مستمرة ومتابتها يصعب معها التوقف عن عملية إعادة البناء وإلا أصاب التخلف مجتمعاتنا العربية ووقعنا بأيدينا عقود التنازل عن خصوصية فكرنا وهويتنا الثقافية والمعرفية.



شكل رقم (١)

التصورات البنائية المرحلية لإعادة بناء المفاهيم الواقفة (الشكل من إعداد الباحثة)

٣- التصورات الإجرائية للرؤيا البنائية المقترنة:

لا تقف الرؤيا البنائية عند حد التصورات المرحلية بل يجب أن تتعادها إلى وضع التصورات الإجرائية لضمان عدم التخبط والفوضى في التنفيذ، وتجنب سوء الفهم لمضمون المراحل البنائية وفيما يلى تقديم التصورات الإجرائية لكل مرحلة بنائية:

(أ) مرحلة الاستقبال:

هي العملية الأولى وهي تتعلق بمرحنة الفكر التربوي العربي في ظل العولمة والتحديات الثقافية المعاصرة التي لا يمكن تجاهلها أو التظاهر بالجمود مع إفرازاتها، وتلك العملية تتعلق باستقبال كل ما هو ثقافي شرط الاقتراب منه بحذر واعي، وفي ضوء منطق واضح لإعادة النظر بكل ما لا ينسجم مع الهوية، ومع الثقافة، ومع الواقع العربي، في سبيل بناء فكر تربوي عربي متجدد ومتطور وفي الوقت ذاته قادر على تجاوز التبعية وقدر على فهم نوايا الأيديولوجيات المهيمنة والتخلص من آلياتها، وتتطلب هذه المرحلة القيام بالإجراءات التالية:

- المتابعة المستمرة لما يجد ويحدث على الساحة الفكرية الغربية من مفاهيم، ومتابعة التطورات المعرفية في جميع الحقول المعرفية التي تتدخل مع الحقل التربوي.
- استقبال المفاهيم التجديدية استقبلاً غير محدد بموقف معين كالقبول أو الرفض قبل البدء في عمليات إعادة بنائها وضبطها بما يتافق مع البيئة العربية ونسقها التربوي.
- متابعة التجارب المفاهيمية الناجحة، وتقدير قدراتها وإمكاناتها التطويرية في بيئتها المنتجة.
- دراسة الانعكاسات التربوية للمفاهيم الجديدة سواء ما يتعلق بقدرها على تجديد الفكر التربوي في بيئه المنشأ، أو قدرتها على تحقيق نتائج إيجابية في تطوير الواقع التربوي.

(ب) مرحلة الانتقاء:

هي الخطوة الثانية التي لها من الأهمية بقدر ارتباطها وتصديها لمهمة كبرى هي سلامه الهوية العربية والتصدى لمحاولات الاختراق والهجوم عليها، وتنطلق عملية الانتقاء بقدرة مفكرينا ووعيهم بالشروط الثقافية والاجتماعية والمعرفية التي تسمح باستدخال مفاهيم جديدة على ساحة الفكر التربوي العربي بما لا يخل بسلامة تلك الشروط، أو يضر بالهوية، أو يتخطى حدود الخصوصية التربوية العربية، وتتطلب هذه المرحلة القيام بالإجراءات التالية:

- تقدير أهمية وقيمة المفاهيم التربوية المستحدثة وزونها مقابل مانملك من مفاهيم، ودورها في تطوير الواقع التربوي العربي إجرائياً، وهي عملية تتعلق بالتقدير المبدئي الظاهري للمفاهيم الوافدة.

- مراجعة قيمتها الظاهرة التي قد رناها ظاهرياً مقارنةً بالمفاهيم المتصلة التي تقارب في معناها ودلائلها منه؛ لبيان مدى قبولها والسماح بدخولها إلى ساحة الفكر التربوي العربي تمهيداً لإخضاعها لعملية التفكير.
- استبعاد المفاهيم الشاذة والمتطفلة أو العائقية التي قد تتراوح معرفياً مع المفاهيم الواقفة مستغلة الانفتاح الثقافي والزخم المعرفي، والدفع المفاهيمي، في حين أنها لا تصلح بتاتاً للعمل أو التوطين في البيئة العربية والإسلامية.

ج) مرحلة التفكير:

هي الخطوة التالية مباشرةً بعد الانتهاء من عملية الانتقاء، وتعلق هذه الخطوة بمسألة تفكير المفهوم إلى عناصره الأولية تمهيداً لعملية التحليل هو مؤشر أولى هام على مدى قوة المفهوم، فالبنيان القوى للمفهوم يبدأ من قوة وانسجام عناصره، ووحداته الأولية، وسلامته التركيبية، ونقيض ذلك هو مؤشر على ضعف المفهوم من الداخل حتى لو أبدى غير ذلك من بريق وجاذبية مظهرية، وتتطلب هذه المرحلة القيام بالإجراءات التالية:

- الوقوف المبدئي على طبيعة المفهوم من الناحية التركيبية، وتحديد نوعيته من حيث البساطة والتعقيد.
- إخضاع المفهوم لعملية التفكير إلى مفرداته أو عناصره الأولية التي تدرج تباعاً حتى الوصول إلى نواة المفهوم الأولى؛ بمعنى الأخذ في الاعتبار أن المفهوم قد يتشكل من عناصر وهي الأخرى تكون من عناصر أخرى يجب تفكيكها.
- جمع التعريفات والدلائل اللغوية والاصطلاحية التي وضعت لكل عنصر على حدا، وكذلك للمفهوم ككل تمهيداً لإخضاعها لعملية التحليل.

د) مرحلة التحليل:

التحليل هو عملية شديدة الصلة بعملية التفكير والفصل بينهما هنا في إطار التظير فقط ، لكن في التطبيق الإجرائي المعرفي لا يمكن الفصل بينهما، وعملية التحليل هنا تتم بمستويين هما: المستوى العام وهو يتعلق بتحليل المفهوم ككل، والمستوى الخاص وهو يتعلق بتحليل كل عنصر من عناصره، وتتطلب هذه المرحلة القيام بالإجراءات التالية:

- البدء بتحليل المفردات والعناصر التكوينية للمفهوم، ثم تحليل المفهوم بعد إعادة التركيب.

- العمل على استخراج الدلالات والمضامين التي ينطوي عليها المفهوم، وقواعد تفسيرها والتي قد لا تظهر من خلال الدلالات المظهرية.
- التركيز على الكشف عن عوامل الالتباس والغموض، وغيرها من العوامل الكامنة، حيث تحدد عناصر الهيمنة في المفهوم تمهدًا لإزالتها.
- إعطاء مؤشرات هامة لقابلية التوطين من خلال تحديد الفجوات الثقافية التي يمكن سدها أثناء عملية البناء.

هـ) مرحلة إعادة التعريف (البناء التجربى):

عملية إعادة التعريف هي عملية محورية مرنة تختلف حسب طبيعة كل مفهوم، غير أن نجاح تلك العملية يحدد مبدئياً بوضع بناء تجربى جديد في صورة تعريف، وتتمثل أهمية هذه الخطوة في جمع عناصر المفهوم مرة أخرى بعد تفكيره وتحليله، وبعد إزالة كل عوامل الالتباس والغموض، وكل ما يرتبط بعوامل الهيمنة، وكل ما لا ينسجم ومحضات الهوية وطبيعة الخصوصية، وتتطلب هذه المرحلة القيام بالإجراءات التالية:

- الاتفاق على وضع المفهوم بصورة بناء تجربى له تعريف جديد بعد إعادة التركيب يتواافق وطبيعة البيئة التربوية العربية.
- إضافة دلالات جديدة للمفهوم تعطيه البصمة الفكرية التربوية العربية مع الإبقاء على دلالاته الأصلية بعد إزالة عوامل الاغتراب عنها.
- تحديد إمكانات المفهوم نظرياً وقدراته الإجرائية في معالجة قضايا تربية استعداداً لتهيئته حتى يقوم بدوره الحضاري الجديد بعد ما تم تكييفه مع شروط المعرفة التربوية.

و) مرحلة التهيئة:

بعد الانتهاء من عملية البناء وفق طبيعة المفهوم، ومقتضيات الحاجة المفهومية يتم تهيئه الثقافة التربوية العربية لإدماج المفهوم الجديد بعد إعادة بنائه، وتتطلب هذه المرحلة القيام بالإجراءات التالية:

- إجراء حوارات ونقاشات فكرية وثقافية وأكاديمية ودراسات علمية جادة حول المفهوم الجديد وإمكاناته التجديدية.
- تحديد نقاط التلاقي بين المفكرين حول المفهوم الجديد، وتقدير وزنها وأهميتها في مقابل نقاط التباعد ومحاولة الوصول لحد مقبول من الاتفاق حول دلالات المفهوم.

- إجراء تقييم لقدرة الحقل المعرفي التربوي على تبنيه، وتطوره نظرياً وإجرائياً، وإعطائه السمة التربوية العربية، مع بحث معوقات تطبيقه.

ز) مرحلة التوطين:

هي مرحلة تتعلق بتأصيل المفهوم وترسيخه في الفكر العربي بعد وصوله لحد مقبول من الاتفاق والقبول والقناعة لدى المفكرين التربويين، بل والممارسين التربويين، وتمثله في بنية معرفية تسمح بإندماجه بصورة متجانسة مع غيره من المفاهيم في الجهاز المفاهيمي التربوي ذات الصلة بالمفهوم الجديد وتتطلب هذه المرحلة القيام بالإجراءات التالية:

- قراءة الواقع التربوي قراءة جيدة من كافة النواحي لتحديد فرص القوة والضعف التي تواجه توطين المفهوم.
- إعداد استراتيجية واضحة الغايات تستهدف توطين المفهوم وتوسّس على رؤية واضحة لأهداف وغايات التوطين.
- البحث المستمر في متطلبات التوطين والعمل على توفيرها قبل البدء في تنفيذ الاستراتيجية.
- العمل على إزالة كافة المعوقات التي قد لا تسمح بعملية التوطين وتؤدي إلى جموده، وبالتالي يصعب الانتقال إلى عملية التوظيف التربوي.

ح) مرحلة التوظيف التربوي:

تتميز هذه الخطوه بدورها الواضح في القضاء على فجوات التنظير والتطبيق من خلال إنزال المفهوم من المستوى التنتظيري بمثاليته وتجريده إلى مستوى إجرائي واقعي، ولهذا فإن هذه الخطوة تتعلق بتفعيل علاقة المفهوم ببنية النظام التربوية وعملياته، وتتطلب هذه المرحلة القيام بالإجراءات التالية:

- الحضور الفاعل لكافة مكونات النظام التربوي (ثقافة، وادارة ، ومعلم ، وطالب ، ومنهج، وأنشطة، وتقويم) للتأكد من قدرة المفهوم وإمكاناته الإجرائية ما بعد عملية التوطين.
- العمل على توفير متطلبات توظيف المفهوم، وتذليل معوقاته حتى نطمئن أن عوامل النجاح والإخفاق في التوظيف مرجعها المفهوم نفسه وليس لعوامل أخرى دخل فيها.
- تتبع قدرة المفهوم على تطوير الواقع التربوي وتجديد إمكاناته وحل قضاياه ومشكلاته.

- تقييم مستمر لمرحلة الحصاد التربوي للمشاريع التربوية التي تستهدف استثمار إمكانات المفهوم وقدراته الوظيفية والتجددية .

ويجب الإشارة أن هذه المراحل البنائية جميعها تتطلب إخضاع كل خطوة وكل إجراء للنقد الموضوعي المؤسس على وعي تام وقراءة عميقة للشروط الحضارية المعرفية والثقافية والاجتماعية للمجتمعات العربية، ومعالم الفكر التربوي العربي الذي سوطن فيه المفاهيم الوافدة.

٤- فعّالات نجاح الرؤية البنائية المقترحة:

يتطلب نجاح الرؤية البنائية المقترحة لتوطين المفاهيم الوافدة إلى الفكر التربوي من خلال مدخل إعادة بناء المفاهيم توفير بعض الضمانات، والتي يمكن حصر أهمها فيما يلى:

أ) إيمان الجماعة التربوية بقدرتها على بناء المفاهيم وإعادة بنائها:

يرجع الأصل فيما أصاب الفكر العربي من وهن معرفى إلى افتقار كثير من حقول المعرفة إلى ممارسات تفتقر إلى المقومات العلمية في ضبط المفاهيم والمصطلحات وتحديدها، حيث يلاحظ بالحس النقدي عدم الاتفاق على بنية المفهوم داخل جماعة علمية واحدة، والاختلاف الواضح في الصورة الذهنية لدى أبناء تخصص واحد تجاه مفاهيم عديدة، كما تتشعب خلافات حول الدلالات المفاهيمية والمعانى الجوهرية حيث يجب الاتفاق. (نافع، ٢٠١٤، ١١)، لذا يجب أن تسهم شبكة العلاقات المتخصصة علمياً داخل أي حقل، وكذلك العلاقات الثقافية والفكرية الباحثة في إثراء المعنى الدلالي لأى مفهوم، أوخلق مفاهيم جديدة تعبر عن حراكها الإنساني العام، وكذلك النقاش والجدل الموضوعى حول أى مفهوم قائم أو مقترن أو وافد .(آل حبيل، ٢٠٠١، ٢٠٠١)

وهو ما يتطلب توجيه وتنمية وعي الجماعة التربوية بأهمية المفاهيم التربوية كأساس للفعل والتطوير والتجدد التربوي، وتوسيع ورؤيتها النقدية للمفاهيم، وتطوير التعامل مع المفاهيم الوافدة التي تحمل دلالات جدلية ومضمون خفيه، كما يجب التأكيد على أن تطوير قدرات الجماعة التربوية وحدها غير كافي لإنجاز هذه المهمة، إذ لابد من توافق سياق اجتماعي وتربيوى ناقد ومهىء لقبول النقد، ذلك أنه كلما ازدادت عوائق التوجه النقدي عجزت الجماعة التربوية عن تحقيق الأهداف المنوطة بإعادة بناء المفاهيم وتوظيفها، وبالتالي تزداد المخاطر التي تحيط بالفكر التربوى، وخاصة ما يتعلق منها بالهوية والخصوصية الثقافية. وعليه أن الأول لتجاوز الإنتاج التربوى المبني على ثقافة التبعية والاستلاب الثقافى والأنسياق وراء

المفاهيم المستحدثة دونوعي، والاستقرار في فضاء تربوي نقدى عقلاني تنويري منفتح يضمن الانسجام بين التربية والثقافة القومية والعالمية وهي مهمة بارزة تنتظر الجماعة التربوية.

ب) إعادة بناء المفاهيم التربوية وفق منهجية علمية تربوية متفق عليها كمراجعة:

بعيداً عن جدلية المفهوم وإشكالياته النظرية والمنهجية فإنه لا ينبغي الاكتفاء بجدل نظرى حول منظومة متباعدة إلى حد التناقض بين العناصر والمقومات والممارسات المشكلة للمفهوم والإغراق بالبحث عن الفواصل وال نقاط وما يعقبها أو يتصل بها من سيل الاجتهادات المرتبطة ذاتياً وموضوعياً باختلاف الثقافات والمدارس الفكرية، بل إن منهجية المحاكاة تقتضى تحديد مقومات المفهوم ببعده الثقافي البيئي، وما يفرزها من خصوصية، وبناء منهجية علمية يحتمل إليها كأدلة تفكير ت-care المسلمات وتتسق موروث تربوي أن له أن يتجدد .(كامل،

(٢٠٠٣، ١٠)

ولتجاوز إشكالية المفاهيم والرؤى المنهجية في الدراسات التربوية العربية، يجب تقديم المفاهيم في سياق علمي وعلى أساس منهجي يؤدي الغاية في اتجاه إزالة مظاهر الغموض التي تعانى منها الدراسات في هذا الميدان التربوي، ويأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي للمفهوم والتتابع المنطقي لحركته، ويراعي المتطلبات المنهجية بعيداً عن مظاهر المبالغة في استعراض التعريفات المقدمة للمفهوم. (وطفة ، ٢٠٠٣ ، ١٥٤)

وهو ما يستلزم - بالتأكيد - بناء منهجية علمية يمكنها أن تخرج المفهوم من دوائر الغموض التي تحيط به عبر دراسة منهجية واضحة ومحددة تستهدف إعادة البناء، وتنتهي بوضعه في رؤية فلسفية جديدة نابعة من السياق العربي، بإعادة بناء المفاهيم وتوطينها تقتضى تجديداً في الأسس النظرية والفكرية بما يتوافق مع السياقات التاريخية والاجتماعية والثقافية للبيئة الحاضنة. ولذلك ينبغي أن تقوم تلك المنهجية وتوسّس لليقظة الفكرية المتكاملة نحو ما يجد من مفاهيم على أن تكون منهجية يقظة متعددة استيعابية غير جامدة أو منعزلة .

ج) تشجيع البحوث الفلسفية المعنية بتحليل المفاهيم التربوية:

لقد بات ظاهرياً أن البحوث الفلسفية التربوية لا تلقى إقبالاً من جانب باحثي التربية، قد يكون ذلك نابع من صعوبة تناولها، واحتياجها لعقلية من نوع خاص، وهي العقلية التأملية الناقدة صاحبة الرؤية الموسوعية، والثقافة المتعددة. (حسيني ، ٢٠٠٥ ، ١٠٧ - ١٠٨) لذا لزم

الأمر العمل على إعادة تكوين الميول البحثية نحو هذا المجال الهام الذى تتبع أهميته من قدرته على فهم الواقع وتقديم رؤية واضحة لتوضيحه وتصديها لقضية شائكة ومعقدة هى قضية المفاهيم.

وانطلاقاً من الدور الذى يؤدىه البحث فى فلسفة التربية فيما يتعلق بتحليل المفاهيم من أن معظم المفاهيم يشوبها كثير من الغموض، والمهمة الرئيسية للباحث فى فلسفة التربية تمثل فى محاولة إزالة اللبس والغموض المحاط بالمفاهيم عن طريق تتبع المجال الأصلى الذى نشأ فيه هذا المفهوم وتطوره حتى وقتنا الحاضر، وهو إذ يحلل هذا المفهوم أو ذاك إنما يحلله تحليلاً اجتماعياً وظيفياً فى إطار ثقافى متتطور. الأمر الذى يمكن من رؤية مضمون جدية كانت خافية أو ملتبسة أو غامضة بالنسبة لنا قبل أن تضطلع بحوث فلسفة التربية بتحليلها. (النشار، ٢٠١٨، ٦٠ - ٦٤)

وعليه وفي ضوء التطورات العالمية المعاصرة والثورات العلمية المرتبطة بها، ومع اتساع المجال لبروز مفاهيم ومصطلحات جديدة تحمل صفة العالمية، قد تدفع لنغير بنية الفكرالتربوى المعاصر، وتغير من الذهنية التربوية التقليدية إلى مفاهيم وصيغ جديدة غير منتجة محلياً، تأتى الحاجة لتشجيع البحث الفلسفى التربوى ودفع قدرته على التصدى لكافة هذه القضايا والمفاهيم والقيم الجديدة التى تحملها، حتى يمكنه أن يعيد صياغة كثير من المفاهيم التى تؤسس عليها الممارسات التربوية، وتبنى عليها خطط التطوير.

د) تنمية العقلية الناقدة للباحثين التربويين فى مقابل العقلية الناقلة: تجديد رؤيتهم الموسوعية

تكتسب المفاهيم أهمية قصوى في عملية البحث الاجتماعي بصفة عامة والتربوى بصفة خاصة، وعلى الباحث التربوى أن يحدد المفاهيم بدقة متناهية، ذلك أن العديد من المفاهيم – قد يكون لها أكثر من معنى أو يعطى لها تقاسير مختلفة، وقد يكون لبعض المفاهيم دلالة فى المجتمعات الديمقراطية مثلاً تختلف عن دلالتها فى المجتمعات ذات الحزب الواحد والأنظمة الديكتاتورية، وعليه فإن الأمر يحتاج لباحثين جادين لديهم ذهنية ناقدة وقدرة على بناء رؤية موضوعية يستطيعون من خلالها تجاوز عمليات النقل غير الواقعى أو المتحيز للمفاهيم.

وقد طرحت بعض التوجيهات التى تساعد الباحث الاجتماعى والتربوى إلى الوصول إلى بناء دقيق للمفاهيم التى يستعملها فى بحثه من أهمها: الرجوع الى أصول المفاهيم وتطورها

البنائي من خلال تحليل ونقد التعريفات التاريخية والمعاصرة للمفهوم والتي تتبدل من وقت لآخر؛ لأنها مرتبطة بالسلوك الإنساني سريع التبدل والتطور، وعزل العناصر المشتركة والمتفق عليها في أغلب التعريفات، وبناء تعريف مبدئي يتضمن المعنى الذي تجمع عليه التعريفات، ثم إخضاع المفهوم للنقد الصارم للتأكد من صلاحيته ودقته، وإدخال تعديلات نهائية بناء على الانتقادات الموجهة إليه، والباحث في خطواته هذه عند تحديد وتقسيم المفهوم عليه توخي الإيجاز دون إخلال المعنى، وأن يكون التفسير معبراً بدقة عن المفهوم، ويمكن للباحث أن يعرف المفهوم تعريفاً بنائياً بتبيان الخصائص البنائية التي يتكون منها، أو تعريفاً وظيفياً بإبراز الدور الاجتماعي الذي يؤديه. (ابراش، ٢٠٠٩، ٢٣٥ - ٢٣٧)

٤) الوعي بالأبعاد الاجتماعية والثقافية للمفاهيم التربوية المستحدثة:

يشير (على؛ وفرج، ٢٠٠٨، ٢٠٠٨) إلى "أن المفاهيم على المستوى الثقافي والاجتماعي تمثل دوراً شبيهاً بدور العملة النقدية، فكما أننا في عالم البيع والشراء والتعامل اليومي نتعامل وفق عملة نقدية لها مقدارها المتفق عليه في كل مجتمع، بحيث إذا اضطرب هذا المقدار وتباينت القدرات لها واختلفت اضطراب ميزان الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حتى أنه قد يصل إلى درجة الانهيار، كذلك نحن نتعامل في العلاقات الفكرية، مهما بسطت مستوياتها وأطراها، بعملة مفاهيمية".

وعليه يجب الالتفات جيداً إلى ضرورة الوعي بالأبعاد الثقافية والاجتماعية للمفاهيم الواقفة المستحدثة، وكذلك الوعي بالأبعاد الاجتماعية والثقافية للبيئة محل التوطين قبل وضع المفهوم في سياقه الجديد، حتى إذا ما اطمئننا إلى نزع ثوبه الأصلي الذي قدم إلينا مرتدياً إياه استطعنا إلباسه ثياباً جديدة تلائم سياقاتنا المجتمعية حتى يمكن الاطمئنان إلى تجانس المفهوم وانسجامه مع غيره من المفاهيم التي تحمل دلالات ذات صلة أشياء عمليات التوطين في بيئه معرفية مهيئة للإنجازات المعرفية القائمة على بنور مفاهيمية صالحة بالمعنى التربوي العربي.

و) إعطاء أهمية خاصة للبعد اللغوي والدلالة اللغوية في عملية البناء المفاهيمي:

عندما يتعلق الأمر ببناء المفاهيم أو إعادة بناءها فإنه ينبغي على المشتغلين في هذا الإطار الأخذ بعين الاعتبار الفروقات الجوهرية الموجودة بين الألسن الطبيعية وال مجالات التداولية، ومدى ادراك هذه المقتضيات مع مراعاة صلتها بمجاله التداولي العربي، انفتحت

إمكانات استثمار المفاهيم، وتغلبت إمكانات تجاوز الأنطمة المفاهيمية الغربية على مجريات الاتباع، إذ أن تأصيل المفاهيم مرهون بتأصيلها اللغوي وسياقها التدابعى العام .(ابن دنيا، ٢٠١٧، ١٤٨)

- فاللغة لها دور فاعل في بيان الدلالة التأويلية والاستعمالية فهي كدلالة يتم تحصيلها من خلال عدة معطيات منها: طبيعة استعمال الألفاظ عبر تحديد مدى علاقتها للفظ والدلالة ، من هنا تبرز أهمية إدراك واستيعاب الأصول اللغوية للتأويل ، لأن التأويل منزلى خطير حيث يتعلق بدلالة الألفاظ وطبيعة الألفاظ باللغة العربية التي تتغير محورية دلالتها من خلال الأساليب التي تستخدم بها، ولهذا النهج عدة غايات أبرزتها دراسة (المحمداوى ، ١٤٣١ هـ ، ١٤٠ - ١٤٣) ذكر منها:
- بيان مدى المساحة التي شغلتها اللغة العربية ومفرداتها في الفكر الذي نهض في بناء الحضارة العربية بأبعادها الإنسانية على مستوى العلم والمعرفة من خلال الاهتمام بهما.
 - الوقوف على جديد المفردات وطبيعة توظيفها وما أفرزته من تطور على مستوى الدلالة والاشتقاق.
 - دراسة تحليلية وفهم عميق للعلاقة التي تربط المفردة اللغوية الجديدة ومقتضياتها الذاتية والاستعمالية.
 - تطوير المساهمة اللغوية في رفد الساحة العلمية على مستوى المباني العقلية والتحليلات المنهجية والمعرفية من خلال فتح بوابة للاسهام في وضع الدراسات المعجمية والمعرفية والعلمية، وتوظيف أدق لمفردات اللغة ومعطياتها في بناء المفاهيم العلمية في كافة تشعبات العلوم الإنسانية والطبيعية.
 - تطوير أصول منهجية أو منهجية مستقلة للبحوث والدراسات اللغوية متعلقة بالمفردة اللغوية لبناء هيكليتها المعرفية والعلمية مع مراعاة المؤثرات الزمانية والمكانية.

خاتمة:

إن الهدف من هذه المحاولة البحثية هو فتح النقاشات والاجتهادات حول القضايا المفاهيمية الجدلية، بعدما تفاقم الارتكاك الفكري في المجال التربوي؛ نتيجة ما يعنيه من سوء ضبط المفاهيم وضعف التوجه نحو إعادة بنائها في هذا الميدان المؤثر والفاعل في كافة المجالات الأخرى ، خاصةً مع الاتفاق على أن الهدف الاجتماعي الأساسي للتربية هو استمرار إعادة الفحص والبناء للمفاهيم والأفكار والآراء التي يؤسس عليها نظرياته التربوية واجراءاته العملية بما يحقق التجديد الفكري التربوي النابع من مراجعة الذات والآخر .

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ١- ابراش، ابراهيم (٢٠٠٩): المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
- ٢- ابن دنيا، سعدية سعاد (٢٠١٧): الأبعاد التجديدية لمشروع إنتاج المفاهيم وبنائها عند المفكر طه عبد الرحمن، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، لبنان، السنة (٢٤)، العدد (٩٤).
- ٣- ابن منظور، محمد بن مكرم (١٤١٤هـ): لسان العرب، المجلد السادس عشر، دار صادر، بيروت.
- ٤- أبو حشيش، بسام (٢٠١٠): دور كليات التربية في تربية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، عمادة البحث العلمي بجامعة الأقصى، المجلد (١٤)، العدد (١).
- ٥- أبو راس، محمد أحمد العجيلى؛ والصابرى، عبد الرحمن بشير (٢٠١٧): وسائل وطرق بناء المصطلحات "دراسة وصفية تحليلية"، مجلة كلية الآداب، جامعة مصراته، ليبيا، العدد (٩).
- ٦- أبو عليوة، نهلة سيد (٢٠١٧): أفكار حول المواطنة العالمية(الكونية)، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، المجلد (٨)، العدد (٢٩).
- ٧- الأحمدى، عائشة سيف صالح (٢٠١٢): مستوى الوعى بقضايا التربية على المواطنة العالمية لدى طلبة كليات التربية بالجامعات السعودية، مجلة رسالة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض، السنة (٣٣)، العدد (١٢٤).
- ٨- الإدريسي، رشيد علمي (٢٠٠٤): العولمة والمفهوم الجديد للمواطنة، أعمال الندوة الوطنية "المواطنة وحقوق الإنسان بالمغرب"، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مركز الدراسات والأبحاث الدولية، مراكش، المغرب.
- ٩- اسكاروس، فيليب (٢٠١٥): تكامل باترونات التبادل الثقافي (النماذج القابلة للتطبيق) لمواجهة مأزق القيم الكونية ، المؤتمر القومي السنوي التاسع عشر (العربي الحادى عشر) " التعليم الجامعى العربى وأزمة القيم فى عالم بلا حدود" ، فى الفترة من ١٦-١٧ سبتمبر، مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، القاهرة.

- ١٠- اسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح (٢٠٠٨) : مقدمة أساسية حول عملية بناء المفاهيم ، فى : فى : إبراهيم البيومي غانم؛ وأخرون: بناء المفاهيم - دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، الجزء الأول، المعهد العالي للفكر الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
- ١١- آل حبيل، ذاكر (٢٠٠١) : المسائل الحضارية: استراتيجية بناء المفاهيم لكى لا يهرب المستقبل من بنية خطابنا، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، لبنان، السنة (٨)، العدد (٣٣).
- ١٢- الأهدل، اشرح بنت على بن أحمد (٤٣٦هـ) : دراسة تحليلية ناقدة للمصطلحات الفكرية الحادثة فى ضوء التربية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.
- ١٣- باروت، محمد جمال (٤٢٠٠) : ديناميات التغير الثقافى العربى فى سياق إعادة تشكيل النظام العالمى، مجلة شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (١١٨).
- ٤- بالابانوفا، اكاترينا Ekaterina Balabanova (٢٠١٧) : الإعلام وحقوق الإنسان، ترجمة: عاصم سيد عبد الفتاح، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة
- ٥- بدوى، أحمد زكى (١٩٩٣) : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (إنجليزى- فرنسي- عربى)، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت.
- ٦- البرهومى، رمضان (٢٠١٥) : كونية المواطنـة والتـنوع الثقـافـى، أشغال النـدوـة الوـطنـيـة: المواطنـة بين الأـصـالـةـ والـعـولـمـةـ، دار الكـتبـ الـوطـنـيـ وـمـرـكـزـ مـسـارـاتـ لـدـرـاسـاتـ الـفـلـسـفـيـةـ وـإـلـإـنـسـانـيـاتـ، وـمـؤـسـسـةـ هـانـسـ زـيـدـالـ، تـونـسـ.
- ٧- البقمى، سعود بن سعد (٤٣١هـ) : نحو بناء مشروع تعزيز الأمن الفكري بوزارة التربية والتعليم، المؤتمر الوطنى الأول للأمن الفكري: المفاهيم والتحديات، المنعقد في ٢٣ - ٢٥ جمادى أول، كرسى الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري، جامعة الملك سعود، الرياض.
- ٨- بك، أولريش (٢٠٠١) : هذا العالم الجديد: رؤية مجتمع المواطنـةـ الـعـالـمـيـةـ، تـرـجمـةـ : أبو العـيدـ دـوـدـوـ، مـنـشـورـاتـ الجـمـلـ، كـولـونـياـ، أـلمـانـيـاـ.

- ١٩- بليل، عبد الكريـم (٢٠١٦) : مختصر المفاهيم المفتاحية لنظرية المعرفة في القرآن الكريم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٢٠- بنـاسيـيـ، محمد (٢٠٠٥) : مقومات تجـيدـ الفـكـرـ العـربـيـ، أـعـمـالـ نـدوـةـ التـتـوـيرـ وـالـتـسـامـحـ وـتـجـيدـ الفـكـرـ العـربـيـ، المـجـمـعـ التـونـسـيـ لـلـعـلـومـ وـالـآـدـابـ وـالـفـنـونـ "بـيـتـ الـحـكـمـةـ"ـ، وزـارـةـ الـقـاـفـافـةـ وـالـمـحـافـظـةـ عـلـىـ التـرـاثـ، تـونـسـ.
- ٢١- الـبـوشـيـخـيـ، عـزـ الدـيـنـ (١٩٩٣) : دور المصـطلـحـاتـ وـالمـفـاهـيمـ فـيـ بـنـاءـ الـعـلـومـ الـاسـلامـيـةـ، أـعـمـالـ نـدوـةـ الـدـولـيـةـ "ـالـدـرـاسـةـ الـمـصـطـلـحـيـةـ وـالـعـلـومـ الـاسـلامـيـةـ"ـ، المنـعقدـ فـيـ ٢٥ـ٢٣ـ نـوفـمبرـ، كـلـيـةـ الـآـدـابـ وـالـعـلـومـ الـإـنـسـانـيـةـ، سـايـسـ بـغـاسـ، المـغـرـبـ .
- ٢٢- الـبـيلـاوـيـ، حـسـنـ (١٩٩٣) : نـدوـةـ "ـالـنـظـرـيـةـ النـقـدـيـةـ وـالـبـحـثـ التـرـبـويـ"ـ، مجلـةـ التـرـبـيـةـ الـمـعاـصـرـةـ، رـابـطـةـ التـرـبـيـةـ الـحـدـيـثـةـ، القـاـهـرـةـ، العـدـدـ (٢٧ـ)، السـنـةـ (١٠ـ)ـ .
- ٢٣- تركـىـ، عبد الفتـاحـ (١٩٩٣) : نحو فـلـسـفـةـ تـرـبـوـيـةـ لـبـنـاءـ إـلـاـنـسـانـ الـعـربـيـ، دـارـ المـعـرـفـةـ الـجـامـعـيـةـ، الأـسـكـنـدـرـيـةـ .
- ٢٤- تـرـىـكـىـ، مـبارـكـ (٢٠١٠)ـ : المـفـاهـيمـ الـمـعاـصـرـةـ وـمـخـاطـرـهـ عـلـىـ الـهـوـيـةـ الـإـسـلامـيـةـ، حـصـائـلـ الـأـعـمـالـ الـعـلـمـيـةـ لـلـمـلـقـىـ الـوطـنـىـ الـأـوـلـ حـولـ"ـدـورـ الـعـلـومـ الـإـسـلامـيـةـ فـيـ إـرـسـاءـ الـهـوـيـةـ وـمـوـاجـهـةـ التـحـديـاتـ الـمـعاـصـرـةـ"ـ، جـامـعـةـ عـمـارـ ثـليـجـىـ بـالـأـغـواـطـ وـالـمـديـرـيـةـ الـعـامـةـ لـلـبـحـثـ الـعـلـمـيـ وـالـتـطـوـيرـ الـتـكـنـوـلـوـجـىـ، الـجـازـيـرـ .
- ٢٥- توفـيقـ، صـلاحـ الدـيـنـ مـحمدـ؛ مـوسـىـ، هـانـىـ مـحمدـ يـونـسـ (٢٠٠٧ـ)ـ : اـتـجـاهـاتـ الـخـطـابـ التـرـبـويـ فـيـ مـجـلـةـ كـلـيـةـ التـرـبـيـةـ بـبـنـهاـ "ـدـرـاسـةـ فـيـ سـيـاقـ بـنـاءـ وـإـنـتـاجـ الـمـعـرـفـةـ الـتـرـبـويـةـ"ـ، مجلـةـ كـلـيـةـ التـرـبـيـةـ بـبـنـهاـ، المـجـلـدـ (١٧ـ)، العـدـدـ (٧١ـ)ـ .
- ٢٦- توـبـيـجـ، وـسـامـ حـسـنـ فـلـيـحـ (٢٠١٧ـ)ـ : نـقـدـ المـفـاهـيمـ الـمـبـهـمـةـ وـالـمـلـتبـسـةـ فـيـ الـفـكـرـ الـعـربـيـ الـمـعاـصـرـ، مجلـةـ آـدـابـ الـكـوـفـةـ، كـلـيـةـ الـآـدـابـ، جـامـعـةـ الـجـوـفـةـ، الـعـرـاقـ، مـجـدـ (١٠ـ)، عـدـدـ (٣١ـ)ـ .
- ٢٧- جـبـرـ، نـهـلـةـ مـحمدـ أـحـمـدـ (٢٠١٥ـ)ـ : الـأـمـنـ التـنـقـافـيـ "ـمـفـهـومـهـ، دـوـاعـيهـ، عـوـاـلـمـ تـحـقـيقـهـ"ـ، مجلـةـ شـئـونـ عـرـبـيـةـ، الـأـمـانـةـ الـعـامـةـ لـجـامـعـةـ الـدـوـلـ الـعـربـيـةـ، القـاـهـرـةـ، العـدـدـ (١٦٩ـ)ـ .
- ٢٨- جـعـفرـ، هـشـامـ (٢٠٠٨ـ)ـ : بـنـاءـ الـمـفـهـومـ بـيـنـ النـقـوـيـضـ وـالـتـشـغـيلـ، فـيـ: إـبـرـاهـيمـ الـبـيـوـمـيـ غـانـمـ؛ وـأـخـرـونـ : بـنـاءـ الـمـفـاهـيمـ درـاسـةـ مـعـرـفـيـةـ وـنـمـاذـجـ تـطـبـيـقـيـةـ، الـجـزـءـ الـأـوـلـ، الـمـعـهـدـ الـعـالـيـ لـلـفـكـرـ الـإـسـلامـيـ، دـارـ السـلـامـ لـلـطـبـاعـةـ وـالـنـشـرـ وـالـتـوزـيعـ وـالـتـرـجـمـةـ، القـاـهـرـةـ .

- ٢٩- جيدورى، صابر بن عوض (٢٠١٢): تنمية قيم المواطنة العالمية لدى طلبة المرحلة الجامعية، مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، الإمارات، المجلد (٢٩)، العدد (١٦).
- ٣٠- الجيزاوي، داليا (٢٠١٧): المواطنة العالمية وأفاقها المستقبلية في الوطن العربي، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، المجلد (٨)، العدد (٢٩).
- ٣١- الحاج، أحمد إدريس الطعان (٢٠١٣): المفاهيم النبوية وأبعادها التربوية : دراسة تحليلية، مجلة الشريعة الدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، المجلد (٢٨)، العدد (٩٣).
- ٣٢- الحاج، أحمد على (٢٠٠٣): أصول التربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٣٣- حسيني، صلاح الدين محمد (٢٠٠٥): تعزيز دور الباحث الفلسفى التربوى فى تطوير نظام التعليم المصرى، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربى للتعليم والتنمية، المجلد (١١)، العدد (٣٦).
- ٣٤- الحمد، تركى (٢٠٠٠): الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقى، بيروت .
- ٣٥- حمدان، سعيد بن ناصر (٢٠٠٨): دور الأسرة في تنمية قيم المواطنة لدى الشباب في ظل تحديات العولمة "رؤية اجتماعية تحليلية"، مؤتمر "الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، المنعقد في ١٠-١٢ مايو، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- ٣٦- خذاريه، ياسين (٢٠١٧): إشكالية المواطنة والتربية في المجتمع الجزائري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، العدد (٢٣).
- ٣٧- خرازى، عزيزة (٢٠١٨): إشكالية المفاهيم في العلوم الإنسانية: مفهوم الصحة نموذجاً، أشغال المؤتمر السنوى"المفاهيم في العلوم الإنسانية"، المنعقد في ١٦-١٧ فبراير، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، فاس، المغرب.
- ٣٨- الخليفة، عمر هارون (٢٠١١): آفاق توطين علم النفس في العالم العربي، سلسلة الكتاب الإلكتروني، عدد (٢٠)، جزء (١)، إصدارات شبكة العلوم النفسية العربية، مؤسسة العلوم النفسية العربية، تونس.

- ٣٩- خوانى، أحمد عماد الدين (٢٠٠٥): أزمة الممارسة السوسيولوجية: مقاربة استМОلوجية من أجل إعادة بناء المفاهيم، مجلة عالم التربية، منشورات عالم التربية، المغرب، العدد (١٦).
- ٤٠- دروش، فاطمة (٢٠١٤): المواطنة والهوية والثقافات المحلية في ظل إفرازات النظام العالمي الجديد، مجلة دفاتر البحث العلمية، المركز الجامعي مرسلى عبد الله بتبيازة، الجزائر، العدد (٤).
- ٤١- درويش، محمد أحمد (٢٠٠٩): العولمة والمواطنة والانتماء الوطني، عالم الكتب، القاهرة.
- ٤٢- دغبار، رضا (٢٠١٧): إشكالية التحيز في وضع وترويج المصطلحات والمفاهيم التاريخية "الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نموذجاً"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد (١٢).
- ٤٣- ديانى، مراد (٢٠١٧): في التأصيل المصطلحى العربى لمفاهيم العلوم الاجتماعية المعاصرة "أهل الممارسة مثلاً"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد (٢٠).
- ٤٤- الرياح، عبد اللطيف بن عبد العزيز (٢٠١٧): المبادرات العالمية الرائدة والتجديفات في تربية المواطنة والإفادة منها في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث الأمنية، السعودية، المجلد (٢٦)، العدد (٦٦).
- ٤٥- الربيعى، إسماعيل نورى (١٩٩٩): تفكير المفهوم التاريخي وإعادة تفسيره، مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، الإمارات، المجلد (١٦)، العدد (٦٤).
- ٤٦- زاهد، عبد الأمير كاظم (٢٠١٠): في مفهوم الهوية الوطنية: إعادة التشكيل وفق رؤية إسلامية، مجلة ثقافتنا، دائرة العلاقات الثقافية العامة، وزارة الثقافة، العراق، العدد (٨).
- ٤٧- زبون، ناهدة محمد (٢٠٠٩): مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر "دراسة في المفهوم والأبعاد"، حولية المنتدى، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، وزارة التعليم والبحث العلمي، العراق، المجلد (٣)، العدد (٢).
- ٤٨- زيانى، عبد الغنى (٢٠١٨): المفاهيم في علم الاجتماع: سؤال البناء والمنهج ، أشغال المؤتمر السنوى "المفاهيم في العلوم الإنسانية، المنعقد في ١٦-١٧ فبراير، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، فاس، المغرب .
- ٤٩- السروجي، طلعت مصطفى (٢٠١٠): الخدمة الاجتماعية الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- ٥٠- شبار، سعيد (١٤٢١هـ): المصطلح: خيار لغوى ... وسمة حضارية، سلسلة كتاب الأمة، السنة (٢٠) العدد (٧٨)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الدوحة، قطر.
- ٥١- شعیشع، آمال عبد الفتاح محمد (٢٠١٦): التربية العالمية مدخلاً لتعزيز الهوية الوطنية، واقعية التأصيل وأليات التعديل "دراسة تحليلية"، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد (٣٢)، العدد الأول.
- ٥٢- الشيباني، مصباح (٢٠١٥): انتكاسة المواطننة في ظل العولمة، أشغال الندوة الوطنية: "المواطننة بين الأصالة والعلوّمة"، دار الكتب الوطنية ومركز مسارات للدراسات الفلسفية والإنسانية ومؤسسة هانس زيدال، تونس.
- ٥٣- الصاعدى، تهانى بنت محمد براك (١٤٣٥هـ): دور التربية الإسلامية في مواجهة المفاهيم التغريبية الواقفة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.
- ٤- الصائغ، بان غانم أحمد (٢٠٠٩): التأصيل التاريخي لمفهوم المواطننة، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، مجلد (٥)، العدد (١٣).
- ٥٥- صليبيا، جميل (١٩٨٢): المعجم الفلسفى، الجزء (٢)، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.
- ٥٦- الطرف، عبد الوهاب (٢٠١١): طروحات حول المواطننة، مجلة رهانات، مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، المغرب، العدد (٢٩) خريف.
- ٥٧- العاترى، على سلطانى (١٤٧٣هـ): الإعلام الإسلامي: إشكالية المصطلح، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة، السنة (٥)، العدد (٩).
- ٥٨- عارف، نصر محمد (٢٠٠٨): الحضارة . الثقافة. المدنية "دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم" فى: إبراهيم البيومي غانم؛ وآخرون: بناء المفاهيم - دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، الجزء الأول، المعهد العالى للفكر الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
- ٥٩- العالم، النعمى السائح (٢٠١٦): التأصيل المعرفي لمفهوم القومية، مجلة الجامعى، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعى، ليبيا، العدد (٢٤).
- ٦٠- العامر، عثمان بن صالح (٢٠٠٣): المواطننة في الفكر الغربى المعاصر "دراسة نقية من منظور إسلامى، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، سوريا، المجلد (٩)، العدد (١).

- ٦١- عبد الحق، صلاح اسماعيل (٢٠٠٨) : توضيح المفاهيم ضرورة معرفية، فى : إبراهيم البيومي غانم؛ وأخرون : بناء المفاهيم - دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، الجزء الأول، المعهد العالي للفكر الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
- ٦٢- عبد العال، حسن إبراهيم (٢٠١٠) : أزمة المصطلح والانزياح الدلالي في المعرفة التربوية "مصطلح الخطاب التربوي نموذجاً"، المؤتمر العلمي الثاني عشر "حال المعرفة التربوية المعاصرة" مصر أنموذجاً، في الفترة من ٣-٢٥ نوفمبر، كلية التربية، جامعة طنطا، بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة.
- ٦٣- عبد العال، حسن إبراهيم (٢٠١٣) : مقومات بناء فلسفة تربوية عربية متميزة، المؤتمر العلمي الدولي الأول "رؤية استشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة، المنعقد في ٢٠-٢١ فبراير، كلية التربية جامعة المنصورة، بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية.
- ٦٤- عبد الفتاح، سيف الدين (٢٠٠٧) : التربية المدنية: دراسة في المفهوم بين العالمية والخصوصية "كيف نتعامل مع المفاهيم الواقفة"، مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، القاهرة، مجلد (٣١)، عدد (١٢٣).
- ٦٥- عثمان، فكار؛ وبرادعى غنية (٢٠١٧) : جدلية العلاقة بين البنية الاجتماعية والبنية المعرفية في الخطاب التربوي، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد (١).
- ٦٦- العجيل، سالم أحمد (٢٠١٥) : العولمة والمواطنة، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، ليبيا، العدد (٢٢).
- ٦٧- العدناني، محمد (١٩٨٩) : معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ط ٢، مكتبة بيروت، بيروت.
- ٦٨- العدوان، زيد سليمان؛ وبني مصطفى، فضية محمود (٢٠١٥) : أثر برنامج تدريبي في تنمية مبادئ المواطنة العالمية لدى معلمى التاريخ في الأردن، مجلة دراسات- العلوم التربوية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد (٤)، العدد (١).
- ٦٩- العربي، فاروق (٢٠١٠) : التداعيات عبر قومية للعولمة نحو مواطنة عالمية، دراسات استراتيجية، مركز بصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد (١٢).
- ٧٠- عريقات، أحمد يوسف؛ وأخرون (٢٠١١) : المفاهيم الإدارية الأساسية " النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

- ٧١- العلوانى، رقية طه جابر (٢٠١٦): قراءة فى جدلية المصطلحات والمفاهيم الوافدة "قضية المرأة نموذجاً"، مجلة أصول الدين، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الأسميرية، ليبيا، العدد (١).
- ٧٢- العلوانى، طه جابر (٢٠٠٨) المقدمة، فى: إبراهيم البيومي غانم؛ وأخرون : بناء المفاهيم - دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، الجزء الأول، المعهد العالى للفكر الإسلامى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
- ٧٣- على، سعيد اسماعيل (١٩٨٦): الفكر التربوى العربى الحديث، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١١٣) المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأدب، الكويت.
- ٧٤- على، سعيد اسماعيل (١٩٩٥): فلسفات تربوية معاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١٩٨)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأدب، الكويت.
- ٧٥- على، سعيد اسماعيل (٢٠٠٠): الأصول الفلسفية للتربية، دار الفكر العربى، القاهرة .
- ٧٦- على، سعيد اسماعيل؛ وفرج، هانى عبد الستار (٢٠٠٨): فلسفة التربية "تأصيل وتحديث"، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٧٧- العمارى، الصديق الصادقى (٢٠١٤): التربية على المواطنة وحقوق الإنسان: مشروع تكوين مواطن الغد، مجلة علوم التربية، المغرب، العدد (٥٩).
- ٧٨- عمر، السيد (٢٠١٦): دور العلامة طه العلوانى فى بناء المفاهيم، ندوة " طه جابر العلوانى - السيرة والمسيرة" ، المنعقدة فى ١٩ أبريل، مركز الدراسات المعرفية، القاهرة.
- ٧٩- عنانى، مصطفى عبد الحميد حسن (٢٠٠٨): تفعيل دور الأنشطة الطلابية بكليات التربية فى تنمية قيم المواطنة العالمية" دراسة حالة بجامعة قناة السويس" ، مجلة التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، السنة (٢٥)، عدد (٧٩).
- ٨٠- عياد، شكري (١٩٨٩): الإنسانية والعالمية، مجلة أدب ونقد، حزب التجمع، القاهرة، مجلد (٦)، عدد (٤٨).
- ٨١- غربى، على (١٩٩٩): أهمية المفاهيم فى البحث الاجتماعى بين الأطر النظرية والمحددات الواقعية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسطنطينية، الجزائر، العدد (١١).
- ٨٢- قدور، نجاح (٢٠١٠): المواطنة وحقوق الإنسان " وجهة نظر إسلامية" ، بحوث المؤتمر العلمى "المواطنة فى عالم متغير" ، المنعقد فى ٣٠-٢٨ مارس، كلية الآداب، جامعة بنى وليد، ليبيا.

- ٨٣- قنديل، عبد الناصر (٢٠٠٨) : المواطنـة بين المفهوم والتحديـات "رؤـية مدنـية" ، مجلـة أدـب ونـقد ، حـزب التـجمع ، القـاهرة ، مجلـد (٢٤) ، عـدد (٢٨٠).
- ٨٤- كامل، صلاح (٢٠٠٣) : التـربية المـدنـية: إشكـالية المـفـهـوم وـمـعـيـقـاتـه العـلـمـيـة فـي المـجـتمـع الـفـلـسـطـينـي ، وـقـائـع وـرـشـات الـعـلـم حول "الـإـطـار المـفـاهـيمـي لـلـتـربية المـدنـية" ، مرـكـز إـبدـاع المـعـلـم ، رـام الله ، فـلـسـطـين .
- ٨٥- الكوارى، على خـليفـة (٢٠٠١) : مـفـهـوم المـواـطنـة فـي الدـولـة اـديـمـقـراـطـية ، مجلـة المـسـتـقبل الـعـرـبـي ، مرـكـز درـاسـات الـوـحدـة الـعـرـبـية ، لـبـانـ، المـجلـد (٢٣) ، العـدد (٢٦٤).
- ٨٦- الكـيـالـيـ، عبد الوـهـابـ، وآخـرون (١٩٩٣) : مـوسـوعـة السـيـاسـة ، طـبـعة (٣)، جـزـء (٦)، المؤـسـسـة الـعـرـبـية لـلـدـرـاسـات وـالـنـشـر ، بـيـرـوت .
- ٨٧- الـلوـيقـ، عبد الرحمنـ بنـ المـعـلاـ (١٤٣٠هـ) : بنـاء المـفـاهـيم وـدرـاستـها فـي ضـوء المـنهـج الـعـلـمـي "مـفـهـوم الـأـمـن الـفـكـري أـنـموـذـجاً" ، المؤـتـمر الـوطـني الأولـ لـلـأـمـن الـفـكـري: المـفـاهـيم وـالـتـحـديـات ، المنـعقدـ فـي ٢٣ - ٢٥ جـمـادـى أـولـ، كـرـسـى الـأـمـير نـاـيـفـ بنـ عبدـ العـزيـزـ لـدـرـاسـات الـأـمـن الـفـكـريـ، جـامـعـة الـمـلـك سـعـودـ، الـرـيـاضـ.
- ٨٨- المحـجـوبـ، مـريمـ الصـادـقـ (٢٠١٥) : فـكـرة المـواـطنـة الـعـالـمـيـة عـنـ الرـوـاقـيـنـ وـأـثـرـهـا فـيـ الـفـكـرـ الـمـعاـصـرـ، المـجـلـة الـلـيـبـيـة لـلـدـرـاسـاتـ، دـارـ الزـاوـيـة لـلـكـتابـ، لـيـبـيـاـ، العـدد (٨).
- ٨٩- محمدـ، خـالـدـ عبدـ الفتـاحـ (٢٠١٢) : بنـاء المـفـاهـيمـ وإـشكـاليةـ دـلـائـلـ المـصـطـلحـاتـ فـيـ تـفـاعـلـ الـمـسـتـقـدـيـنـ معـ نـظـمـ استـرـاجـعـ الـمـعـلـومـاتـ، أـعـمـالـ المؤـتـمرـ الثـالـثـ وـالـعـشـرـونـ لـلـاتـحادـ الـعـرـبـيـ لـلـمـكـتبـاتـ وـالـمـعـلـومـاتـ "ـالـحـكـومـةـ وـالـمـجـتمـعـ وـالـتـكـاملـ فـيـ بنـاءـ المـجـتمـعـاتـ الـعـرـفـيـةـ الـعـرـبـيـةـ"ـ المنـعقدـ فـيـ ٢٠-١٨ـ نـوـفـمـبرـ، وزـارـةـ الـقـافـةـ وـالـفـنـونـ وـالـتـرـاثـ، وـالـاتـحادـ الـعـرـبـيـ لـلـمـكـتبـاتـ وـالـمـعـلـومـاتـ، الدـوـحةـ، قـطـرـ، المـجلـدـ (٣ـ).
- ٩٠- المـحمدـاـوىـ، علىـ العـلـىـ (١٤٣١هـ)ـ: نـظـرـيـةـ الـعـلـمـ وـالـعـرـفـةـ فـيـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ، آـفـاقـ الـحـضـارةـ الـإـسـلـامـيـةـ، أـكـادـيـمـيـةـ الـعـلـمـ الـإـنـسـانـيـةـ وـالـدـرـاسـاتـ الـقـاـفيـةـ، وزـارـةـ الـتـعـلـيمـ الـعـالـىـ، طـهـرـانـ، السـنـةـ (١٣ـ)، العـددـ (٢ـ).
- ٩١- محمودـ، خـالـدـ صـلاحـ حـنـفـيـ (٢٠١٨ـ)ـ: دورـ الجـامـعـاتـ الـعـرـبـيـةـ فـيـ تـرـبـيـةـ المـواـطنـةـ فـيـ ضـوءـ بـعـضـ الـاتـجـاهـاتـ الـعـالـمـيـةـ الـمـعاـصـرـةـ، مجلـةـ درـاسـاتـ فـيـ عـلـومـ التـرـيـةـ، كـلـيـةـ الـعـلـومـ الـاجـتمـاعـيـةـ، الـجـازـيـرـ، المـجلـدـ الـأـوـلـ، العـددـ (٤ـ).
- ٩٢- المنـجدـ فـيـ الـلـغـةـ وـالـأـلـامـ (٢٠٠٨ـ)ـ: منـ الصـادـ إـلـىـ الـيـاءـ، طـ(٤٣ـ)، دـارـ الـمـشـرقـ، بـيـرـوتـ.

- ٩٣- مهناوى، أحمد غنيمى (٢٠٠٨): تربية المواطنـة بين خصوصية الهوية وهـيمـنة العولمة "دراسة تحليلية ناقدة"، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، المجلد (١٨)، العدد (٧٥).
- ٩٤- الموسوعة العربية العالمية (١٩٩٩) الطبعـة (٢)، المجلـد (٢٤)، مؤسـسة أعمـال الموسـوعـة للنشر والتـوزـيع، الـريـاضـ.
- ٩٥- ناطورـية، علاء الدين (٢٠٠١) : العولمة وـأثرـها فـى العـالـمـ الثـالـثـ: التـحدـىـ والـاسـتـجـابـةـ، دار زهرـانـ لـلـنـشـرـ وـالتـوزـيعـ، عـمـانـ، الأـرـدنـ.
- ٩٦- نافـعـ، عبد المنـعـمـ محمدـ (٢٠١٤ـ)ـ: الإـشكـالـيـاتـ الإـبـسـتمـوـلـوـجـيـةـ فـىـ بـنـيـةـ العـقـلـ العـرـبـيـ وـتـدـاعـيـاتـهـ التـرـبـويـةـ، مجلـةـ درـاسـاتـ تـرـبـويـةـ وـنـفـسـيـةـ، كلـيـةـ التـرـبـيـةـ جـامـعـةـ الرـقـازـيقـ، العـدـدـ (٨٣ـ).
- ٩٧- نـبيـهـ، محمدـ صالحـ (٢٠٠٢ـ)ـ: المستـقـبـلـيـاتـ وـالـتـعـلـيمـ، مـوسـوعـةـ التـعـلـيمـ فـىـ عـصـرـ العـولـمةـ (١ـ)، دارـ الكـتابـ المـصـرىـ، القـاهـرـةـ.
- ٩٨- نـجـيبـ، كـمالـ (١٩٩٧ـ)ـ: "الـمـنهـجـ النـقـدىـ"ـ، فـىـ: محمدـ عبدـ الـظـاهـرـ الطـيـبـ؛ وـآخـرـونـ: مـناـهـجـ الـبـحـثـ فـىـ الـعـلـومـ التـرـبـويـةـ وـالـنـفـسـيـةـ، دارـ الـمـعـرـفـةـ الجـامـعـيـةـ، الإـسـكـنـدـرـيـةـ.
- ٩٩- النـحـراـوىـ، السـيدـ صـبـحـىـ (٢٠١٦ـ)ـ: التـنظـيرـ لـلـمـصـطـلحـ فـىـ الـخـطـابـ التـرـبـويـ الإـسـلامـىـ، مجلـةـ درـاسـاتـ فـىـ التـعـلـيمـ الجـامـعـىـ، مرـكـزـ تـطـوـيرـ التـعـلـيمـ الجـامـعـىـ، جـامـعـةـ عـينـ شـمـسـ، العـدـدـ (٣٢ـ).
- ١٠٠- النـشارـ، مـصـطـفىـ (٢٠١٨ـ)ـ: الـفـلـسـفـةـ الـتـطـبـيقـيـةـ وـتـطـوـيرـ الـدـرـسـ الـفـلـسـفـىـ العـرـبـىـ، روـابـطـ لـلـنـشـرـ وـتقـنـيـةـ الـمـعـلـومـاتـ، القـاهـرـةـ.
- ١٠١- نـصـارـ (أـ)، سـامـىـ مـحـمـدـ (٢٠١٦ـ)ـ: التـرـبـيـةـ مـنـ أـجـلـ الـمـعـرـفـةـ وـالـخـلـافـ، الدـارـ المـصـرـيـةـ الـلـبـنـاـئـيـةـ، القـاهـرـةـ.
- ١٠٢- نـصـارـ (بـ)، نـاصـيـفـ (٢٠١٦ـ)ـ: تصـورـاتـ الـأـمـةـ الـمـعاـصـرـةـ: درـاسـةـ تـحلـيلـيـةـ لـمـفـاهـيمـ الـأـمـةـ فـىـ الـفـكـرـ الـعـرـبـىـ الـحـدـيـثـ، طـ٣ـ، المـرـكـزـ الـعـرـبـىـ لـلـأـبـاحـاثـ وـدـرـاسـاتـ السـيـاسـاتـ، بـيـرـوـتـ.
- ١٠٣- النـقـيـبـ، عبدـ الرـحـمـنـ؛ وـالمـيـمـانـ بـدرـيـةـ صالحـ (٢٠٠٢ـ)ـ: تـأـصـيلـ الـمـفـاهـيمـ التـرـبـيـةـ: ضـرـورةـ أـولـيـةـ لـلـإـصلاحـ التـرـبـويـ، دـارـ النـشـرـ لـلـجـامـعـاتـ، القـاهـرـةـ.
- ١٠٤- هـارـمـانـ، جـاكـ (٢٠١٠ـ)ـ: خطـابـاتـ عـلـمـ الـاجـتمـاعـ فـىـ النـظـرـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ، تـرـجمـةـ: الـعيـاشـىـ عـنـصـرـ، دـارـ الـمـسـيرـةـ لـلـنـشـرـ وـالتـوزـيعـ، الأـرـدنـ.

- ١٠٥ - وطفة، على أسعد(٢٠٠٣) : مفهوم التربية بين إشكالية البناء ومقتضيات التعرّيف: إضاءات جديدة في منهجية بناء المفهوم وتعرّيفه، مجلة التعرّيف، المركز العربي للتعرّيف والترجمة والتألّيف، دمشق، سوريا، المجلد (١٣)، العدد (٢٥).
- ١٠٦ - وهبة، مراد(٢٠٠٧) : المعجم الفلسفى، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Alkire, S. (2002) :Global Citizenship And Common Values, In: Dower,N. & Williams,J. (Eds): Global Citizenship: A Critical Reader, Edinburgh University Press, Edinburgh.
- 2- Andreotti,V.(2006): Soft versus critical global citizenship education, Policy & Practice, Adevelopment Education Review, issue.(3).
- 3- Cabrera, L. (2010): The Practice of Global Citizenship, Cambridge University Press.
- 4- Commaerts, B. & Van Audenhove, L. (2005): Online political debate, unbounded citizenship, and the problematic nature of a transnational public sphere, Political communication, Vol.(22), No.(2).
- 5- Davies, L. (2006): Global Citizenship: Abstraction orFramework for Action?, Educational Review, Vol . (58), issue.(1).
- 6- Dobson, A. (2005): Globalisation, Cosmopolitanism and The Environment, International Relations, Vol. (19).
- 7- Dobson, A. (2006): Thick Cosmopolitanism, Political Studies, Vol.(54) .
- 8- Eðvarðsson, J. R.(2012): Global Citizenship, Final assignment, Faculty of Social Sciences (á Hug- og félagsvísindasviði), Iceland.
- 9- Johnson,H. (2008): National Identity, Citizenship and Cosmopolitanism: Unpacking the Terms in British Schooling, Education Discussion Paper, Faculty of arts and social science, School of Education, Kingston University, London, vol.(1).
- 10- Rae,L. & Baker,R (2011): Global Perspectives: A framework for global education in Australian schools, Education Services, Australia

- 11- Miller, D. (1999): 'Bounded Citizenship', in K. Hutchings & R. Dannreuther (eds): *Cosmopolitan Citizenship*, Palgrave, Macmillan, Basingstoke.
- 12- Osler, A& Starkey, H. (2005): *Changing Citizenship: Democracy and Inclusion in Education*, Open University Press, Berkshire.
- 13- Oxley ,L.& Morris ,P.(2013):*Global Citizenship: A Typology for Distinguishing its Multiple Conceptions*, British Journal of Education studies, vol.(61), issue .(3).
- 14- Stephens, A. C (2010): *Citizenship without Community: Time, Design and the City*, *Citizenship Studies*, Vol.(14), No.(1).
- 15- The Encyclopedia Britannica, 1992,: 15th ed, Encyclopedia Britannica Inc,Univercity of Chicago press, Chicago.
- 16- The world book encyclopedia (1996): Vol.(4) CI-CZ, The world book Inc, london.
- 17- Thompson, J. (2001): *Planetary Citizenship: Definition and Defense of an Ideal*. In B.Gleeson & N. Low (Eds): *Governing For the Environment: Global Problems, Ethics and Democracy*. Palgrave Macmillan, Basingstoke, Hampshire, England.
- 18- UNESCO (2015) :*Global Citizenship Education:Topics and Learning Objectives*, the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris, France.
- 19- Widdows, H. (2017): *Global Ethics: Foundations and Methodologies*. In J. Eade& D.O'Byrne (Eds): *Global Ethics and Civil Society*, Routledg, London.
- 20- Wintersteiner, W. & et al (2015): *Global Citizenship Education: Citizenship Education for Globalizing Societies*, the Austrian Commission for UNESCO, Klagenfurt, Salzburg, Vienna.

A proposed constructive vision for the settlement of Incoming concepts in the Arab educational thought in the light of the reconstruction of concepts Approach 'The concept of Global Citizenship as a Model'

Abstract

The need to settle the Western Incoming concepts of Arab thought has become an urgent necessity in the context of global conditions that have made it difficult to avoid the processes of culture and cultural friction with other cultures, and those processes followed by delegations of concepts loaded with meanings and contents are the product of their environments, and thus come the process of reconstructing the imported concepts as necessary and an essential tool to deal with such concepts; to reveal their implications, and ambiguities, and to determine their applicability in the Arab educational thought and the potential of their educational use. Based on this, the aim of the research is to develop a proposed constructive vision for the settlement of the Incoming concepts of Arab educational thought in the light of the re-conceptualization of concepts and the application of the concept of global citizenship as an attempt to determine the implications and ambiguities of this concept and to address all factors of alienation, Ambiguity and contradiction, and the irrationality surrounding the concept and its reconstruction in order to settle it and employ it educationally in a manner that is compatible with the nature of educational thought and the principles of Arab education.

Keywords:

Reconstruction of concepts, Settlement of the concepts, Incoming concepts, Global citizenship, Educational thought.